



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل - كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

## اثر الشمول المالي في معالجة مشكلة الفقر في العراق

رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بابل

من قبل الطالبة

نور صباح حسن

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف

الأستاذ المساعد

كريم عبيس العزاوي

# بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿ولقد آتينا داوود وسليمان علما وقالوا الحمد لله الذي فضلنا على كثير

من عباده المؤمنين﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النمل الآية (15)

## الإهداء

أهدي هذا الجهد .....

إلى من غرس في روعي بذرة ما زالت تنمو يوما بعد يوم،  
إلى الروح التي لا تزال ترافق خطواتي نحو الوصول ....

أبي الغالي

إلى من لم أجد أسما يملؤه الحنان غير أسمها،

إلى من اناديتها باسمها فيذهب كل همي وحزني .....

أمي الغالية

إلى من يساندني في الصعاب .....

زوجي الغالي

إلى من هم أقرب إلي من روعي وبهم قوتي وأصرا ري .....

أخوتي وأخواتي

إلى نورستي سمائي .....

أبنائي

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي .....

حبا وأحتراما

الباحثة

## الشكر والعرفان

اللهم لك الحمد حمدا أبلغ به رضاك

اللهم لك الحمد حتى ترضى .. ولك الحمد إذا رضيت .. ولك الحمد بعد الرضى

لك الحمد حبا و يقينا .. كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك حتى يبلغ الحمد منتهاه وترضى به عنا .  
أتوجه بالشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل المشرف على رسالتي الأستاذ المساعد (كريم عبيس العزاوي)  
لصبره وما تكبده من عناء القراءة والتصويب ولما أبداه من ملاحظات رصينة وتوجيهات علمية سديدة  
ونصائح قيمة، فلم يبخل بجهده ونصيحته، لتظهر الرسالة بأفضل صورة ممكنة.  
وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة  
هذه الرسالة وما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات علمية سديدة لاغناء هذه الرسالة  
كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى عميد كلية الادارة والاقتصاد الاستاذ المساعد الدكتور (حيدر علي محمد)،  
والاستاذ المساعد الدكتور (أسعد منشد محمد) رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية، والاستاذ الدكتور ( )  
بشار عباس الحميري)، وأساتيد قسم العلوم المالية والمصرفية الأفاضل الذين لولاهم ما كنت اليوم في هذا  
المكان، لا سيما الاستاذ الدكتور (جواد كاظم البكري) الناصح الأمين الذي لم يبخل بأي شيء طلبته بل  
أعطاه بكرم وصدق،  
ومن دواعي العرفان بالجميل اقدم شكري الى زميلي (مصطفى حبيب ظاهر) وبقية زملائي ومن ساندني  
طوال مسيرتي الدراسية .  
واقدم شكري الى من ساهم بتعليمي حرفا خلال مسيرتي العلمية .

الباحثة

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الاية
ب	الاهداء
ت	الشكر والتقدير
ث - ج	قائمة المحتويات
ح - خ	قائمة الجداول
د	قائمة الاشكال البيانية
ذ	المستخلص
6-1	المقدمة
47-8	الفصل الأول - الاطار النظري للشمول المالي والفقير
24-8	المبحث الاول : الاطار النظري للشمول المالي
38-24	المبحث الثاني : الاطار النظري للفقير
46-38	المبحث الثالث : العلاقة بين الشمول المالي والفقير
96- 49	الفصل الثاني - تحليل واقع الشمول المالي والفقير في العراق للمدة من (2011-2020)
68-49	المبحث الاول : الشمول المالي في العراق
95-69	المبحث الثاني : مشكلة الفقر في العراق (2011-2020)
130-98	الفصل الثالث - قياس وتحليل اثر الشمول المالي في معالجة الفقر في العراق
109-98	المبحث الاول : الاطار النظري للانموذج المستخدم
113-109	المبحث الثاني : توصيف النموذج القياسي
130-113	المبحث الثالث : قياس وتحليل الانموذج
134-132	الاستنتاجات والتوصيات
145-136	المصادر

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
51	مؤشرات الشمول المالي في العراق	1
52	الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق من عام (2011-2020)	2
55	نسبة الانتشار المصرفي لاجهزة الصراف الالي داخل العراق من سنة(2011-2020)	3
58	الانتشار الجغرافي لاجهزة الصراف الالي في العراق(2011-2020)	4
61	حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي% (مليون دينار)	5
63	حجم القروض الى الناتج المحلي الاجمالي% (مليون دينار)	6
66	يوضح الية احتساب المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق لسنة 2011	7
67	يوضح احتساب الية المؤشر التجميعي من سنة (2011-2020)	8
73	خط الفقر ونسبة الفقر في العراق للمدة (2010-2020)	9
75	الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العام	10
77	الانفاق على الصحة الى اجمالي الانفاق العام	11
79	متوسط نصيب الفرد من الانفاق العام للمدة (2011-2020)	12
81	نسبة البطالة في العراق ونسب تغيرها	13
85	معدلات التضخم في العراق للمدة (2011-2020)	14
91	مفردات البطاقة التموينية	15
92	مخصصات البطاقة التموينية	16
94	المستفيدين من راتب شبكة الحماية الاجتماعية والرواتب المدفوعة لهم في العراق للمدة(2011-2020) (مليون دينار)	17
112	المتغيرات المكونة للانموذج القياسي	18
114	نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة	19
115	جدول نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة	20
116	نتائج نموذج ARDL للمتغير SEP	21
117	نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)	22
118	نتائج اختبار (Wald Test)	23
119	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	24
119	نتائج عدم ثبات تجانس التباين	25
121	تقدير معلمات الاجل الطويل لل (SEP)	26

123	نتائج اختبار ال(ARDL)	27
124	نتائج اختبار (Bounds Test)	28
124	نتائج اختبار (Wald Test)	29
124	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	30
125	نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين	31
128	نتائج الاجل الطويل لل(HEP)	32

## قائمة الاشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	الخدمات المالية المكونة للشمول المالي	1
19	أبعاد الشمول المالي	2
30	الحلقة المفرغة للفقر	3
45	عدد السكان في العراق للمدة (2011-2020)	4
54	عدد فروع المصارف في العراق للمدة (2011-2020)	5
56	يوضح انتشار ماكينات الصراف الالي لعدد ATM للمدة من (2011-2020)	6
57	يوضح عدد البالغين في العراق من سنة (2011-2020)	7
60	عدد المصارف في العراق	8
60	عدد ATM لأجهزة الصراف الالي	9
62	اجمالي الودائع	10
62	يوضح الناتج المحلي الاجمالي	11
64	يوضح القروض العامة	12
68	يوضح الية المؤشر التجميعي من (2011-2020)	13
74	يوضح خط ونسبة الفقر في العراق للمدة (2010-2020)	14
76	يوضح الانفاق على التعليم الى اجمالي الانفاق العام	15
78	يوضح الانفاق على الصحة الى اجمالي الانفاق العام	16
80	يوضح متوسط نصيب الفرد من الانفاق العام من (2011-2020)	17
82	يوضح اسباب البطالة في العراق	18
83	يوضح دليل الفقر متعدد الابعاد	19
87	يوضح معدلات التضخم للمدة (2011-2020)	20
93	يوضح مخصصات البطاقة التموينية والانفاق العام	21
95	يوضح اعداد الاسر المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية والرواتب المدفوعة لهم	22
108	خطوات عمل نموذج (ARDL)	23
120	اختبار استقرارية (CUSM) لل (SEP)	24
127	اختبار استقرارية (CUSM) لل (HEP)	25

**المستخلص:**

يعد الشمول المالي من البرامج التي أعتدتها الأنظمة المصرفية لغرض منح الائتمان الى اكبر عدد من الافراد والمؤسسات الذين ليس ذوي ملائمة مالية، سعت الدراسة الى زيادة فاعلية تأثير الشمول المالي في معالجة الفقر في العراق، وتلخص البحث في ان المجتمع العراقي يعاني الفقر ونسبه تتجاوز الحدود التي يجب ان لا تتخطاها لما يملكه العراق من مقومات العيش وهل الشمول المالي يقوم بتمويل الشرائح الصغيرة والمتوسطة، اذ يشهد العراق اهتماما ببعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية ومنها ظاهرة الفقر، بالرغم من تعدد توجهات وبرامج سياسات معالجة الفقر الا انها لم تعالج الاسباب الحقيقية للفقر، وانما معالجة الاثار الناتجة عنه، بزيادة توسيع النفقات الاجتماعية، كشبكات الحماية الاجتماعية ونفقات التعليم والصحة وأنشاء مؤسسات حكومية متخصصة تعني بشؤون الفقر من خلال تقديم الدعم المالي ومنح القروض وغيرها.

وتوصل البحث الى ان هناك ضعف في مؤشرات الشمول المالي في العراق وخاصة ماكينات الصراف الالي ولم يكن هناك تطور ملحوظ في نسبة الانتشار المصرفي فضلا عن ارتفاع الكثافة المصرفية والتي تعد مؤشر سلبي سبب زيادة عند السكان، وعليه لم يكن هناك توجه حقيقي من قبل صناع القرار المالي بالسير في برنامج الشمول المالي في العراق للحد من مشكلة الفقر.

## المقدمة:

يعد الفقر ظاهرة ومشكلة تعاني منها فئات معينة من المجتمع العراقي ولها أسباب عديدة يأتي في مقدمتها ضعف برامج التنمية وتحويل المجتمعات من انتاجية الى استهلاكية والانفجار السكاني غير المدروس وارتفاع اسعار الموارد الاساسية... الخ من الاسباب .

وسعى العراق من خلال انتهاج وتطبيق عدد من السياسات والبرامج الى التخفيف قدر المستطاع من الفقر وتقليل اثاره على فئات المجتمع فشرع في تنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية والاستمرار في توزيع مفردات البطاقة التموينية والانفاق على قطاع الصحة والتعليم لكن كل ذلك لم يرتق الى الحد الذي من خلاله التأثير بشكل ملموس على نسب الفقر وعليه يجب تطبيق خطوات امضى واكثر تأثيرا سيما استثمار منجزات العلم الحديث والسير في تطبيق اجراءات الشمول المالي مع بقية المعالجات الاخرى التي من شأنها التأثير على مختلف المتغيرات التي تساهم في ارتفاع معدلات الفقر استجابة للواقع المتردي والدعوات التي تصاعدت للوقوف بوجه انتشار الفاقة والعوز ، ومن هنا جاءت المطالبة بتطبيق شمول المجتمع بالخدمات المالية والمصرفية اذ يؤثر ذلك ، كما قلت على الجانب الاجتماعي حيث الاهتمام الاكبر بالفقراء ومحدودي الدخل وتمكين الفئات المحرومة من الحصول على تمويل يساعدها في تحسين مستويات معيشتها .

وكما تم ذكره بان الخدمات المالية تسمح للمستخدمين لها بحفظ الاموال وتحويلها وبالتالي تساعد في تحسين امكانيات كسب الدخل وتثقيف الزبائن وخاصة الطبقات المهمشة والفقيرة في اهمية الحصول والوصول الى الخدمات المالية والمصرفية بما ينعكس في تخفيف مستويات المعيشة وتوفير حد ادنى من الاموال وهذا له تأثير ايجابي على خط الفقر في العراق فهو يساعد في تحسين الظروف المعيشية وتطوير سبل كسب الدخل وتقليل التكاليف غير الضرورية والقدرة على الادخار بشكل افضل ، كما يدعم الشمول المالي التنمية المحلية بدمج الفئات الضعيفة بقطاعات المجتمع الاخرى عن طريق النظام المصرفي وهذا كله يعني ان هناك علاقة طردية بين الشمول المالي والحد من الفقر لذا وجب شمول كل طبقات المجتمع بالخدمات المالية بما ينعكس ايجابا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء .

## أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من تناوله متغيرين أساسيين لهما علاقة وطيدة بحياة المجتمع العراقي واستقراره ورفاهيته وهما:

- 1- الفقر وما يعنيه وأهمية العمل على خفضه قدر المستطاع بكل الوسائل للوصول الى نسبة مقبولة اذا لم نستطع القضاء عليه لما له علاقة بالوصول الى حياة كريمة وسلم اهلي مطلوب.
- 2- الشمول المالي وتأثيره على الحياة المعاصرة لكل المجتمعات من خلال ما يقدمه من خدمات تدعم كل الخطوات لخدمة الطبقات الفقيرة في العراق والوصول بها الى التمتع بهذه الخدمات ومن ثم السير في طريق النهوض والنمو وتقليص نسبة الفقر.

## هدف البحث

تهدف الدراسة الى :

- 1- الوقوف على واقع وحقيقة الشمول المالي في العراق.
- 2- تسليط الضوء على حدود ظاهرة الفقر في العراق للمدة (2010-2021).
- 3- قياس اثر مؤشرات الشمول المالي على نسب الفقر في العراق .
- 4- تقدير وتحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق .
- 5- قياس فاعلية الشمول المالي في الحد من ظاهرة الفقر في العراق .

## مشكلة البحث

وتتلخص في أن المجتمع العراقي بشكل عام يعاني الفقر ونسبه تتجاوز الحدود التي يجب ان لا تتخطاها لما يملكه العراق من مقومات العيش، ومن العوامل المهمة في الوقت الراهن للمساعدة في تخفيض هذه النسب هو مسالة تطبيق برنامج الشمول المالي، لذلك هل الشمول المالي له دور في تقليص الفقر وانخفاض عدد الفقراء والمهمشين ويمكن طرح هذه المشكلة:

- 1- هل الشمول المالي يقوم بتمويل الشرائح المهمشة.
- 2- هل الشمول المالي يمول المشروعات الصغيرة والمتوسط .
- 3- هل الشمول المالي وسيلة فعالة لخلق فرص عمل لمحدودي الدخل.

## فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

وجود علاقة تآثير بين الشمول المالي ومشكلة الفقر في العراق بمعنى ان مسالة تغطية الخدمات المالية والمصرفية للسكان له تآثير ايجابي على رفع المستوى المعيشي سيما الطبقات المهمشة والفقيرة.

## منهجية البحث

بهدف بلوغ ما تتوخاه الدراسة من اهداف، تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لدراسة الوقائع الكلية، من خلال صياغة التحليل الاقتصادي بالاسلوب الوصفي وكذلك الدراسة القياسية لبيان وتحليل العلاقة بين الشمول المالي والفقر في العراق للمدة (2011-2020).

## حدود البحث

- 1- الحدود المكانية : الشمول المالي والفقر في العراق .
- 2- الحدود الزمانية : وتتمثل بالفترة الزمنية التي تناولها البحث وهي احد عشر عاما من (2010-2020) .

## هيكلية البحث

من اجل الوصول الى هدف البحث وجدت الباحثة تقسيم الرسالة الى ثلاثة فصول ،تناول الفصل الاول منه التطرق الى الاطار النظري للشمول المالي والفقر من خلال ثلاث مباحث تناول الاول منها الشمول المالي ، اما الثاني فقد خصص لظاهرة الفقر والمبحث الثالث تضمن دور الشمول المالي في التقليل من ظاهرة الفقر ، أما الفصل الثاني فقد تم التطرق فيه الى واقع مؤشرات الشمول المالي والفقر في العراق للمدة (2010-2021) وتضمن مبحثين تناول الاول واقع مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة (2010-2021) ، اما الثاني فقد تناول واقع مؤشرات الفقر في العراق للمدة (2010-2021) ، اما الفصل الثالث فيمثل الجانب التطبيقي للبحث وتضمن ثلاث مباحث ايضا تناول الاول توصيف النموذج القياسي واختبار استقراريه السلاسل الزمنية للبيانات ذات العلاقة ،اما الثاني فقد تناول تقدير وقياس اثر الشمول المالي على ظاهرة الفقر في العراق ، وأما المبحث الثالث فقد تضمن تحليل دور الشمول المالي على مؤشرات الفقر ، واختتم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات .

1-دراسة (أحمد عدنان غناوي 2018)	
عنوان الدراسة	تحليل فاعلية الشمول المالي لمعالجة الفقر في العراق مع اشارة الى التجربة النيجيرية للمدة (2003-2017)
هدف الدراسة	يهدف البحث الى تسليط الضوء على حدود ومديات ظاهرة الفقر في العراق للمدة (2003-2017) وقياس فاعلية الشمول المالي في الحد من ظاهرة الفقر في العراق
مشكلة الدراسة	ان من اكبر المعوقات التي تواجه التنمية الاقتصادية والسياسية التنموية هي مشكلة تمويل التنمية
اهمية الدراسة	تتجلى اهمية البحث من أن الشمول المالي يمكن أن يشكل اداة مهمة واساسية لمواجهة مشكلة تمويل التنمية وخاصة الفقر
ابرز نتائج الدراسة	ان الشمول المالي يعتمد في جزء منه وانطلاقا من كونه اداة مصممة للتخفيف من حدة الفقر
ابرز توصيات الدراسة	ان يتم اما استثناء الفقراء من البنود العامة التي تشمل جميع العملاء بحيث لا يطلب من الفقراء وفي سبيل الحصول على الخدمات المالية ما يطلب من غيرهم

2- (لينا صلاح مهدي 2020 )	
عنوان الدراسة	دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي للمدة(2011-2016)
هدف الدراسة	يهدف البحث الى الكشف عن التحديات والمعوقات التي تقف حائلا دون توسيع الشمول المالي في العراق
مشكلة الدراسة	تجلت مشكلة البحث في الاجابة عن التساؤل للبحث(هل هناك اثر ذات دلالة احصائية للشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي).
اهمية الدراسة	تتجلى اهمية الدراسة الحالية من التعرف على دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي وبالتالي التوصل الى معرفة نوع ومقدار هذا الاثر .
ابرز نتائج	لم يظهر النمو الاقتصادي اي تأثير في الشمول المالي مما يدل على وجود ابعاد

الدراسة	وعناصر اخرى لم تدخل في نموذج البحث .
أبرز توصيات الدراسة	يتحتم على المصارف عينة الدراسة الاهتمام بالشمول المالي من خلال الاهتمام بفتح حسابات مصرفية .

## 3- دراسة ( سناء محمد عبد الغنى 2022 )

عنوان الدراسة	دور الشمول المالي في الحد من الفقر للمدة (2011-2020)
هدف الدراسة	يهدف البحث الى التعرف على الشمول المالي ومحدداته
أهمية الدراسة	يكتسب البحث أهميته من ضرورة ايجاد حلول واليات مبتكرة للحد من الفقر
أبرز نتائج الدراسة	يسهم الشمول المالي في تحسين الظروف المعيشية وتطوير كسب الدخل
أبرز توصيات الدراسة	تطوير الخدمات والمنتجات المالية التي تلبى احتياجات جميع الفئات الاجتماعية

## (Karet Kuningan2017)

عنوان الدراسة	<b>Financial Inclusion of Business Players in Mediating the Success of Small and Medium Enterprises in Indonesia</b> (الشمول المالي للاعبين التجاريين في التوسط لنجاح الشركات الصغيرة والمتوسطة في اندونيسيا)
هدف الدراسة	هو تحليل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتوسطها الشمول المالي للاعبين التجاريين
عينة الدراسة	تم اختيار كل من المتغيرات ( الشمول المالي ، العوامل الداخلية والخارجية، نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)
نتائج الدراسة	تظهر نتائج الدراسة ان العوامل الداخلية والخارجية لها تأثير ايجابي مباشر كبير على نجاح الشركات الصغيرة والمتوسط



# الفصل الأول

الاطار النظري للشمول المالي والفقير

## المبحث الاول

• الاطار النظري للشمول المالي

## المبحث الثاني

• الاطار النظري للفقير

## المبحث الثالث

• العلاقة بين الشمول المالي والفقير

## الفصل الاول - الاطار النظري للشمول المالي والفقير

### المبحث الأول - الاطار النظري للشمول المالي

#### المطلب الاول : الشمول المالي ( مفهومه وأهدافه )

#### أولاً - مفهوم الشمول المالي (Concept of Financial Inclusion):

يعد مفهوم الشمول المالي ضروريا لتطوير السياق النظري وتحديد العوامل التي تؤثر فيه، إذ يتمثل الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية بتكلفة معقولة لذوي الدخل المنخفض في المجتمع وفئة الفقراء والمهمشين.

وتتناوله الادبيات على نطاق أوسع على أنه نظاما ماليا في المجتمع يسهل للأغلبية العظمى من الفقراء والمحرومين الافادة من الخدمات المصرفية الرئيسية مثل ( الائتمان ،والادخار، والتأمين ). ومن ثم فأن الشمول المالي هو عملية تسهيل وصول شرائح المجتمع التي تحرم من التسهيلات المصرفية الاساسية لتصبح جزءا"من النظام المالي (1).

عرف الشمول المالي ايضا (أعمام المنتجات والخدمات المالية والمصرفية وبتكلفة معقولة على مجموعة واسعة من السكان والمؤسسات والافراد، وخاصة من الفئات ذات الدخل المنخفض التي تعاني من الاستبعاد المالي) (2).

عرف كذلك بانه (احد برامج محو الامية المالية، خاصة من اجل تحسين قدرة المجتمع على استخدام الخدمات المالية للحصول على تأثير مباشر من المؤسسات المالية التي يمكن ان تساهم في زيادة الشمول المالي من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة ويمكن في النهاية تحسين الاستقرار المالي للدولة(3).

(1) عبد الرحمن طاهر شنينير، تأثير الشفافية المالية على الشمول المالي، دراسة تحليلية للمدة من (2009-2018)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة بغداد، المجلد(16)، العدد(50)، السنة2020، ص187 .  
(2) سناء محمد عبد الغني، دور الشمول المالي في معالجة مشكلة الفقر في العراق، دراسة تحليلية للمدة(2011-2020)، مجلة متخصصة شهرية، المعهد العالي للدراسات المتطورة بالقطامية، المجلد13، العدد، 2022، ص45.

(1) karat Kananga, Financial inclusion of Business Players in Mediating, Perbanas Intiting JI, Vol7, Lssue14, Jun2017, Pag 624.

من التعريفات المتداولة للشمول المالي هو (تعظيم الخدمات المالية والمصرفية المتداولة للعملاء من خلال اعتماد المؤسسات الرسمية على ابتكارات التكنولوجيا المالية، لكي تكفل سهوله الوصول الى الفئات المهمشة والمنخفضة الدخل وصولا الى تقليص مفهوم الاستبعاد المالي (Financial Exclusion) (1).

كذلك عرف الشمول المالي على انه (تقديم الخدمات المالية والمصرفية الرسمية لجميع الفئات والمنشآت التي تناسب متطلباتهم بالجودة المناسبة والاسعار المقبولة من خلال توافر تكنولوجيا مالية تساعد على سهولة الوصول الى الفئات المنخفضة الدخل والمهمشة في اطار نظام ثقافي تطوري تشريعي يعمل على تقليل المخاطر لجميع الاطراف(2).

لقد استعمل مصطلح الشمول المالي لأول مرة في المعجم البريطاني عندما وجد ان ما يقارب (7.5) مليون شخص ليس لديهم حساب مصرفي لكن مفهوم الشمول المالي ليس بجديد لذا يعرف بانه عملية ضمان الوصول الى الخدمات المالية والائتمان المناسب وفي الوقت المناسب، من قبل الفئات الضعيفة وذات الدخل المنخفض وبتكاليف مقبولة(3).

بعد أستعراضنا لجملة من تعاريف الشمول المالي يمكن التوصل الى فهم واضح وبسيط للشمول المالي مفاده انه عملية ضمان الوصول الى السلع والخدمات المالية المناسبة من قبل الافراد كالقطاعات الاجتماعية الضعيفة وفئة الدخل المنخفض، اي تمكين المنشآت والافراد من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية وبأسعار مناسبة وفي الوقت المناسب من خلال ابتكار اساليب متطورة وحديثة، أذن هو حالة يمكن من خلالها لجميع السكان في سن العمل الوصول الى الخدمات المالية عالية الجودة والتي يتم توفيرها بأسعار مناسبة ومعقولة وبطريقة ملائمة للزبائن.

(1) Camara, N, Tuesta, D, (2017), "Amultidimensional Index" Working Paper, Madrid, Available, Volum13, Lssue2, Pag121.

(2) السيد عوض السيد احمد شبانة، أثر محددات الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي على جودة التقارير المالية للمصارف التجارية المصرية، دراسة ميدانية (2013\_2018)، المجلة العلمية للبحوث للدراسات والبحوث المالية والإدارية، جامعة مدينة السادات، المجلد(13)، العدد2، السنة 2022، ص121

(3) Soun Greg, Financial Inclusion In India- Areview of Initiatives and Achievements, School of Management Jecrc University, Volum16, Lssue6, Jun2014, Pag54 .

## لمحة تاريخية Genesis of Financial Inclusion

ظهر مفهوم الشمول المالي (عكس الاستبعاد أو الاقصاء المالي) لأول مرة في عام (1993) في جنوب شرق أنكلترا حيث تم دراسة اغلاق أثر احد فروع المصارف على وصول أفراد المنطقة للخدمات المالية، وفي تسعينات القرن الماضي وجدت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي يواجهها بعض سكان المنطقة في كيفية الوصول الى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية وفي غضون سنة (1999) أستعمل مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل واسع وتم وصف فيه محددات وصول الافراد الى الخدمات المالية المتوفرة ، وأزداد الاهتمام بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 من خلال تنفيذ سياسات تهدف الى تطوير وتسهيل وصول كل افراد المجتمع الى الخدمات المالية وتمكنهم من استخدامها بالشكل الصحيح<sup>(1)</sup>.

ومن الجدير بالذكر ان الشمول المالي تاريخيا يركز على فئة السكان التي تسعى للحصول على الخدمات المالية وأستعمالها والتي لم تتمكن منها بسبب عدم وجودها او عدم الوصول اليها او اقتنائها، فالأغلبية التي توجد في المجتمع لا ترغب في الحصول على تلك الخدمات لاسباب قد تكون دينية او عقائدية او غيرها من الاسباب .

كما كثفت اغلبية الهيئات والمؤسسات الدولية على غرار مجموعة العشرين والمصرف المركزي والمؤسسات الدولية جهودها في اطار تعزيز الشمول المالي . علما ان من اوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجية الشمول المالي كانت المملكة المتحدة وماليزيا في عام 2003<sup>(2)</sup>.

(1) نسرين رجال، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي، مصدر سبق ذكره، ص11 .  
 (2) أحمد طاهر كاظم العكيلي وسعاد عدنان، دور المصارف الشاملة في تحقيق الشمول المالي، جامعة بغداد، كلية دجلة الجامعة، 2021، ص154.

## ثانياً\_ اهداف الشمول المالي (Goals of Financial Inclusion)

نظرا لاهتمام العالم بتوسيع نطاق الشمول المالي، وانشاء التحالفات بين الشركات والهيئات العالمية للتنسيق، والعمل ضمن هذه الاليات المنسجمة والموحدة مع بعضها تتكاثر المنافع المتأتية من الشمول المالي ، حيث ترى المجموعات الاستشارية لمساعدة الفقراء ان بناء نظام مالي متكامل هو الطريق الوحيد للوصول الى الفقراء ومنخفضي الدخل وذلك من خلال مجموعة من الاهداف وهي<sup>(1)</sup>:-

- 1- تعزيز وصول كل فئات المجتمع الى الخدمات المالية والمصرفية لتعريف المجتمع باهمية الخدمات المالية المتاحة وكيفية الاتقادة منها .
- 2- تقليل مستويات الفقر وتحقيق الرفاه والتثقيف الاجتماعي .
- 3- تمكين المشروعات من الاستثمار .
- 4- مساعدة الفئات من الحصول على الخدمات المالية والمصرفية، وباسعار واطئة الدخل مثل (الوديعة والقرض وخدمة تحويل المبالغ والتامين، وتطوير الوعي المالي) .
- 5- تطوير الرفاه الاقتصادي وتقليل مستويات الفقر وتمكن الشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة من الحصول على القروض .
- 6- يحقق الشمول المالي بلوغ كل طبقات المجتمع بمختلف اشكالها الى الخدمات المالية وأستفادة الافراد منها وتطوير ظروفهم الاقتصادية والأجتماعية وتحسين الظروف المعيشية للافراد أيضا
- 7- تعزيز وصول كل المجتمعات للخدمات المالية ومعرفتهم باهميه هذه الخدمات وكيفية توظيفها بأحسن الوسائل .
- 8- تشجيع السكان على الادخار واستثمار بعض اموالهم باحسن الطرائق ( كأقامة البرامج، وتحسين الثقافة).
- 9- تحسين النمو الاقتصادي من خلال إقامة مشاريع اعمال حرة.
- 10- تحسين نمط الحياة والشعور بالثقة اثناء التعامل بالمتطلبات النقدية اليومية .

(1) سالم عواد حسين، آليات وسياسات مقترحة لتوسيع انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، دراسة تطبيقية للمدة(2011-2018)، جامعة بغداد، المجلة11، العدد1، السنة 2019، ص85.

11- الحصول على أئتمان واطئ الكلفة وفي الوقت المناسب والوصول الى برامج محو الامية المالي الذي يتقف الناس حول حياة مالية صحية<sup>(1)</sup>.

المطلب الثاني: أهمية الشمول المالي

### أهمية الشمول المالي (Importance of Financial Inclusion)

تبرز أهمية الشمول المالي من خلال تتقيف العملاء بأهمية الحصول والوصول الى الخدمات المالية بافضل الطرق والوسائل، وكيف تكون لديهم خيارات مالية افضل وذلك من خلال تحقيق العديد من الفوائد لفئات المجتمع كافة لا سيما منخفضي الدخل بشكل خاص واهمها:

- 1- تطوير واستخدام الخدمات المالية من قبل اكبر شريحة من المواطنين سواء كانوا فئات او منشآت او اية شريحة كانت .
- 2- زيادة أهتمام السلطات الرقابية والمالية بالشمول المالي والذي كان محور اهتمام المصرف المركزي، ووزارة المالية، والسلطات الحكومية<sup>(2)</sup>.
- 3- وصول مختلف الخدمات المالية لكل المواطنين في الدولة، حتى المناطق الواطنة الدخل بشكل يساهم في تقليل اوجه التفاوت فيما بينهم وعدم المساواه من ناحية الظروف الاجتماعية والاقتصادية في جميع انحاء البلاد .
- 4- تعزيز قدرة كل فئات المجتمع على المساهمة والاندماج فيما بينهم لبناء مجتمعاتهم، من خلال تطوير قدرة الافراد على استعمال النظام المالي وتعزيز قدرتهم على بدء مشروعاتهم الخاصة<sup>(3)</sup>.
- 5- تعد مجموعة البنك المصرفي ان الشمول المالي عنصرا تمكينيا واساسا للتقليل من الفقر، وتحسين الرخاء المشترك .

<sup>(1)</sup> Sank haraj Roy, Financial Inclusion; Acritical Assasment of its Concepts and Measurement, Asina Reseach Consortium, (2004-2011), Vol(5), Issu1, Jun2015, Pag13 .

<sup>(2)</sup> آية عادل محمود عوض، أثر تطبيق الشمول المالي على الاداء المالي بالمصارف، مجلة الدراسات المالية والتجارية للمدة (2006-2012)، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد3، 2021، ص374

<sup>(3)</sup> آسيا سعدان، واقع الشمول المالي في المغرب العربي، دراسة مقارنة الجزائر، المغرب، تونس، دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية للمدة من (2011-2017)، جامعة علي لونيبي، المجلد(10)، العدد3، 2018، ص751 .

- 6- زيادة الاهتمام بالافراد ذوي الدخل المنخفض، وخاصة بالنسبة لعنصر النساء، وأمكانية حصول السكان، او المؤسسات صغيرة الحجم والمتوسطه على الخدمات المالية مما يجعلها متاحة للجميع لا سيما الطبقات الفقيرة<sup>(1)</sup>.
- 7- السعي نحو تخفيض حجم الاقتصاد غير الرسمي، وابدال المشروعات الصغيرة والمتوسطة محل الاقتصاد غير الرسمي، واتساع قاعده كافة عملاء البنك ومن ثم تطوير مؤشرات ميزانية البنك من خلال التوجه نحو نشاطات استثمارية متنوعة وجديدة .
- 8- تحسين قدرات الفئات المنخفضة الدخل، لتعظيم كافة مستويات الانتاج وتحسين دخولهم، فضلا عن دوره في تحسين الاقتصاد غير النقدي الذي يستخدم عدة مزايا اهمها ترشيد التكاليف والأعباء المالية .
- 9- يعمل الشمول المالي على رفع المستوى المعيشي للفقراء، اذ يوفر لهم فرصة لانشاء قطاع اعمال عائلي وصغير من خلال توفر التنمية المالية مما يؤدي الى دعم الاستقرار وتثقيف الزبائن<sup>(2)</sup>.
- 10- يوفر الشمول المالي للسكان امكانية وجود مكان يكون آمنا لادخار الافراد في المستقبل ومن ثم يؤدي الى تعزيز الاستقرار .
- 11- يعد الشمول المالي نشاطا انسانيا واكبر فرصة تجاربه غير مكتشفة تضم فئات كبيرة من السكان ورفاهيتهم .

مما تقدم يمكن اجمال أهمية الشمول المالي في المحاور الآتية:

- 1- المحور الاقتصادي: وهو يساهم في النمو الاقتصادي بسبب ارتفاع الكفاءة المالية.
- 2- المحور الاجتماعي: أذ يتعلق هذا المحور بتطوير الحالة المعيشية وتنظيم حياة المجتمع وجعله اكثر قدرة وافادة في الجانب المالي وخاصة الفقراء منهم .
- 3- المحور الاستراتيجي: حيث أتمدت العديد من الدول بتضمين الشمول المالي كأحد اهداف الاستراتيجية القوية بسبب التحديات الكبيرة للسلطات الرقابية التي انبعثت نتيجة التطورات اذ تمثلت

<sup>(1)</sup> نسرين رجال، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي، دراسة تحليلية للجزائر للمدة (2011-2017)، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، 2021، ص 13 .

<sup>(2)</sup> مسعد خالد، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، التجربة الكينية نموذجا، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد(8)، العدد1، 2022، ص142 .

في النظر الى كيفية المواءمة بين الشمول المالي كهدف جديد وبين الاهداف الاخرى المتعارف عليها وهي كالاتي:

\*الاستقرار المالي (Financial Stability)

\*النزاهة المالية (Financial Integrity)

\* الحماية المالية للمستهلك (Financial Consumer Protection)<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: مبادئ الشمول المالي (Principles of Financial Inclusion)

تتضمن مبادئ الشمول المالي تقديم مساعده ويد العون من اجل تهيئة البيئة المناسبة الخاصة بالسياسات الداعمة للشمول المالي المرتكزة على الابتكار والتطوير والابداع في سبيل وصول عامة الناس لا سيما الفقراء للخدمات المالية من خلال الانتشار الآمن والسليم للمناهج الجديدة، ومن ابرز مبادئ الشمول المالي هي كما يلي :

- 1- القيادة (Leadership): وتتضمن الالتزام الدولي الواسع والصريح باتجاه الشمول المالي، مما يعني ان الحكومات الاوسع نجاحا هي الاكثر دعما للشمول المالي، وذلك من خلال معالجة اغلبية القضايا التي تخص السياسة العامة والتنظيمية وحماية المستهلك وتوفير مناهج جديدة<sup>(2)</sup>.
- 2- التنوع (Diversity): اي بمعنى تنوع الخدمات التي تقدم للسكان (الادخار، الائتمان، الصيرفة، القروض، الودائع، تحويل الاموال،...الخ) بتكاليف معقولة لجميع فئات المجتمع<sup>(3)</sup>.
- 3- الحماية (Protection): ويقصد بها توافر العناصر الكافية لحماية المستهلك في اطار القواعد المتعارف عليها من قبل الدولة ومقدمي الخدمات الماليه والمصرفيه ومستخدميها .
- 4- التناسب (Proportionality): هو عملية وضع اطار عام للسياسات خاص بكل النواحي التنظيمية بأسلوب يتناسب مع المخاطر والمنافع التي تتضمنها الخدمات المالية المبتكرة ويستند الى فهم الفجوات والمشاكل المتوافرة في التنظيم الحالي .

(1) أرشد عبد الامير جاسم، الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية، دراسة استطلاعية لعينة من القطاع المصرفي الخاص العراقي، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، جامعة الفرات الاوسط - المعهد العالي/كوفة، العدد(49)، 1997، ص149 .

(2) كمال كاظم جواد الشمري وريام فاضل شاكر الفتلاوي، تأثير الشمول المالي في مؤشر كفاية رأس المال، العراق حالة دراسية للمدة (2010-2016)، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، العدد30، ص569 .

(3) جنان محمد خضير، الشمول المالي والاستثمارات الاجنبية المباشرة، جامعة القادسية، المدة من (2010-2019)، المجلد 36، العدد7، 2021، ص38 .

- 5- **التعاون (Cooperation):** يقصد به خلق بيئة مؤسسية تتواجد فيها خطوط المساءلة والتنظيم والمحاسبة الدولية، وتشجيع الشراكات والمشاورات مع الدولة والشركات واصحاب المصالح العامة .
- 6- **التطوير (Development):** هو عملية استخدام التكنولوجيا والادوات المتطورة اللازمة لتحسين النظام المالي .
- 7- **التمكين (Empowerment):** ويقصد به العمل على ازالة محو الامية المالية للسكان، للاستفادة من الخدمات المالية للسكان على نطاق اوسع<sup>(1)</sup>.

#### المطلب الرابع: سياسات وتحديات الشمول المالي

#### اولا\_ سياسات الشمول المالي Policies of Financial Inclusion

يوجد عدد من السياسات الخاصة بالشمول المالي ويمكن ايجازها على النحو الاتي:

- 1- **تنويع الخدمات المقدمة:** حيث اعتمد متخذي القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لاداره المخاطر من خلال مجموعة واسعة من الشركات التي تقدم الخدمات الائتمانية والايداعية، اذ تكون هذه الاستراتيجية متماثلة مع اغلبية الانظمة المصرفية الخاصة بعملية التمويل الاصغر<sup>(2)</sup>.
- 2- **الدفع عبر وسائل الاتصال:** عرفت هذه الخدمة باسم (الدفع عبر الاجهزة المعروفة والمحمولة) ايضا والتي سميت باسم محفظة الهاتف المحمول، وقد يساهم توسيع هذه الخدمة في توفير الخدمات المالية الاساسية للعديد من السكان الذين لم يتوفر لهم اي اتصال بالقطاع المصرفي .
- 3- **حماية المستهلك:** لم يعرف المستهلك أن التطورات في الخدمات المالية يعني ادخال مجموعة من المنتجات المالية المتطورة والتي قد تحتوي على مخاطر كثيرة بنفس القدر الذي يستطيع المستهلك فيه ان يتخذ قراراته وفق اسس صحيحة مما يساهم في زيادة فرص نقل المخاطر الى المستهلك .
- 4- **اصلاح المصارف الحكومية:** هنالك العديد من البلدان تلعب البنوك الحكومية دورا مهما في القطاع المصرفي وفي تحسين الخدمات المالية لمنخفضي الدخل، اذ ان المصارف العامة هي المؤسسات الوحيدة التي تكون متواجدة في المناطق الريفية .

(1) د . عادل عبد العزيز السن، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، مستشار المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية ، دراسة اتحاد المصارف العربي- الامنة العامة- ادارة البحوث والدراسات، 2015، ص18 .

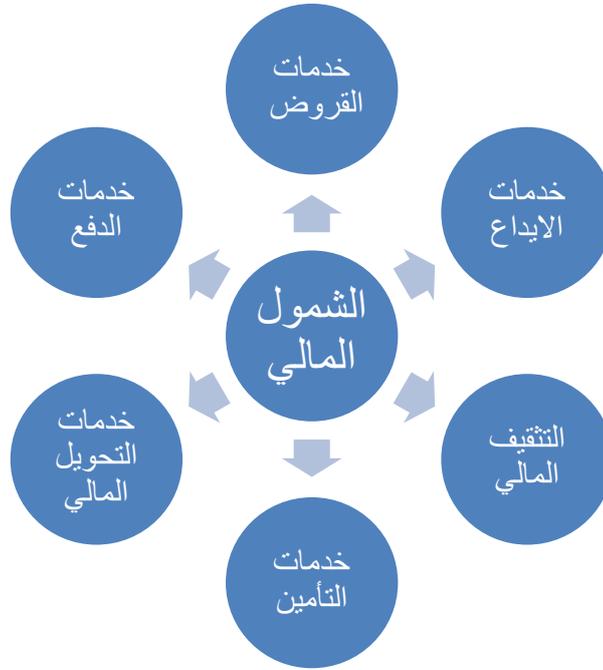
(2) د. صورية شني والسعيد بن الخضر، تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بو ضياف المسيلة الجزائر، المجلد3، العدد2، 2018، ص111 .

5- الوكيل البنكي: اكدت الدراسات ان سياسة تعاقد المصارف مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية انها ناجحة تماما، وفي تطوير عجلة الشمول المالي واصبح التعامل بين الوكلاء والبنوك ممكنا لان التكنولوجيا تخفف من المخاطر<sup>(1)</sup>.

نلاحظ من الشكل (1) الاتي تنوع الخدمات المالية المصرفية التي تكون من ضمن سياسات الشمول المالي فهي لا تقتصر على الائتمان المصرفي والحسابات المصرفية بل تمتد الى (خدمات التأمين، خدمات الدفع، خدمات التحويل المالي، خدمات الايداع، خدمات القروض، التثقيف المالي، وغيرها).

### شكل (1)

#### الخدمات المالية المكونة للشمول المالية



المصدر: من اعداد الباحثة

<sup>(1)</sup> سيف علي حسين، دور التمويل الرقمي في تحسين وتعزيز الشمول المالي/ بحث تطبيقي الجهاز المصرفي، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد16، العدد57، 2021، ص110.

## ثانياً\_ تحديات الشمول المالي (Challenges of Financial Inclusion)

يواجه الشمول المالي الكثير من التحديات سواء على المستوى الدولي ام على مستوى الدول العربية، بسبب نظريته المستقبلية تجاه تطوير مستوى معيشة السكان وتتمثل هذ التحديات بما ياتي:

1- ضعف الجهود الترويجية الموجودة بسياسة الشمول المالي من اجل التعريف بالفوائد التي سوف تعود على السكان في حالة تطبيقه<sup>(1)</sup>.

2- ارتفاع تكاليف المعاملات وأنعدام اية ضمانات اللذان يعدان حاجزين هامين في الوقوف أمام عامة الناس للوصول الى الخدمات الماليه وبالتالي لجوئهم للائتمان البديل المقدم من القطاع المالي مثل(الاصدقاء، الاهل، واصحاب المحلات) .

3- انعدام التصنيف المالي والقانوني المحدد لمؤسسات التمويل الصغرى خاصه في الدول العربية حيث نعتبرها كمؤسسات غير حكوميه والتي يصعب عليها وضع اطار اشرافي ورقابي على تنظيم التمويل الاصغر سواء كان من مصرف حكومي او من اية جهة مالية اشرافيه مستقلة<sup>(2)</sup>.

4- انخفاض مستوى المنافسه الماليه اذ تستحوذ اعداد قليلة من المؤسسات المصرفية على حجم كبير من السوق المصرفي سواء كان من حيث الودائع او النشاط الاقراضي، وهذا ما يؤدي الى انخفاض مستويات المنافسة .

5- الحاجة الى زيادة مستويات التنقيف المالي الذي يؤدي الى دعم الشمول المالي وذلك من خلال زيادة مستويات النفاذ الآمن للخدمات الماليه من قبل الجهات المستهدفة<sup>(3)</sup>.

6- انعدام تطور البنية التحتية للقطاعات الماليه بالقدر الذي يؤدي الى زيادة فرص النفاذ للتمويل، فبالرغم من التحسن في مستويات البنية التحتية للقطاعات الماليه في السنوات الاخيرة فما زال الكثير منها يفتقر للمقومات الاساسية .

7- بطء تحسن القطاعات الماليه غير المصرفية وبخاصة قطاع الادخار التعاقدية وصناديق الاستثمار ومحدوده اسواق الدين المحليه، لاسيما اسواق السندات والصكوك<sup>(4)</sup>.

(1) بولمرج وحيدة، كتاف شافيه، الشمول المالي ودور التمويل الاصغر الاسلامي في تعزيزه، تجربة السودان انموذجا، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، المجلد7، العدد3، 2021، ص189 .  
(2) احمد طاهر كاظم العكيلي، دور المصارف الشاملة في تحقيق الشمول المالي، مصدر سبق ذكره، ص156 .  
(3) محمد جاسم محمد، دور التكنولوجيا الماليه في تحقيق الشمول المالي، دراسة في مجموعة من الدول العربية للمدة(2014-2018)، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد14، 2020، ص206 .

## المطلب الخامس: أبعاد الشمول المالي

## ابعاد الشمول المالي Dimensions of Financial Inclusion

قام تحالف الشمول المالي AFI\* (Alliance of Financial Inclusion) باعداد رابطة لعمل بيانات الشمول المالي "FIDWG" حيث قامت باجراء مبادرة لوضع العديد من الابعاد لقياس الشمول المالي، وصممت هذ الرابطة من قبل مجموعة من صناع القرار وهذه المبادرة تكون سهلة وتلبي جميع الاحتياجات الخاصة بالسكان، وتعمل كذلك على إجراء المقارنة والقياس بين الدول، وهناك العديد من الابعاد سيتم شرحها وهي كالآتي:

1- الوصول الى الخدمات المالية: ويقصد به قدرة كل افراد المجتمع على الافادة من الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات الرسمية، حيث يتم تحديد مستويات الى الوصول لهذه الخدمات، ويتم كذلك تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستعمال حساب مصرفي مثل التكلفة، ومع التطورات التكنولوجية في الوقت الحالي اصبحت المؤشرات التي تقاس بعدد الفروع واجهزة الصراف الالي غير كافية للاستخدام، فقد تم فتح باب جديد لاستعمال الخدمات المالية عبر الانترنت وعبر الهاتف المحمول يمكن بسهولة استخدامها من خلال التغلب على عائق المسافة للحصول على هذه الخدمات<sup>(2)</sup>.

2- استخدام الخدمات المالية: يشير هذا البعد الى مدى استعمال العملاء للخدمات المالية المقدمه لهم من قبل مؤسسات الجهاز المصرفي، وعند تحديد استخدام الخدمات المالية، يتطلب منا جمع البيانات من خلال انتظام وتواتر الاستخدام عبر مدة زمنية معينة، ويقاس هذا البعد بالعديد من المؤشرات من اهمها: نسبة البالغين الذين عندهم نوع واحد كحساب ائتمان واحد، عدد معاملات الدفع عبر الهاتف، نسبة المحتفظين بحساب مصرفي واحد خلال السنة الماضية وغيرها من المؤشرات<sup>(3)</sup>.

(1) رشا عودة لفتة، قاعة انتشار الشمول المالي وصولاً للخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد 11، العدد 1، 2019، ص 85.

(\*) AFI هم شبكة من واضعي سياسات الشمول المالي تعمل على تشجيع سياسات مالية شاملة في الدول النامية لمواجهة الفقر.

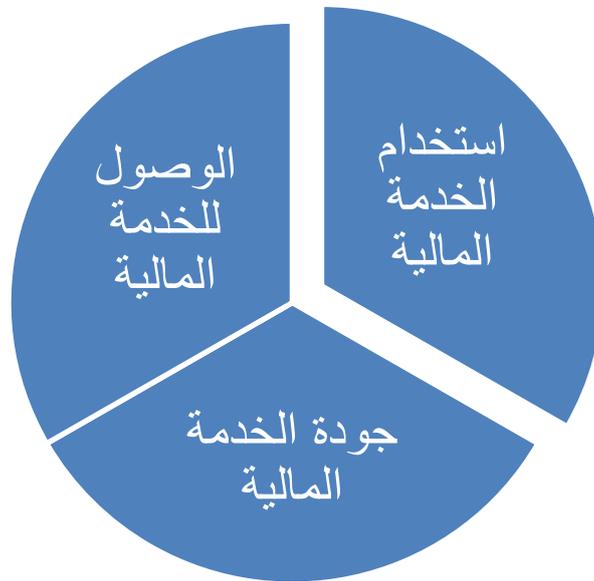
(2) جواني صونيا و د. مريم عديلة، دور التكنولوجيا المالية، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 4، العدد 2، 2021، ص 27.

(3) د. حدة بوتبية، ابعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، بحث استطلاعي لاراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة باتنة-الجزائر، 2018، ص 10.

3- **جودة الخدمات المالية:** ان وجود ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعد تحديا، اذ يتطلب من المتخصصين دراسة وقياس ومقارنة ووصف واتخاذ كافة الاجراءات التي تستند الى ادلة قيمه وواضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية، كما تعد الجودة للشمول المالي ليس بعدا واضحا وشاملا، حيث وجدت العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعيه الخدمات الماليه مثل (وعي المستهلك، وتكلفة الخدمات)....الخ وهذا يمكن ملاحظته في الشكل (2) الاتي:

### الشكل (2)

#### ابعاد الشمول المالي



المصدر: اعداد الباحثة

4- **الخدمات المالية والرقمية:** حيث تقوم البنوك المركزية بتحديد الخدمات الماليه الاساسية التي يجب ان يحصل عليها السكان وتتمثل بانواع عديدة ومنها: المعاملات المصرفية (سداد الاقساط، الحسابات الجارية) التامين (خدمات التامين) الادخار (حسابات ادخارية) .

5- **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر:** يعد تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر من اهم الركائز لتحقيق الشمول المالي وذلك من خلال سهولة الحصول على

الخدمات المالية والوصول اليها ومن ثم تقديمها للشركات الصغيرة والمتوسطة، ان عملية الاستقرار المالي والاقتصادي لا يمكن ان تتحقق لاية دولة الا من خلال التوسيع في التمويل المصرفي للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك من خلال العمل على محاربة الفقر والبطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي.

كما توجد ابعاد أساسية اخرى يجب توافرها لنجاح تطبيق مفهوم الشمول المالي وهي كالآتي<sup>(1)</sup>:

- أ- استعمال التكنولوجيا المالية
- ب- حماية المستهلك .
- ت- التثقيف المالي والمصرفي .
- ث- البيئة التشريعية للنظام المالي.

المطلب السادس: متطلبات ومعوقات الشمول المالي

أولاً\_ متطلبات الشمول المالي (Requirements of Financial Inclusion):

عند التحول الى مجتمع غير نقدي لا بد الى تضافر الجهود على مستوى المجتمع، اذ يؤدي هذا التحول الى تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم افضل الخيارات للسداد والتحصيل التي تتسم بالكفاءة والتنوع والمرونة، ويتم ذلك من خلال تضافر جهود المجتمع ككل من اجل تبني الشمول المالي ، وتتضمن المتطلبات الرئيسية للشمول المالي بما يلي<sup>(2)</sup>:

- 1- دراسة متطلبات الاسواق واحتياجاتها من خدمات مصرفية لتطبيقها على ارض الواقع .
- 2- العمل على اطلاق خدمات مالية جديدة تغطي كافة افراد المجتمع.
- 3- تعزيز تنوع السياسات المالية حيث هناك انواع عديدة تتجاوز المؤسسات المالية بخلاف المصارف التجارية مثل ( الجمعيات التعاونية الائتمانية، والمصارف البريدية ) وغيرها.

(1) وفاء عبد السلام، أثر تفعيل مبادرات الشمول المالي على التحاسب الضريبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد 7، العدد2، 2020، ص13 .

(2) أية عادل محمود، أثر تطبيق الشمول المالي على الاداء المالي بالبنوك، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد3، 2021، ص380.

- 4- دعم البنية التحتية المالية اذ يتطلب ليس فقط وجود اطار قانوني وتنظيمي وانما وجود بيئة تحتية مصرفيه واسعة وكاملة ورسينة تسمح لكل افراد المجتمع بلإفادة من الخدمات الماليه والمصرفيه .
- 5- تحسين الخدمات والمنتجات المالية والمصرفيه التي تلبي احتياجات افراد المجتمع ككل .
- 6- حماية العملاء وذلك من خلال المعاملة العادلة والانصاف، والاستغلال المحتمل من قبل مقدمي الخدمة<sup>(1)</sup>.

### ثانياً\_ معوقات الشمول المالي (Constraints of Financial Inclusion):

تتمثل أهم معوقات الشمول المالي بما يلي:

- 1- عدم تواجد البنية التحتية لتوفير بيئة مناسبة لتحقيق مستوى عالي من الشمول المالي .
- 2- ارتفاع مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلي بعض المصارف عن معايير منح الائتمان<sup>(2)</sup>.
- 3- انخفاض الدخل المالي لدى السكان وعدم امتلاكهم حسابات مصرفية في البنوك<sup>(3)</sup>.
- 4- ضعف أنظمة ووسائل الدفع الالكتروني واستخدامها على مستوى دولة، وهو ما يزيد من قدرة الجمود في النظام المالي .
- 5- فيما يخص بعض الدول الاسلامية تخوف بعض الافراد من استخدام البنوك وذلك لتخوفهم من مخالفة مبادئ الدين الاسلامي، على الرغم من انتشار مصارف اسلامية حكومية في معظم البلدان الاسلامية.
- 6- ضعف الثقافة المصرفية وهذا الضعف يكون واضحا وكبيرا في بعض المؤشرات مثل عدم وجود ماكنات الصراف الالي في كل مكان بل تقتصر هذه الماكنات على مناطق محددة<sup>(4)</sup>.

### المطلب السابع: خصائص وعوامل الشمول المالي

#### اولاً\_ خصائص الشمول المالي (Properties of Financial Inclusion):

- 1-العموم: استهداف كل شرائح المجتمع حتى محدودي الدخل .

(1) نعم حسين نعمة، الشمول المالي متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، دار الايام للنشر والتوزيع، طبعة 1، مجلد1، 2020.

(2) د. سناء محمد عبد الغني، دور الشمول المالي في الحد من الفقر، مصدر سبق ذكره، ص48 .

(3) عمار ياسين او سيف، الشمول المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، جامعة باجي مختار، العدد97، 2020، ص125 .

(4) جنان محمد خضير، الشمول المالي والاستثمارات الاجنبية، مصدر سبق ذكره، ص38 .

- 2- **السعر:** وهو توفير خدمات ومنتجات باقل تكلفة لجميع شرائح المجتمع .
- 3- **الوقت:** ويقصد به توفير الخدمة في جميع الاوقات وعلى مدار السنة .
- 4- **التوسع:** وهو الوصول الى كل مواقع الشركات والافراد لتسهيل عملية التنقل .
- 5- **التنوع:** وهو تقديم منتجات وخدمات مصرفية متنوعة .
- 6- **الجودة:** وهو مراعاة هذا العامل في طبيعة المنتج والخدمة المقدمة<sup>(1)</sup>.

### ثانياً\_ عوامل الشمول المالي Factors of Financial Inclusion

هناك مجموعة من العوامل تساهم في زيادة الشمول المالي:

- 1- تقديم تسهيلات لتشجيع المؤسسات وصناديق التقاعد على عملية وضع الخطط طويلة الاجل للاستثمارات.
- 2- تطوير الشركات والمؤسسات التمويلية التي اعتمدت على التمويل قصير الاجل .
- 3- توفير حوافز ضريبية لتشجيع الاستثمارات طويلة الاجل والمدخرات من قبل صغار المستثمرين لجلب اموال اضافية .
- 4- تعزيز السيولة في السوق وذلك من خلال تقليل القيود على المصارف وتوفير القروض .
- 5- تعزيز السيولة وذلك من خلال توفير آليات لعملية التحوط بالنسبة للمستثمرين<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثامن/ مؤشرات الشمول المالي (Indication of Financial Inclusion):

وضع البنك الدولي عام (2011) مؤشرات لقياس الشمول المالي والتي كان من اهمها<sup>(3)</sup>:

- 1- **مؤشر استخدام الخدمات المصرفية:** وهو من اهم مؤشرات الشمول المالي، ويقاس هذا المؤشر مدى قدرة الافراد (البالغين) فما فوق على استخدام الخدمات المالية في المؤسسات الرسمية .

(1) أسامة فراج، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طنبه للدراسات العلمية الاكاديمية، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد4، العدد2، 2021، ص648 .

(2) فؤاد محمد عبد الله الخزرجي، مدى استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية واثرها في الشمول المالي، مجلة كلية بغداد، 2020، ص262 .

(3) دريد حنان، غريب الطاوس، دور التمويل الاسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة العربي، الجزائر، المجلد7، العدد1، 2021، ص283.

- 2- **مؤشر الوصول الى الخدمات المالية:** يوضف هذا المؤشر لقياس امكانية الافراد البالغين (15) سنة فما فوق وقدرتهم على الوصول الى الخدمات المالية، كبطاقات الائتمان، والصراف الالي.
- 3- **مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية:** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الافراد البالغين (15) سنة فما فوق بقدرتهم على الادخار في المؤسسات المالية .
- 4- **مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية:** عد هذا المؤشر لقياس مدى قدرة الافراد البالغين على الاقتراض من المؤسسات المالية .
- 5- **مؤشر امتلاك الافراد البالغين لحسابات بنكية في مؤسسات مالية:** حيث يتم بواسطة هذا المؤشر مقارنة الدول وفق نسبة الشمول المالي العالمي وذلك لامتلاك الافراد البالغين حسابات مصرفية رسمية .

وهناك مؤشرات اخرى تعتمد على منظمة (The Global Finder Database) \* في قياس الشمول المالي ومن أهم هذه المؤشرات:

- أ- **عدد فروع البنوك:** ويتم قياس هذا المؤشر من خلال عدد الفروع المنتشرة في البلاد .
- ب- **نقاط البيع:** ويقاس هذا المؤشر من عدد نقاط البيع المنتشرة في المناطق .
- ت- **حساب الائتمان للأفراد:** وتم قياس هذا المؤشر من خلال نسبة البالغين الحاصلين على قرض واحد على الاقل من المؤسسات المالية .
- ث- **المعاملات غير النقدية:** وتم قياس هذا المؤشر بعدد الشيكات لكل 100 الف من الافراد البالغين وعدد بطاقات الائتمان .
- ج- **حساب الايداع للأفراد:** وتم قياس هذا المؤشر من خلال نسبة البالغين الذين يحصلون على حسابات مصرفية في مؤسسات مالية (1).

(\* The Global Finder Database قاعدة بيانات المؤشر العالمي (هي اشملى مجموعة بيانات في العالم حول كيفية قيام البالغين بالادخار والاقتراض، وسداد المدفوعات، وادارة المخاطر المالية).  
(1) دينا مختار صابر هاشم، اثر الشمول المالي على جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية للمدة (2016-2021)، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، المجلد 23، العدد 1، 2022، ص 144 .

مما تقدم اضحى واضحا ان الشمول المالي عملية متعددة الابعاد وسيكون النهج المناسب لتطوير مؤشر مركب لقياس مستوى العالمية المالية هو (IFI) الذي اقترحه (Sarma)\* ثم تم تطويره على انه من المؤشرات الفردية لكل بعد من ابعاد الشمول المالي ويستند هذا المؤشر على ثلاثة ابعاد وهي ( الوصول الى الخدمات المالية، وتوفير الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية) (1).

(\*) Sarma هو المؤسس المشارك للمطعم النباتي تم افتتاح المطعم في نيويورك 2004، وكان مطعما فاخرا وراقيا يقدم الطعام الفاخر احبه العديد من المشاهير المهتمين بالصحة.

(1) Truing Duck Nguyen, Huynh, The Effect of Financial Inclusion on Bank Stability, 2020, Pag5 .

## المبحث الثاني - الاطار النظري للفقير

المطلب الاول: تعريف الفقر وانوعه

اولا\_ تعريف الفقر (Poverty Concept) :

هو عدم القدرة على تحقيق مستوى محدد من المعيشة المادية في مجتمع من المجتمعات في مدة زمنية معينة، اي انه يمثل حالة من الحرمان الشديد في أغلب الاحتياجات الاساسية للحياة، والتي تدخل في مجالات عدة (كالغذاء والصحة والتعليم والسكن والمياه النقية والصرف الصحي)، وايضا يركز هذا المفهوم على الامور المعنوية والمادية<sup>(1)</sup>.

ايضا انه استعمال تعبيراً عن احدى الحالتين : الحالة الاولى، تستعمل هذه الكلمة كصيغة عامة في التنمية، وكذلك يعبر عن مظاهر الحرمان والمعاناة التي يعيشها في ظل سوء الاحوال المعيشية.

والحالة الثانية، يستعمل الفقر عند معالجة الامور عمليا عندما يكون الالتزام بالتعريف المحدد الضيق، اي عند استخدامه لاغراض المقارنات والمقاييس<sup>(2)</sup>.

وكذلك يعرف الفقر بأنه ظاهرة معقدة ذات ابعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وسياسية، فهو يعد حالة من الحرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الغذاء وسوء الاوضاع الصحية والمستوى التعليمي وتدني احوال الاسكان وانعدام الاصول الرأسمالية والمدخرات.

وعرف البنك الدولي الفقر على انه عدم القدرة على تحقيق الحد الادنى من مستوى المعيشة، اي انه عدم قدرة الافراد على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية ويتمثل هذا المستوى بالحد المقبول والمعقول في مجتمع من المجتمعات في مدة زمنية محددة<sup>(3)</sup>.

(1) احمد حميد حمادي، تحليل سياسة معالجة الفقر في العراق والاستراتيجية الوطنية المقترحة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد7، العدد3، 2015، ص160 .  
(2) د. احمد الحسيني، الفقر والدولة، جامعة بابل، كلية الادارة والاقتصاد، الطبعة2، 2014، ص38.  
(3) م.د حمدي شاكور مسلم لإدامي، الفقر متعدد الابعاد والتنمية البشرية المستدامة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد20، العدد76، 2014، ص322.

وكذلك عرف الفقر بانها(حالة يجسد فيها اوجه الحرمان المتعددة في الخدمات والقدرات الاساسية، مثل الصحة، التعليم، عدم الحصول على مياه للشرب، وغيرها)<sup>(1)</sup>.

\*ونظرا لتعدد تعاريف الفقر نستطيع ان نميز بين ثلاث اتجاهات للفقير وهي:

1- **الاتجاه الموضوعي:** اعتمد هذا الاتجاه على تعيين مستوى محدد من الاستهلاك او الدخل للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء وان الذي يقع عند هذا الحد الفاصل او اقل منه يعد فقيرا ومن يقع فوقه يكون غير فقيرا<sup>(2)</sup>.

2- **الاتجاه الذاتي:** يعرف هذا الاتجاه بمنهج المشاركة اي يشارك الافراد في وصف الفقر من عدمه بدلا من الاعتماد على مفاهيم الباحثين، ويعتمد هذا المنهج على توصيفات اولية لظروف واحتياجات ومعيشة الافراد الفقراء مباشرة، ويهدف هذا الاتجاه الى تحديد او وضع مفهوم للفقير من خلال الافراد بانفسهم في تحديد الافراد الفقراء وغير الفقراء<sup>(3)</sup>.

3- **الاتجاه الاجتماعي:** عرف هذا الاتجاه بان الفقراء هم الافراد الذين يحصلون على مساعدة اجتماعية من الدولة بعد اعترافها بهم، وهذا الاتجاه ينتقد في كونه تحكيميا في تعريف الفقر ومبني على حصول الافراد

على المساعدة من الدولة بعد اعترافها بهم قد يكون الفرد غير فقير ويحصل على المساعدة من الدولة وهذا الامر شائع كثيرا في اغلب الدول النامية وخاصة العراق<sup>(4)</sup>.

بناء مما استعرضناه للتعريفات السابقة لا سيما الفقر يمثل مشكلة انسانية اجتماعية واقتصادية في بعض المجتمعات وتقف عائقا امام تطورها، وايضا انه يمثل حالة من الحرمان لفئة معينة من الافراد اي انها توصف حرمان من ابسط الحقوق الانسانية وعدم حصولهم على فرص لتحقيق الاهداف الاساسية، اي انه يمثل حالة من الحرمان تتجلى في تدني الاوضاع الصحية والمستوى التعليمي وانخفاض استهلاك الغذاء وتدني احوال السكان وغيرها.

(1) ايريك جنسن، الفقر والتعليم، ترجمة صفاء الاعسر، طبعة 1، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2015)، ص16.  
(2) هدى زوير مخلف الدعيمي، قياس مؤشرا ظاهرة الفقر في الوطن العربي، رسالة ماجستير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2004، ص8.  
(3) طارق فاروق الحصري، الاثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي، البطالة- الفقر- التفاوت في توزيع الدخل، ط1، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص232.  
(4) د. كريمة كريم، الفقر وتوزيع الدخل في مصر، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الاوسط، القاهرة، 1994، ص1-5.

## ثانياً\_ انواع الفقر ( Typs of Poverty )

- 1- فقر الدخل: ويشير هذا النوع من الفقر الى عدم كفاية الموارد لضمان وتأمين الحد الادنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعياً<sup>(1)</sup>.
- 2- فقر القدرة: اما هذا النوع فهو يشير الى تدني مستوى قدرات الافراد الى حد الذي يمنعهم من المشاركة في عمليات التنمية<sup>(2)</sup>.
- 3- الفقر الطارئ او ما يسمى بالفقر الناجم عن أزمة قد تكون سياسية او اقتصادية او عسكرية او قد تكون كارثة طبيعية ويمكن تجاوزها بالتضامن الدولي والشعبي.
- 4- فقر التمكين يعتبر هذا الفقر فقر مؤسسي يفصح عن انخفاض في قدرة مؤسسات الافراد عن تلبية احتياجات الناس او تفعيل قدراتهم المتاحة او الممكنة .
- 5- فقر التكوين ويعبر عن مظاهر الفقر الناتجة بسبب الصعوبات الواقعية او الافتراضية والمعوقات. وتبعاً لانواع الفقر اعلاه يمكن وصف الفقير كالاتي:
  - 1- الفقير المستتر: وهو الذي يملك دخلاً قليلاً ولكنه يتمتع بالحياة الاجتماعية المنتظمة والمتوازنة بسبب انسجام افراد أسرته وتمتع افراده بمستوى تعليمي لا بأس به .
  - 2- الفقير المزدوج الاضطراب: وهو الذي يكون اضطراب في دخله وقلته، وفقدان الابوين واحدهما الامر الذي يجعل وضعه الاقتصادي والمعاشي صعباً<sup>(3)</sup>.
  - 3- الفقير المكافح: اي الذي يمتلك دخلاً قليلاً لكنه دائماً يسعى الى تحسين وضعه المعاشي داخل اسرة متكيفة مع دخلها ومحيطها الاجتماعي .
  - 4- الفقير المتوتر: اي الذي يمتلك دخلاً ثابتاً لكن دائماً حياته الاسرية تخوضها الاضطرابات والمشاكل المتكررة مع الاولاد والزوجة بسبب تناوله للكحول او المخدرات وغيرها<sup>(4)</sup>.

(1) عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، طبعة 1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 19.

(2) م. رباب كريم كيطان، دور وسائل الاعلام في الكشف عن قضايا الفقر في المجتمع العراقي، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة ديالى كلية الفنون الجميلة، العدد 35، 2019، ص 231 .

(3) عبد الرحمان سيف سردار، الاقتصاد والفقر وتوزيع الدخل، دار الريّة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2015، ص 15 .

(4) أ.د هناء عبد الغفار حمود، رسول حسن علي، اثر تمويل برامج الحماية الاجتماعية في نسبة الفقر والبطالة في العراق للمدة (2004-2017)، مجلة الادارة والاقتصاد، جمعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2019، ص 404 .

المطلب الثاني: خط الفقر وانواعه وطرق قياسه

### اولا\_ مفهوم خط الفقر (Poverty Line Concept)

يستخدم خط الفقر في تحديد مستوى الانفاق، الذي يسمح للسكان ان تنفق ما يكفيها على الغذاء كي تتمكن من تغطية كافة الحاجات الغذائية وغير الغذائية الرئيسية، اي يتمثل خط الفقر في المستوى الادنى لمعيشة الافراد التي يتم في ضوءها التمييز بين الاسر الفقيرة وغير الفقيرة.

#### ثانيا\_ انواع خط الفقر

#### 1- خط الفقر المدقع (Abject Poverty Line)

يتمثل هذا الخط بكلفة تغطية الاحتياجات الاساسية التي تضمن له السرعات الحرارية اللازمة لممارسة الانشطة الاعتيادية اليومية للافراد، وهذا يتم عن طريق تحديد سلة من المواد الغذائية التي تحتوي على تغذية متوازنة توفر للافراد الحد الادنى من السرعات الحرارية.

$$\text{خط الفقر المدقع} = (10000 * 365 \text{ يوم}) / 12 \text{ شهر}.$$

#### 2- خط الفقر المطلق (Absolute Poverty Line)

يمثل هذا الخط مستوى الانفاق اللازم لتغطية الافراد لتامين حاجات اساسية ضرورية كالغذائية وغير الغذائية، وتشمل المسكن، المأكل، الصحة، التعليم، والمواصلات للافراد، وهو ايضا يمثل قيمة حقيقية تكون ثابتة لا تتغير مع الزمان او المكان<sup>(1)</sup>.

#### 3- خط الفقر النسبي (Relative Poverty Line)

اما هذا الخط فهو يعتمد على عدة معايير تاخذ بنظر الاعتبار طبيعة المجتمع والزمن والمعايير التي يمكن ان تتغير عبر الزمن، وهذا الخط يتغير مع الزمان او المكان<sup>(2)</sup>.

(1) محمد كاظم المهاجر، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج، الامم المتحدة، الاسكوا، نيويورك، 1996، ص26.

(2) هدى زويرمخلف الدعيمي، مصدر سبق ذكره، ص8.

## ثالثا\_ طرائق حساب خط الفقر (Poverty Line Methods)

هنالك ثلاث طرائق لحساب خط الفقر وهي:

## أ- طريقة استهلاك الطاقة الغذائية:

في هذه الطريقة يتم تحديد مقدار الانفاق الاستهلاكي للسكان الذي يكون كافيا للحصول على الطاقة الغذائية الاساسية من خلال المعادلة الاتية التي يتم من خلالها تحديد وتقدير تكلفة السرعات الحرارية<sup>(1)</sup>:

$$\ln f(y) = a + bc \ln e$$

حيث ان :

$\ln f(y)$  تمثل = مجموع الانفاق على الغذاء سواء يتم شراؤه من السوق ام ينتج من قبل الفرد.

$(bc)$  تمثل = استهلاك الفرد او الاسرة للسرعات الحرارية .

$(a)$  تمثل = الثابت

## ب- طريقة الاستهلاك المباشر للسرعات الحرارية:

وهذه الطريقة تعتمد على الدراسات والاحصاءات التي تقوم بها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية التابعة للامم المتحدة من خلال تقدير السرعات الحرارية التي يحتاجها الفرد في اليوم، لذا فان اي فرد في اي اسرة لا يستوفي السرعات الحرارية هذا يعد من ضمن الفقراء<sup>(2)</sup>.

## ت- طريقة تكلفة الاحتياجات الاساسية:

وتقوم هذه الطريقة على ان خط الفقر يتحدد بقيمة الاستهلاك اللازمة لتلبية الحد الادنى في الاحتياجات المعيشية<sup>(3)</sup>.

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2004-2005، الامم المتحدة، نيويورك، 2005، ص 64 .

(2) د. علي عبد القادر علي، توجهات الاصلاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في الدول العربية، مجلة بحوث عربية، العدد 38، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ربيع 2007، ص 4 .

(3) Caterina Ruggeri Laderchi, Measuring Monetary and capability poverty, UNDP summer school, sep, 2002, P.6

**المطلب الثالث : النظريات الأساسية في تفسير الفقر (Basic Theories of Poverty)**

اختلفت رؤى المفسرين لظاهرة الفقر، قد تكون تفسيراتهم هامشية في ظل نظريات خاصة بالموضوعات الأساسية وان الفقر هو احد جوانبها، او قد يكون الفقر هو عمودها الرئيسي والجانب الاخر قد يكون هامشيا هنا ركز على النظريات التي تتناول الفقر كمحور رئيسي دون الاخذ بالنظريات التي تاخذ الفقر جانبا واحدا، ومن اهم هذه النظريات:

**1- نظرية الحلقة المفرغة للفقر Theories Circle of Poverty**

هذه النظرية تشير الى ان اساس الفقر هو مستوى الدخل الفردي، ان الفقر في الدول النامية يعد حلقة مفرغة تبدأ وتنتهي به حيث تبدأ بانخفاض مستوى الدخل ثم انخفاض مستوى التغذية ثم انخفاض مستوى الصحة ثم انخفاض مستوى الانتاجية ثم انخفاض مستوى الدخل مرة اخرى<sup>(1)</sup>، اي ان الفكرة التي تعتمد عليها هذه الحلقة ان الافراد ذوي الدخل المرتفع الاغنياء يمكنهم ان يستثمروا ويدخروا بينما الافراد ذوي الدخل المنخفض الفقراء لا يستطيعون الادخار والاستثمار<sup>(2)</sup>.

الا ان واقعنا الاجتماعي والاقتصادي للدول النامية يشير الى ان هنالك حلقات مفرغة متعددة، حيث تبدأ الحلقة بانخفاض مستوى التعليم ثم انخفاض مستوى المهارة الفنية ثم انخفاض مستوى الدخل ثم انخفاض مستوى التعليم<sup>(3)</sup>.

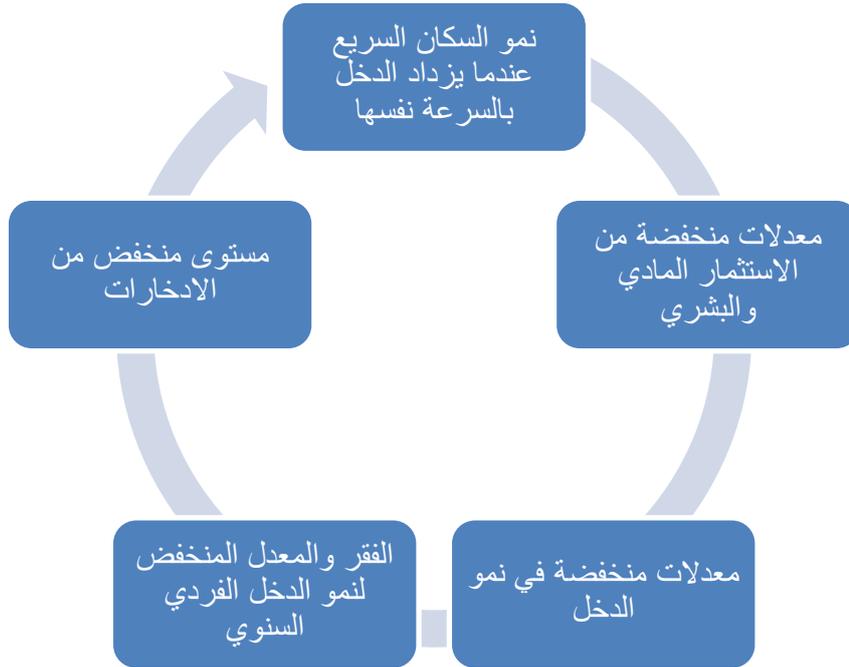
اذ ان حيثيات الفقر ناجمة عن التخلف البناني في اغلب الدول المتخلفة الفقيرة. والمخطط الاتي يوضح حقيقة هذه الحلقة.

(1) فايز ابراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الطبعة الاولى، ص37.

(2) سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988، ص36.

(3) علي لطف، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية، مطبعة الكمالية، مصر، 1971، ص14.

## المخطط (1) يوضح الحلقة المفرغة للفقير



المصدر: من اعداد الباحثة

## 2- نظرية الفقر الناجم عن مجموعة من العلاقات التبادلية

تعود هذه النظرية الى الاقتصادي (Myrdal\*) الذي وضع بان المستوى المعاشي على صعيد المجتمع والفرد يرتبطان مع بعضهما في علاقة متداخلة، اي ان حدوث اي ازمة في مجتمع فان هذا يؤدي الى حدوث مشاكل وازمات على مستوى المجتمع والفرد لذا فان النقص في فرص العمل في مجتمع ما يؤدي الى تنامي الهجرة من ذلك المجتمع وهذا يؤدي الى غلق المحلات التجارية وارتفاع عوائد الضريبة وهذا يقود الى ضعف الانفاق الحكومي على المدارس، وتراجع المهارات والمستوى التعليمي وكل هذا يؤدي الى تناقص اكبر لفرص العمل<sup>(1)</sup>.

وكذلك فان هذه الحلقة يمتد تأثيرها السلبي الى مجالي التعليم والصحة، نتيجة عدم القدرة على توفير الرعاية الصحية والتغذية المناسبة والبيئة المعيشية المناسبة، وفي ذات الوقت فان السكان لا تتوفر لهم

\* Myrdal هو الاقتصادي والباحث الاجتماعي السويدي واحد المؤسسين الاوائل لمدرسة استكهولم في الفكر الاقتصادي وحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1974.  
(1) مصطفى العبد الله الكفري، النماذج العالمية للتنمية، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، الحوار المتمدن- العدد 1194، 2005.

فرص الحصول على الدخل الكافي مما يؤدي الى فشل توفير الفرص والمستويات التعليمية الكافية لاطفالهم، مما يقود هذا بالنتيجة الى انعدام او ضعف فرص الحصول على وظائف بالمستقبل<sup>(1)</sup>.

### 3- النظرية المalthوسية في تفسير الفقر (Malthoes Theory of Poverty)

ان الرؤية المalthوسية التي خرج بها روبرت مalthوس\* منذ اكثر من مئتي عام تتعلق بقدرة الانسان على التكاثر والتي تخضع للمتواليات الهندسية (2، 4، 6....)، اما فيما يتعلق بالموارد الغذائية فانها تخضع للمتواليات الحسابية (1، 2، 3...) وعلى اساس ذلك ان اعداد سكان الارض سوف يزداد بصورة اسرع من الغذاء، اذ لم يعرقل نموه موانع اخرى، وتعتبر مشكلات البطالة والفقير والجوع مشكلات حتمية ليس لاي احد ذنب فيها. وقال مalthوس ان السبب الرئيسي للفقير الدائم ليس له اي صلة بطريقة الحكم وبسوء توزيع الملكية فليس في وسع الاغنياء توفير الغذاء والعمل للفقراء وليس الحق للفقراء المطالبة بالغذاء والعمل<sup>(2)</sup>.

### المطلب الرابع : المعايير الاساسية في قياس الفقر ( Basic Criteria of poverty )

يمكن تصنيف المعايير الى ثلاث مجموعات لقياس الفقر وهي:

1- **المعايير المالية لقياس الفقر:** وتسمى ايضا بالمعايير الاقتصادية لقياس الفقر اذ تعتمد على تصور بان مفهوم الفقر هو نقص بالاستهلاك او الادخار، اي تعني الافتقار الى الدخل او القدرة الاستهلاكية اللازمة لتلبية الاحتياجات الضرورية، وتثير المعايير المالية عددا من المشاكل فمفاهيم الحد الأدنى من الاحتياجات الاساسية او مستوى المعيشة هي مفاهيم متغيرة مع الزمن، لهذا لا تصح المقارنة بين المجتمعات او داخل المجتمع نفسه لتغييرها الدائم مع الزمن. ومن العيوب الاخرى انها تتجاهل النواتج وتقتصر على المدخلات، لذا فهي لا تستوعب اوجه الحرمان المتكررة مثل الاقصاء الاجتماعي، الجريمة وانعدام الامن وغيرها<sup>(3)</sup>.

(1) G8- Okinawa Summit, Global Poverty Report, July 2000

\* مalthوس هو باحث سكاني واقتصادي وسياسي انكليزي مشهور بنظرياته حول التكاثر السكاني في العصر الحديث.  
(2) رمزي زكي، قضايا مزعجة. مقالات مبسطة في مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الاولى، مصر، 1993، ص 263.

(3) شيماء فالح حسن، تشخيص وتحليل التفاوت في توزيع الدخل- مع اشارة خاصة للعراق- للفترة 1979-1998، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الادرة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999، ص 31-32.

2- **المعايير المركبة لقياس الفقر:** تبين هذه المعايير الاخفاقات في الفرص والامكانيات من خلال دمج عدد من المؤشرات في دليل واحد ويمكن ان تكون هذه المؤشرات مالية فلماذا يعبر مقياس الفقر بكل وضوح عن ابعاد الفقر وتربط عوامله وفي الوقت نفسه يشكل دليل للتنمية البشرية، اذ يصنف دليل التنمية البشرية الى ثلاث فئات وفقا لمستويات التنمية البشرية وهي المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة. ومع كل ذلك لا تخلو المقاييس المركبة من الاعتبارات الذاتية والعشوائية في اختيار الاوزان المستخدمة في دليل واحد، ويمكن ان يستعان بالمعايير المركبة للقياس لترتيب المناطق والبلدان او لترتيب اقاليم البلد الواحد الا ان هذا لايسمح بعزل الفقراء من غير الفقراء<sup>(1)</sup>.

3- **المعايير غير المالية لقياس الفقر:** ركزت المعايير غير المالية على قياس الناتج وليس الدخل، اذ تقيس الفقر وفق الواجهة غير الاقتصادية على غرار التعليم والصحة والتمكين والبيئة والمشاركة. وتشكل معدلات الالتحاق بالمدارس، ومعدلات الوفيات، والمشاركة في الانتخابات العامة والوصول الى المياه المحسنة كلها امثلة على هذه المؤشرات، لكن توجد هنالك اعتراضات على هذه المؤشرات، فمعدلات الالتحاق بالمدارس لا تدل على الانجازات من جهة الحضور او جودة التعليم، لذا فان استخدام اي مؤشر لوحده لا يكفي استيعاب ابعاد مهمة للفقير.

### المطلب الخامس : اسباب واتجاهات الفقر

#### اولاً : اسباب الفقر (The Reasons of Poverty)

من خلال استعراضنا لنظريات تفسير الفقر يمكن اجمال اهم اسباب الفقر بالاتي:

- 1- ضعف أداء المؤسسات الحكومية في توفير الخدمات للطبقات المهمشة والفقيرة في المجتمع.
- 2- ان غالبية السكان لا يمتلكون الاصول البشرية والمادية، وهذه الاصول المادية تتمثل في الاموال المدخرة، او الارض، وامكانية الوصول الى القروض المالية، اما الاصول البشرية فتتمثل بالمستوى التعليمي الجيد وفرص المشاركة السياسية والثقافية والاجتماعية، ووضع صحي مناسب .
- 3- الصدمات الاقتصادية التي ممكن ان يتعرض لها سكان المجتمع، وتتمثل بالركود، وسوء المواسم الزراعية، وهذه دائما ما ينتج عنها الفقر المؤقت .

<sup>(1)</sup> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ابو ظبي: الامارات العربية المتحدة، س 29 .

- 4- انخفاض الدخل الكافي، او عدم الحصول عليه وكان السبب في ذلك انخفاض الاجور تحت مستوياتها، او ان الافراد يقبلون بالاجور المنخفضة والاعمال الغير ملائمة<sup>(1)</sup>.
- 5- التضخم : هناك علاقة طردية بين التضخم والفقير فبينما يوجد التضخم يوجد الفقر اي ان مع ارتفاع مستويات التضخم سينخفض المستوى المعيشي للافراد ويؤدي ذلك الى قلة الدخل الحقيقية .
- 6- البطالة : ان ارتفاع معدلات البطالة يعني ارتفاع اعداد المعتمدين الغير قادرين على الحصول على المستلزمات الرئيسية للحياة، اي ان ارتفاع معدلات البطالة يمثل هدرا للطاقة البشرية وتوقف مشاركة العاطلين الذين يعدون قوة بدنية وعقلية في النشاط الاقتصادي .
- 7- عدم الاستقرار الامني والسياسي : ان الاضطرابات الامنية والسياسية تساهم في تقاوم مشكلة الفقر فضلا عن الهجرة الخارجية والداخلية<sup>(2)</sup>.
- 8- الحروب: تعد الحروب احد العوامل التي تؤدي الى ارتفاع معدلات الفقر، حيث يتم توجيه كل الموارد البشرية والمادية لخدمة الحرب مما يؤدي الى احداث عجز في موازنات الدول من خلال زيادة النفقات العامة للدولة .

### ثانياً\_ اتجاهات الفقر (Trends Poverty)

- تعد ظاهرة الفقر ظاهرة تاريخية كما اشرنا اليها سابقا مما جعلها عرضة للدراسة والتفسير والبحث وبرزت تحليلات لهذه الظاهرة ويمكن على اساس ذلك ان نحصر جملة آراء وتوجهات المختصين بالاتي:
- 1- **التوجهات الفردية:** وهذه التوجهات تفسر ظاهرة الفقر بانها ظاهرة فردية وان اسبابها ذاتية تعود الى الافراد الفقراء انفسهم<sup>(3)</sup>، ويكونون هم المسؤولون عن فقرهم وليس المجتمع واستنتجنا من ذلك ان القضاء على الفقر يكون من خلال اهتمام المجتمع بالفرد وتطوير قدراته ومكانته بين افراد المجتمع<sup>(4)</sup>.

(1) اياد قاسم غباش، الشمول المالي ودوره في التخفيف من الفقر في بنغلاديش (مصرف كرامين)، دراسة حالة للمدة من (2004\_2019)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، 2022، ص154 .

(2) عمر عدنان خماس، الفقر والبطالة في العراق وسبل معالجتها في ضوء الشريعة الاسلامية، ص14 .

(3) ثامر كامل، الدولة في الوطن العربي على ابواب الالفية الثالثة، بيت الحكمة، الطبعة الاولى، بغداد، 2001، ص251 .

(4) محمد الصقور، السياسات الاجتماعية والفقر في الوطن العربي، في الامم المتحدة تقرير اجتماع الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر، برنامج الامم المتحدة الاغاثي، دمشق، 1996، ص85 .

2- التوجهات الدينية: بعض المعتقدات والعادات والتقاليد كتحريم بعض المهن وتحريم ممارسة بعض النشاطات والنظريات لبعض البشر والطبقات<sup>(1)</sup>.

3- التوجهات الاجتماعية: ترى هذه التوجهات التحول الى المجتمع من خلال الهيكل الطبقي وتوزيع القوى والتمكين الاجتماعي وهذه جميعها تجعل من فرد غنيا واخر فقيرا يكون متدني الدخل والامكانيات وان الذي يكون مسؤولا عن هذه الظاهرة واستمرارها ليس الفقراء انفسهم بل المجتمع باكماله وما فيه من ضعف وخلل وتحيز في فعالياته وانشطته الاجتماعية والتنمية والسياسية والتي يجعل من كل هذا تفاوتا وفوارقا بين المناطق الريفية والحضرية<sup>(2)</sup>.

4- ان مفهوم تنمية راس المال البشري من منظور البنك الدولي، يعتمد على فكرة ان قوى العمل الماهرة والمتعلمة والمتخصصة تمثل مطلبا للسوق المفتوح دون قيد او شرط .

5- ان النمو الاقتصادي يمكن ان يتحقق من خلال الاستثمار في راس المال البشري واستقلالية السوق وصولا الى انخفاض المستويات ومعدلات الفقر<sup>(3)</sup> .

\* ان عملية تخفيف الفقر في المجتمعات الفقيرة اصبح امر مهم وهدف واضح في عملية التنمية، اي ظهر الاهتمام حتما بتحديد مفهوم الفقر وطرق قياسه في اغلب البلدان، وبالشكل الذي لا يسمح باخفاء حقيقته<sup>(4)</sup>.

## المطلب السادس : طبيعة وآثار مشكلة الفقر

### اولا\_ طبيعة مشكلة الفقر (The Nature of Poverty)

يعد الفقر مؤشرا نسبيا غير مطلق اي انه يعد مسألة نسبية تختلف من بلد الى اخر ومن منطقة الى اخرى، فالفقر ليس من صنع الفقراء لكن هو نتيجة لحالات الفشل الهيكلية والاجتماعية العديمة الجدوى وهو كذلك نتيجة للاستجابات السياسية غير الملائمة، ولذا علينا ان نتناول طبيعة مشكلة الفقر على النحو الاتي :

(1) جورج فارس القيصفي، التنمية المفقودة دراسات في الازمة الحضارية والتنمية العربية، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، 1985، ص192 .

(2) محمد الصقور، مصدر سابق ذكره، ص85 .

(3) أ. م . د هناء عبد الغفور حمود، د. اثير عبد الخالق محمد، تفعيل دور المجتمع المدني بشراكة دولية للتخفيف من الفقر في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، العدد127، 2018، ص19 .

(4) UNDP, Human Development Report 2002, Net York, Oxford University Press, 2002, P44 .

- 1- المشكلة الاجتماعية: اي ان الفقر يصيب معظم افراد المجتمع او بعضهم، ويدفعهم الى التنازع فيما بينهم في سبيل الحصول على المال حتى ولو كان بالتزوير او السرقة، او سلوك الربا وسائر المحرمات. مما يدفعهم الى عدم الانضباط والفوضى والتقاليد الحضارية التي تنعم بها الشعوب المستقرة .
- 2- المشكلة الاقتصادية: بالنظر الى ان الفقر هو عجز موارد الفرد او المجتمع المالية عن الوفاء بالحاجات الاقتصادية المتعددة، بل يعد هو اكبر اثر للاختلالات الاقتصادية في ذلك البلد او هذا .
- 3- المشكلة السياسية: اذ يفترض على الحكومات ان تقوم بوضع سياسات كفيلة بخفض الفقر ومعالجته والتغلب عليه، وان الجانب الاقتصادي ذو ارتباط وثيق بالجانب السياسي .
- 4- المشكلة الانسانية: ان البشرية عانت بما فيه الكفاية عبر تاريخها الطويل، مع كل ما اودع الله تعالى على الارض من خيرات: وقال تعالى في محكم كتابه العزيز ( هو الله الذي خلق لكم ما في الارض جميعا ثم استوى الى السماء وهو بكل شيء عليم). (البقرة: الاية 29)(1).

### ثانيا\_ اثار مشكلة الفقر (Effects of Problem Poverty)

- للفقر آثار تختلف درجة تأثيرها على المجتمعات تبعا لدرجة تطور المجتمع ووضعه الاقتصادي وعموما تتدرج الآثار كالآتي:
- 1- عدم القدرة على الحصول على التغذية السليمة اللازمة للابدان والعقول، مما قد يؤدي بهم الى الامراض، وعجزهم عن العلاج والتداوي .
  - 2- العجز عن الدراسة، او مواصلتها او تركها لاجل القوت .
  - 3- عجز المجتمع عن توفير مستلزمات الرعاية الصحية .
  - 4- عدم الانضباط في المجتمع وشيوع الفوضى، لما قد يؤدي بالمجتمعات الفقيرة الى التنافس والتنازع لاجل القوت اليومي .
  - 5- فتح باب الفساد لكثير من الفقراء اللذين ألجأهم الفقر الى العمل في الحرام او الربا وترك الزواج او الوقوع في الرذائل(2).

(1) د. جعفر عبد القادر، مشكلة الفقر الاسباب والاثار وطرق العلاج، مجلة روافد للبحوث والدراسات / مخبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الاسلامية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة غرداية، العدد 8، 2020، ص71-72.

(2) د. جعفر عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص74 .

**المطلب السابع : مؤشرات الفقر (Poverty Index)**

في ظل خط الفقر يمكننا التعرف على الافراد الفقراء من غير الفقراء، لذا فهو لايعكس مدى متانة خط الفقر من حيث مدى شدة وعمق حالة الفقر التي يعاني منها غالبية الفقراء او من حيث الحجم العددي، لهذا يستدعي بنا اللجوء الى مؤشرات تعبر عن عمق الفقر وهي:

**1- مؤشر فجوة الفقر Poverty Gap**

وتستخدم كمقياس لمتوسط الفجوة بين المستوى المعاشي للأشخاص الفقراء عن خط الفقر، والفكرة الاساسية لهذه الفجوة هو حساب التكاليف الكلية لوصول الفقراء الى خط الفقر<sup>(1)</sup>.

يوجد نوعان من هذا المؤشر وهما:-

- أ- فجوة الفقر النسبية: يتم استخدام هذا المؤشر كنسبة مئوية من العينة الكلية لاستهلاك كافة الافراد، عندما يكون خط الفقر مساويا لمستوى استهلاكهم ويتم استخدامه لاغراض المقارنة<sup>(2)</sup>.
- ب- فجوة الفقر المطلقة: تساوي هذه الفجوة اجمالي المبلغ المطلوب لرفع مستويات استهلاك كافة الفقراء الى مستوى خط الفقر<sup>(3)</sup>.

**2- مؤشر نسبة الفقر (حجم الفقر) Poverty Headcount Index**

ويطلق عليه ايضا مؤشر تعداد الرؤوس ويعد هذا المؤشر هو الاكثر شيوعا لانتشار ظاهرة الفقر، وهذا المؤشر يقيس نسبة السكان الذين يعتبرون فقراء، وهو سهل الفهم وبسيط لانجازه، وكذلك يعد غير حساس للاختلافات الموجودة في عمق الفقر وبدقة اكثر، ومع كل هذا فانه يفشل في التقاط المدى الذي يسقط فيه انفاق الفرد تحت خط الفقر<sup>(4)</sup>.

(1) Rag Nallari and Breda Griffith, understanding growth and poverty : theory, Policy, and empirics, the world bank, Washington, D.C,2011,p26 .

(2) بدر صالح عبيدي محمد، النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة الثامنة، العدد 27، القاهرة، 1996، ص57.

(3) محمد حسين باقر، الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الاسكوا، سلسلة مكافحة الفقر (3)، الامم المتحدة، نيويورك، 1996، ص12.

(4) أ.د بشرى رمضان ياسين، مؤشرات الفقر واتجاهات معدلاته في العراق من (2007-2017)، مجلة مداد الاداب، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الانسانية، 2015، ص1163.

## 3- مؤشر (سن) الفقر Poverty Sen's Index

هذا المؤشر يعتمد على عدد الرؤوس ومعامل جيني المعدل ايضا<sup>(1)</sup>.

$$S.P=H \times G^*$$

$$G^*M+(1-M)G$$

$$M=1-(Y^*/Z)$$

$G^*$  = معامل جيني المعدل

$M$  = نسبة فجوة الدخل

$Z$  = خط الفقر

$Y^*$  = متوسط دخل الفقراء

## 4- مؤشر شدة الفقر Poverty Severity Index

هذا المؤشر يوضح مدى التفاوت بين الفقراء فضلا عن فجوة الفقر، ويتم حسابه بوصفه الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر بالنسبة لكافة الفقراء. وهناك صيغتان لحسابه هما<sup>(2)</sup>:

صيغة - Foster- Greer- Thorbecke

$$P_s = \frac{1}{N} \sum_i a = 1 \frac{(x - y_i)^2}{z} \times 100$$

حيث  $P_s$  = شدة الفقر

$N$  = عدد المرات

$A$  = درجة اهتمام المجتمع برفاه افقر الفقراء

(1) حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسة المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق للمدة (1970-2006)، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009،  
(2) محمد حسين باقر، مصدر سبق ذكره، ص12.

=Z خط الفقر

=Yi متوسط دخل الفرد

- وايضا يتم حسابه من خلال نسبة الفقر وشدته:

$$P_s = \frac{(pg)^2}{H} + \frac{(pg \cdot H)^2}{H} \cdot (cv2)p$$

حيث ان :-

=Ps شدة الفقر .

=Pg فجوة الفقر .

=H نسبة الفقر .

P (CV2) = مربع معامل تباين الاستهلاك بين الفقراء .

## المبحث الثالث - العلاقة بين الشمول المالي والفقير

نظريا تتوضح العلاقة بين المتغيرين محل البحث اي الشمول المالي والفقير في ان المتغير المستقل المتمثل بالشمول المالي يؤثر على المتغير التابع وهو الفقر والعكس صحيح اي ان الفقر يؤثر على الشمول المالي بشكل واضح وجلي لان العلاقات الاقتصادية في الوقت الحاضر هي انعكاسية وباتجاهين نتيجة تداخل المتغيرات المختلفة مع بعضها، الأ قد يكون في اعاقاة التوسع في الشمول المالي بسبب عدم توفر التمويل اللازم للتوسع كما في الدول شديدة الفقر وفي المقابل فان الشمول المالي تأثيره كبير على الفقر من خلال مجموعة من النقاط التي سوف نوردتها في المطالب التالية :

**المطلب الاول : أهم مؤشرات تأثير الشمول المالي على الفقر**

**أولاً: التوسع في تطبيق الشمول المالي والفقير**

وهذا المؤشر له تاثيراته الواضحة ومزاياه من خلال ما يحققه وكالاتي<sup>(1)</sup>:

1- يعزز منظومة تطبيق الشمول المالي من سهولة وكفاءة الوصول الى الخدمات المالية المصرفية وباسعار مناسبة والتي تدعم كل الفئات المستهدفة في الحصول على الائتمان اللازم بكل سهولة ويسر، ويكون ذلك من خلال تكلفة تمويل منخفضة ويهدف الشمول المالي الى توفير الخدمات المالية المصرفية لكل فئات المجتمع بطريقة آمنة، وايضا يهدف التثقيف المالي في سهولة وصول العملاء للخدمات المالية المصرفية واستخدامها وذلك من خلال ابتكار مهارات مالية اضافية مختلفة تمكنهم من اتخاذ قرارات مالية مناسبة، وبالإضافة الى مهارة اختيار خدمات مالية مناسبة وفقا لاحتياج كل منهما، ومن هذا يمكننا القول الى ان الشمول المالي لايتحقق بدون التثقيف المالي ويؤدي الى التوسع في تقديم الخدمات المالية المصرفية التي تتناسب مع احتياجات المجتمع كافة والتي تؤدي الى جذب العملاء الجدد.

2- ان التوسع في تطبيق منظومة الشمول المالي من خلال تقديم خدمات مالية عبر الهاتف المحمول، يساعد على جذب عدد كبير من فئات المجتمع لتصبح تعاملاتهم المالية مع القطاع المصرفي، وهذا قد يؤدي الى رفع نسبة السيولة، وتعزيز الاداء المالي، وتراكم المدخرات

(1) آية عادل محمود، اثر تطبيق الشمول المالي على الاداء المالي بالبنوك، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد3، 2021، ص388.

3- ان تقديم خدمات مالية عبر الانترنت يمكن العملاء من ادارة حساباتهم بسهولة والتحويل من حساب الى اخر، وتوفير قنوات اتصال فعالة بين المصارف والعملاء، وتقديم خدمات مالية تتناسب مع كافة احتياجات المجتمع.

4- انتشار اجهزة الصراف الالي كقنوات الكترونية لتقديم خدمات مالية وهذا قد يشجع العملاء على استعمال هذه الخدمات كبيرا في المناطق التي يكون من الصعوبة فتح فروع مصرفية بها او ان بنكا واحدا ما قد يكون مزدحما، وهذا قد ينعكس على زيادة سيولة البنوك وزيادة قدرتها على توفير الائتمان وتحقيق المزيد من الارباح.

#### ثانيا: التنمية المستدامة

ان مفهوم الشمول المالي يعد مفهوما لصيقا بالتنمية المستدامة، من خلال استهداف الشمول المالي للفئات المستبعدة ماليا من التمويل الرسمي وادماجها ماليا بشكل مستدام، لان عملية الادمج ضمن استراتيجية الشمول المالي لها تاثيرات متعددة ومتشابكة وتكون على المستويين الجزئي والكلبي، فهي تساعد على الاحتواء الاجتماعي وتدعم التمكين الاقتصادي وادارة افضل للمخاطر والازمات، ومن ثم تكون لها تاثيرات على طول الدهر ولفئات المكونة للمجتمع<sup>(1)</sup>.

#### ثالثا : المحافظة على الاصول

نقصد بالاصول هنا اما ان تكون اصولا متداولة واما ثابتة اي غير متداولة والاصول المتداولة او القصيرة الاجل وهي التي يمكن تحويلها الى نقد خلال سنة مالية واحدة وتستخدم الاصول المتداولة لتسهيل المصروفات التشغيلية او الاستثمارات اليومية، اما الاصول الثابتة او يطلق عليها بالاصول قصيرة الاجل وهي موجودات ملموسة تمتلكها الشركة في انتاجها للسلع والخدمات. ويرتبط عادة الفقر بظواهر اخرى مصاحبة، حيث يتم الانطلاق عادة من المؤشرات الاساسية لتعريفه وتكون مرتبطة بدخل الاسرة ونفقاتها. اذ يعبر الفقر المطلق عن الحد الأدنى للدخل او الحد الأدنى للعيش الذي لا يمكن ان يلبي الاحتياجات الاساسية، كما ويتم التعبير عن الفقر النسبي بانه نسبة الافراد الذين ينزلون عن المستوى المتوسط للدخل او الذي يعبر عن المسافة الاقتصادية بين السكان الاعلى والدنى دخلا، وايضا يمكن ان نتوسع في تعريف الفقر بتجاوز الابعاد الاقتصادية ممثلة في الدخل الى الابعاد الاجتماعية

(1) د. سناء محمد عبد الغنى، دور الشمول المالي في الحد من الفقر، المعهد العالي للدراسات المتطورة بالقطامية، المجلد 13، العدد2، 2022، ص49، 48.

والثقافية والانسانية حسب المؤسسات المعنية بالتنمية البشرية وبرنامج الامم المتحدة وذلك من خلال ادراج ما يلي:

أ- عدم المساواة: وهي التي تعبر عن الحالة التي يكون فيها توزيع الثروات والموارد والاصول غير عادل بين السكان وبين الدول.

ب- مستوى المعيشة والرفاه: وهي التي نحدد خطوط الفقر من خلالها وقدرة الافراد على الوصول الى الاحتياجات الاساسية من سلع وخدمات وتختلف من مؤشر معتمد الى اخر، وخطوط الفقر هي اسلوب معتمد من قبل البنك الدولي لتقسيم المجتمع الى فقراء وغير فقراء اما جيوب الفقر وهي المناطق التي تستهدفها مكافحة الفقر وغالبا ما تكون في المناطق الريفية النائية<sup>(1)</sup>.

ت- الاستبعاد الاجتماعي (التهميش او الاستثناء او الاقصاء): وهو الذي يعبر عن حالة ديناميكية من الحرمان بابعاد متداخلة ومتعددة، وان سبب عدم الحصول على الخدمات الاساسية هو عدم كفاية الدخل وبسبب عوامل اخرى ايضا. وان الاستبعاد الاجتماعي يقع ضمن ثلاث ابعاد هي (الاستبعاد من الخدمات الاجتماعية، والاستبعاد الاقتصادي، والاستبعاد من الحقوق المدنية) ولهذه الظواهر المصاحبة للفقر صفة الديناميكية، مما يجعل الفقر حالة غير جامدة بحد ذاته.

#### رابعا : التكنولوجيا المالية

تؤدي التكنولوجيا المالية دورا مهما في تعزيز الشمول المالي الرقمي حيث تعد ذات اهمية بالنسبة للافراد ذوي الدخل المحدود وامكانية دمجها واعادة اشراكها في مسار النمو الاقتصادي وتجنب عدم الوقوع في مصيدة الفقر<sup>(2)</sup>، اذ ان الفقر ينشأ من خلال الاختلالات الهيكلية والفجوات في مستويات الدخل بين الفقراء والاغنياء ومن اختلالات السوق ايضا، وهذا الامر يؤدي الى صعوبة الوصول الى الخدمات المالية الضرورية لاطلاق المشروعات الخاصة والصغيرة ولتمويل الشركات الناشئة التي تدعم النمو الاقتصادي، وتسمى الحلقة بين التراجع الاقتصادي والفقر والاستبعاد المالي بدوامه الفقر. وان ظهور شركات تكنولوجيا مالية جديدة من شأنها ان تدعم النظام البنكي والمؤسسات المالية من خلال تقديم حلول رقمية قائمة على الابتكار التكنولوجي في مجال التمويل، يمكن تحقيق تنويع النشاط الاقتصادي من خلال الشمول المالي نتيجة لانتشار استخدام الهواتف المحمولة الى المستوى الذي يفوق عدد الحسابات

(1) حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، 2013، "الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر 2013-2020".  
(2) لمياء عماني واخرون، 2020، "استراتيجية الشمول المالي: رؤية جديدة لمكافحة الفقر"، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، مجلد 9، العدد 20، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، ص 30.

البنكية، اذ يمكن الدفع باستخدام الهواتف المحمولة ان يقلل من نسبة الافراد الذين لا يمتلكون حسابات بنكية ، مع ضرورة وضع القواعد التنظيمية الملائمة لها، اذ ان التكنولوجيا المالية تتيح فرصا متنوعة ويجب على السلطات الوطنية العمل على تعزيزها، لان ذلك يؤدي الى زيادة المنافسة والكفاءة، وتوسيع نطاق الوصول الى الخدمات المالية في الدول ذات الدخل المنخفض، حيث يتواجد عدد كبير من الافراد المحرومين من الوصول الى هذه الخدمات وسبل تعزيزها.

#### خامسا : البنية التحتية المالية للشمول المالي

تقوم استراتيجية الشمول المالي على عاملي التنمية الرقمية والتكنولوجيا المالية، حيث يعدان المعزز الاساسي لهذه الاستراتيجية والمساعد الرئيسي على انتشار الخدمات المالية واعامها في اطار الشمول المالي الرقمي، وهناك ضرورة شديدة جدا للاهتمام بالتكنولوجيا المالية لان هنالك عدد كبير من السكان يقعون في منطقة الاستبعاد المالي من النظام المالي الرسمي بسبب :

أ-زيادة استعمال الانترنت في كل جوانب الحياة (1).

ب- ازدياد نسبة انتشار الهواتف الذكية.

ت- التكلفة العالية للخدمات المالية المصرفية.

ث- قلة نسبة الاقراض الممنوحة من قبل البنوك والموجهة لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

ج- نمو التجارة الالكترونية، اذ تلعب التكنولوجيا المالية دورا هاما في تحسن التجارة الالكترونية والافادة من درجة تطورها.

#### سادسا : الحلول الرقمية

يستعمل الافراد الخيارات التقليدية كسراء المجوهرات او الاكتناز او الاحتفاظ بالمخزون المادي وغيرها من الاساليب عندما تكون فرص الادخار غير متوافرة وهذه الاساليب تؤدي في اكثر الاحيان الى التعرض للمخاطر والى حدوث انسداد في الدورة الاقتصادية بسبب تعطل هذه الموارد، وبالتالي يؤدي ذلك الى الرجوع الى عملية الادخار وتطوير الكثير من البدائل التي تقوم بعملية الدعم السلوكي الادخاري كأ مكانية الحصول على الحسابات البنكية بتكاليف منخفضة او بدون تكاليف وابعاءات مبسطة، او تقديم برامج الخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول(2).

(1) ركزي ومضة وبيفورت (2017)، التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا: توجهات قطاع الخدمات المالي، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، ص14.

(2) Steinert, J. L, Filipiak, U, Movsisyan, A, Cluver, L.D & Shenderovich, U, (2017, Apr).

**المطلب الثاني: وسائل تعزيز الشمول المالي لمعالجة مشكلة لفقير**

هنالك عدة وسائل لتعزيز الشمول المالي نذكر اهمها:

- 1- ابتكار منتجات مالية حديثة وغير متواجدة في المجتمع لجذب الفئات المهمشة للتعامل مع المؤسسات المالية، مثل (الودائع المالية المتناهية الصغر) والتي تدر عائدا يوميا.
- 2- جذب فئات حديثي التخرج للعمل بشكل حر وتثقيفهم وتدريبهم مع منحهم قروض بفائدة بسيطة مع اعفائهم من الفوائد باول عامين لكي يتمكنوا من العمل بشكل حر مع وضع عقوبات عليهم في حال عدم السداد.
- 3- تدريب المرأة المطلقة والمعيلة والارامل على مشروعات صغيرة ومتوسطة مع منحهم قروض وفتح الاسواق واقامة معارض لبيع انتاجهم مع عمل الدعاية اللازمة لهم<sup>(1)</sup>.
- 4- تكوين مجموعة من الشباب الباحثين في الكليات العملية والعلمية والمتفوقين والناخبين ليقوموا بتكوين شركات مهمتها انتاج الابحاث الالكترونية التي توصلوا اليها من خلال مشوارهم الدراسي.
- 5- ان الشمول المالي يدعم قطاع الاعمال الصغيرة ومتناهية الصغر والقطاع التجاري العائلي ويجعلهم اكثر قوة من خلال التنمية المالية المستدامة.
- 6- جذب الفئات غير المدرجة في الاقتصاد الرسمي وجعلهم يلجئون للتعامل مع المؤسسات المالية عن طريق عقد دورات اقتصادية تسويقية وتعليمية بصفة دورية وبصورة مبسطة تتناسب مع هذه الفئات، ومنحهم قروضا طويلة الامد كان يكون قرض لمدة لعشر سنوات مثلا مع اعفائهم من الفوائد او على الاقل اول عامين فقط<sup>(2)</sup>.

**المطلب الثالث: اشكال الخدمات المالية التي يقدمها الشمول المالي لمعالجة مشكلة الفقر****1- خدمات الادخار**

ان الافراد ينظرون الى الادخار على انه ضرورة لمواجهة الاحداث غير المتوقعة والقيود المالية، وتشير اغلب الدراسات الى ان ثلث الافراد لا يمتلكون حسابات للادخار، وأكدت بعض الدراسات الى ان عدم

(1) د. عادل عبد لعزیز ألسن، دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي، مستشار المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، ص32.

(2) أسماء احمد عزيز احمد، اثر العمق المالي في تعزيز الشمول المالي في بعض البلدان العربية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد18، العدد1، ص387.

الاقبال على خدمات الادخار يعود الى اسباب مثل عدم وجود عادة توفير المال في بعض البنوك، او نقص المال نتيجة لانخفاض الدخل، او بسبب عدم الرغبة للتعامل مع البنوك .

## 2- خدمات التامين

ان الشمول المالي مرتبط بخدمات التامين عادة مسالة مهمة لان اغلب السكان لا يستطيعون تحمل تكاليفها او بسبب دخلهم المادي او بسبب عدم توافرها في مقر اقامتهم او لاسباب اخرى، وان اغلب الاشخاص الذين يمتلكون منازل يفتقرون الى خدمات التامين على المباني.

## 3- خدمات الائتمان المالي

ان القروض تعد السبب الاساسي في انخفاض الشمول المالي وتفاقم المشكلات التي تواجهها بعض الافراد ذوي الدخل المنخفض، ومع كل هذا لايعطون الاولوية للائتمان كخدمة مالية، وقد رات بعض الدراسات ان المشاكل المتعلقة بالوصول الى خدمات الائتمان او استخدامها اكثر صعوبة في احتوائها وتحديدتها بسبب الجوانب المتعددة الابعاد مثل تنوع مقدمي الخدمات، واختلاف المنتجات وغيرها<sup>(1)</sup>.

## 4- خدمات التمويل الجماعي او التشاركي

وهي طريقة لزيادة رؤوس الاموال من خلال الانترنت، وتعد من بين الخدمات المالية التي شكلت ثورة في النظام المالي حيث قامت العديد من الشركات التي تقدم خدمة التمويل الجماعي بتوفير منصة عبر الانترنت، لتسهيل عملية التمويل المالي اللازم للشركات الصغيرة او الناشئة لادارة مشاريعهم والتي يكون من طرف عدة مستثمرين، وتعتبر خدمات التمويل الجماعي من بين اكثر ابتكارات التكنولوجيا نموا وابتكارا وتطورا.

## 5- خدمات الحوسبة السحابية

وهذه الخدمات تشير الى ان توصيل مختلف الخدمات والموارد عبر الانترنت يتم حسب الطلب، ولا يحتاج العملاء الى امتلاك مراكز للبيانات وان تتوفر لديهم بنية تحتية قوية لخدمات البرامج او تكنولوجيا المعلومات، حيث تتوفر في هذه الحوسبة السحابية خدمات ديناميكية قابلة للتطوير عبر مجموعة مشتركة من موارد الكمبيوتر مثل التخزين وغيرها او عبر الانترنت، وهذا الامر يسهم في الاستفادة من وفورات الحجم او خفض التكاليف بشكل كبير، وتعتمد هذه الخدمات على التطورات في الحوسبة والحوسبة الشبكية وغيرها.

<sup>(1)</sup> Fungacova, Z,& Weill, L (2014). Understanding Financial Inclusion in China. BOFIT Discussion Papers,(10), 1.

**المطلب الرابع: مدى مساهمة الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة**

وتتم هذه المساهمة من خلال تاثير مؤشرات الشمول المالي في عملية التنمية المستدامة وكالاتي:

- 1- استعمال الخدمات المالية التي تقدمها المصارف وزيادة فرص الحصول عليها مما قد يؤدي الى تقليل التفاوت بين السكان ويحقق نوع من المساواه الاقتصادية.
- 2- تعزيز المساواه بين المرأة الرجل من خلال تمويل الافكار الاقتصادية للنساء ودعمها.
- 3- توفير مصادر جديدة كافية للتمويل وايضا توفير مجموعة من الخدمات المالية للشركات المتوسطة والصغيرة.
- 4- اصال كافة الخدمات الى جميع مناطق البلد بما فيها المناطق النائية وهذا يؤثر ايجابيا في تقليل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي<sup>(1)</sup>.

**المطلب الخامس : الشمول المالي واستقرار النظام المالي**

ان الشرط الاساسي في الاستقرار المالي يكون في وجود نظام مالي قادر على اداء كل مهامه بشكل جيد وخلال مدة زمنية معينة، ويسهم النظام المالي في اعادة تخصيص الموارد المالية بشكل فعال من المدخرين الى المستثمرين، وان يتم تقييم المخاطر المالية بدقة وادارة المخاطر بكفاءة، ومن وجهة نظر اخرى ان الاستقرار المالي يتطلب ان المكونات الاساسية للنظام ومن ضمنها الاسواق والبنى التحتية والمؤسسات المالية تستطيع وبشكل مشترك على امتصاص الاضطرابات السلبية.

ويعرف عدم الاستقرار المالي على انه العملية التي تأخذ فترات من عدم الاستقرار في النظام المالي، ومن ثم تتحول الى اضطرابات حادة في الاسواق والتي تؤدي الى ضعف قابلية النظام المالي على تقديم الخدمات المصرفية.

ويمكن ان يعرف الاستقرار المالي هو الحالة التي يمكن ان يظهر فيها القطاع المالي قادرا على التحوط المستمر ضد جميع الازمات الخارجية والداخلية، وان حدوث اي ازمات يقوم القطاع المالي باداء وظيفته وهي توجيه الموارد المالية الى الفرص الاستثمارية بكفاءة، والاستمرار في اداء المدفوعات بالسرعة والكفاءة والوقت المناسبين<sup>(2)</sup>.

(1) سنان عبد الله هرجان وآخرون، دعم عمليات التنمية المستدامة وقياس تاثير الشمول المالي، مجلة جامعة جيهان، اربيل، كردستان، العراق، الكلية التقنية المسيب، جامعة الفرات الاوسط، ص63.

(2) أحمد شفيق الشاذلي، الأطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك في تحقيقه، صندوق النقد العربي، العدد39، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2014، ص62.

ومن ناحية اخرى توجد ثلاث طرق يمكن من خلالها زيادة الشمول المال:

- 1-التنوع الاكبر في اصول المصارف من خلال زيادة الاقراض للشركات الصغيرة.
- 2- ادراج الفئات ذات الدخل المنخفض في القطاع المالي التي تكون محصنة نسبيا من الدورات الاقتصادية.
- 3- زيادة عدد صغار المدخرين وهذا من شأنه يزيد استقرار وحجم الودائع.

وتؤكد الدراسات على صعوبة تحقيق شمول مالي دون وجود استقرار في النظام المالي، في حين انه يصعب استمرار تحقيق استقرار مالي لنظام يتضمن شرائح من السكان مستبعدة ماليا واقتصاديا واجتماعيا.

وان ضعف النظام المالي يكون اكثر عرضة لحدوث ازمات بسبب عدم رغبة المستثمرين الدوليين الاستثمار في سندات الدين المقومة بالعملة المحلية للدولة مما سبب ذلك في عدم وجود استقرار مالي، كما توجد عوامل اخرى ايضا كضعف قواعد الحكومة، والممارسات غير السليمة التي قد تسبب من احتمال حدوث ممارسات احتيالية التي تؤدي الى عدم وجود استقرار مالي. ويمكن معالجة ذلك من خلال تحسين حوكمة المؤسسات وتعزيز الثقافة المالية.

### المطلب السادس : الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج الاجمالي

ان نصيب الفرد من الناتج الاجمالي هو الناتج المحلي الاجمالي مقسوما على عدد السكان في نهاية كل عام، ان للشمول المالي تاثير ايجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ولكنه ضئيل، في حين ان الشمول المالي المرتفع هو "احد اعمدة النمو الاقتصادي والتقدم والتنمية في الاقتصاد" والنظم المالي الذي يتميز بطبيعته والتنوع والقوة وظيفيا ويظهر المرونة والكفاءة يعتبر امرا في غاية الاهمية لتحقيق الهدف وهو انشاء سوق اقتصاد متين ومنتج قادر على المنافسة، ان زيادة الدخل تؤدي الى القضاء على العديد من الحجج الداعمة لانخفاض الشمول المالي<sup>(1)</sup>.

(1) صورية شني، السعيد ابن الخضر، اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية(تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية) مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد4، العدد1، الجزائر، 2019، ص118و119.

# الفصل الثاني

تحليل واقع الشمول المالي والفقير في العراق للمدة (2011-2020)

## المبحث الاول

• الشمول المالي في العراق

## المبحث الثاني

• مشكلة الفقر في العراق (2011-2020)

## الفصل الثاني - تحليل واقع الشمول المالي والفقير في العراق للمدة (2011-2020)

### المبحث الاول واقع الشمول المالي في العراق

#### اولا: الشمول المالي في العراق

عانى العراق ومنذ سنوات عديدة من تدني مستويات الشمول المالي للقطاع المصرفي بسبب الحروب المتكررة التي خاضها وارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الامريكى، وفقدان الثقة بالمؤسسات المالية والمصرفية، وتفاقت هذه المشكلة بشكل خاص بعد الحرب على الارهاب في عام (2014) وما رافقها من تدمير البنى التحتية لكثير من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ومن جانب اخر ارتفاع معدلات البطالة والفقير، وكل هذه العوامل ادت الى تفضيل الافراد بالاحتفاظ باموالهم كنفد مكتنز رغم مخاطر الاحتفاظ به على ايداعه في المؤسسات المالية والمصرفية.

ان عملية رفع مستوى الشمول المالي في العراق تحتاج الى بذل المزيد من الجهود من اجل العمل على جذب اكبر عدد ممكن من الفئات المستبعدة ماليا بهدف خفض السيولة العامة التي تقع خارج سيطرة الجهاز المصرفي ودعم السيولة للقطاع المصرفي والسماح له بادارة تلك الاموال من خلال تشجيع الاستثمار وتحفيز الادخار، ومساهمة الفئات ذات الدخل المنخفض في العملية الاقتصادية باتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تحقيق الشمول المالي.

اذ يسعى المصرف الى تطوير انظمة الدفع وحل المبادلات الالكترونية في ضوء تطوير اليات دفع الرواتب لموظفي دوائر الدولة والمتقاعدين الكترونيا، ان معظم موظفي الدولة يستلمون رواتبهم في ضوء بطاقات ائتمانية فضلا عن مساهمة البنك المركزي في توطين الرواتب بمشاركة عدد من المصارف الخاصة عن طريق توفير اجهزة الدفع الالي<sup>(1)</sup>.

حيث يعتمد البنك المركزي على استراتيجية للشمول المالي اطلقها صندوق النقد العربي، وتم تشكيل لجنة رفيعة المستوى شملت العديد من الوزارات لتطوير الخدمات المقدمة من قبل المصارف الاهلية

<sup>(1)</sup> سعود عزيز دابش الدريعي، دور الاستقرار والشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، رسالة ماجستير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2018، ص105.

والحكومية ومن ثم التعاقد مع مؤسسات معنية بالشمول المالي، لكي يتم وضع الاطار العام للاستراتيجية والتنفيذ والمراقبة وسيقوم البنك المركزي بوضع خطة لتنفيذ برامج تطوير القطاع المصرفي بشكل يتماشى مع التطور الحاصل في الدول الاخرى للنهوض بالواقع المصرفي في العراق. كما وسعى البنك المركزي الى تعزيز الشمول المالي في العراق وذلك من خلال البرامج التي تم اطلاقها والتي ابرزها (منح قروض سكنية من قبل المصارف المتخصصة، ومنح القروض بدون فوائد لتمويل المشروعات الصغيرة)، كما وقد يحاول البنك المركزي تطبيق الشمول المالي بالتعاقد مع مؤسسات عالمية للوصول الى أكثر الطبقات فقرا في المجتمع، وتثقيف الفئة التي لا تجيد المعرفة المالية، ومحو الامية المالية، الامر الذي يزيد الافراد المشمولين ماليا من قبل المؤسسات التي خضعت لسلطة القانون، مما قد يؤدي هذا الى سحب النقد المتداول في المجتمع الى السلطات النقدية متمثلة بالمصارف، والسبب في ذلك ان الافراد يفضلون التعامل مع النقد في معاملاتهم على الحساب في مؤسسة رسمية ربما لعدم وجود الثقة بالجهاز المصرفي او انعدام فهم اجراءات المصارف لقلة الوعي والثقافة المالية، او من الممكن ان تكون بسبب التكلفة التي تتطلبها تلك المصارف لغرض فتح حساب مصرفي.

وفي عام (2019) حققت فعالية اسبوع الشمول المالي الذي تم تنظيمه من قبل رابط المصارف العراقية الخاصة تحت اشراف البنك المركزي نجاحا باهرا في مجال تسويق الخدمات بين افراد المجتمع وخاصة طلبة الجامعات والطبقة المهمشة، ولقد تمكنت البرامج التي اعتمدت عليها هذه الرابطة في تحقيق الهدف المنشود وزيادة الثقة بين المصارف والجمهور، والذي انعكس بالتالي على سمعة المصارف لتوسيع المنتجات والخدمات المصرفية<sup>(1)</sup>.

يعد البنك المركزي المساهم الاول في تعزيز الشمول المالي في العراق في ضوء المبادرات المتعددة، ومن اهم هذه المبادرات التي يسهم البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي في العراق منذ عام 2015<sup>(2)</sup>:

- 1- تشخيص شركة الطيف للتحويل المالي للعمل بصفة مزود خدمة الدفع الالكتروني .
- 2- تطوير الاسواق المالية بوسطة تفعيل السوق الثانوية عن طريق العمل بنظام المتاجرة.
- 3- تنفيذ نظام المقاصة الداخلية بين فروع المصرف الواحد.

(1) رابطة المصارف العراقية الخاصة، فعالية الشمول المالي في العراق، مجلة المصارف العراقية، العدد 31، تموز، 2019  
(2) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، 2016

- 4- مشروع توظيف الرواتب لموظفي الدولة لدى المصارف الحكومية والخاصة.
- 5- ترخيص شركة بوابة العراق للدفع الالكتروني للعمل بصفة مزود خدمة دفع الكتروني.
- 6- تفعيل عمليات الدفع الالكتروني لاستحصال مستحقات الوزارات والدوائر الحكومية.
- 7- ترخيص شركتي زين العراق واسيا حوالة لخدمات الدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال.

### ثانيا: تحليل الشمول المالي في العراق وفق مؤشرات القياس الدولية

تعد مؤشرات الشمول المالي من اهم المؤشرات التي تقوم البنوك المركزية بالاعتماد عليها والتي تقدم تحليلا دقيقا لعمل القطاع المصرفي استنادا الى بيانات رصينة لمؤشرات عمل القطاع المصرفي تساندها بيانات ديموغرافية سكانية. حيث اعتمد البنك المركزي على بعدين لغرض تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق، هما بعد الوصول، وبعد الاستخدام، اما البعد الثالث الجودة لا يمكن دراسته حيث تم استبعاده بسبب عدم توفر البيانات والمعايير ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول الاتي:

### الجدول (1)

#### مؤشرات الشمول المالي في العراق

المؤشر		المتغير
الوصول	1	نسبة الانتشار المصرفي
	2	عددATM / عدد البالغين
	3	عددATM / 1000 كم <sup>2</sup>
	4	عدد الفروع / 1000 كم <sup>2</sup>
الاستخدام	1	حجم القروض والودائع/ الناتج المحلي الاجمالي
	2	عدد حسابات الودائع/ عدد البالغين
	3	عدد حسابات القروض/ عدد البالغين

## 1- مؤشر مستوى وصول الخدمات المالية

يعتمد هذا المؤشر على مجموعة من المتغيرات والتي تشير الى قدرة الافراد والشركات على الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية المقدمة ومن ابرز تلك المتغيرات الاتي:

## أ- نسبة الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية لفروع القطاع المصرفي في العراق

بحث العديد من المصرفيين عن الانتشار المصرفي عبر نماذج عدة، حيث يقاس الانتشار المصرفي بعدد الفروع نسبة الى عدد السكان، فاذا كان يساوي (1) فهو العدد المثالي للتوزيع، واذا كان اكبر من (1) فهناك انحراف موجب يعني ان هناك انتشارا كبيرا للمصارف قد يكون اكبر من الحاجة اليه مما يشكل عبئا كبيرا من حيث التكلفة على المصارف ومن ثم تتخفف الربحية، اما اذا كان اقل من (1) فهذا يعني ان هنالك انحرافا سلبيا اي ان انتشار البنوك حسب هذا الانموذج غير كافي، اما الكثافة المصرفية فنقاس بعدد السكان الى اجمالي عدد الفروع. حيث يتم قياسهما وفق الصيغ الاتية:

$$\text{-الكثافة المصرفية} = \text{عدد السكان (الف نسمة)} / \text{عدد الفروع} * 100$$

$$\text{-الانتشار المصرفي} = \text{عدد الفروع} / \text{عدد السكان (100000 نسمة)} * 100$$

## الجدول (2)

## الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق من عام (2011-2020)

مؤشر / سنة	عدد السكان مليون نسمة	عدد فروع المصارف	الانتشار المصرفي (2/1) %	نسبة التغير لانتشار المصرفي %	الكثافة المصرفية (1/2)	نسبة التغير للكثافة المصرفية %
2011	33,089	888	0.0026		0.00373	
2012	33,725	982	0.0029	8.58	0.00343	(7.84)
2013	34,305	1002	0.0029	0.34	0.00342	(0.29)
2014	34,819	938	0.0027	(7.88)	0.00371	8.41
2015	35,213	821	0.0023	(13.38)	0.00429	15.54
2016	36,169	858	0.0024	1.72	0.00422	(1.70)
2017	37,140	833	0.0022	(5.49)	0.00446	5.76

(0.22)	0.00445	0.45	0.0023	857	38,124	2018
(0.18)	0.00444	0	0.0023	881	39,128	2019
2.27	0.00454	(2.22)	0.0022	884	40,150	2020

المصدر:

-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء والابحاث.

- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث السنوية، 2011-2021.

- البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات.

ملاحظة:(جميع القيم المحصورة بين قوسن تعد سالبة).

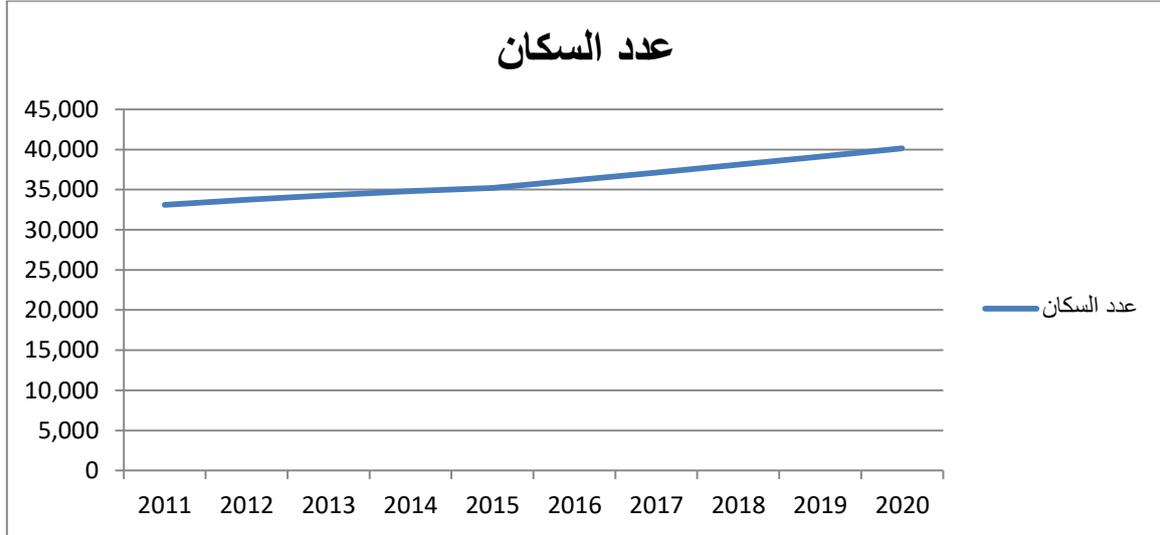
لو ننظر الى نسبة الانتشار المصرفي خلال مدة البحث من سنة (2011-2020) والذي ينتج عن حاصل قسمة عدد فروع المصارف على اجمالي عدد السكان لكل مليون نسمة، اذ يتضح من الجدول(2) انه لم يكن هنالك تطور ملحوظ خلال مدة البحث في زيادة عدد فروع المصارف مع نمو السكان، اذ بلغت النسبة في عام 2011(0.0026) وهي تعد اقل نسبة خلال سنوات البحث، وايضا نلاحظ ان نسبة النمو المركب للانتشار المصرفي بلغت (2.17) اي انه لم يكن هنالك نمو حيث كانت النتيجة سلبية وهذا يدل على تراجع نسبة الانتشار المصرفي، وكذلك الحال بالنسبة لعدد فروع المصارف التي شهدت انخفاض واضح، اذ تم ملاحظة انخفاض نسبة فروع المصارف ابتداء من سنة 2014 بعد ان كان عدد الفروع (1002) لسنة 2013 انخفض الى (938) لسنة 2014 أي تم اغلاق (64) فرعا بعد ان دخل تنظيم داعش الارهابي وسيطرته على العديد من المحافظات وتدمير العديد من المصارف، ولو اردنا تحليل سبب النسب المتدنية بالرغم من محاولات البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي لوجدنا ان السبب يرجع الى الوضع الاقتصادي والسياسي والامني الذي يمر به البلد هذا من جانب.

ومن الجانب اخر الخاص بالكثافة المصرفية وهي معكوس نسبة الانتشار المصرفي والنتائج من خلال قسمة عدد السكان الكلي على عدد فروع المصارف، اذ تتراوح النسبة ما بين (34)الى(46)، اذ بلغت النسبة في سنة 2011(37.26)، وبعد هذه الفترة شهدت ارتفاعا اذ تحقق اعلى مستوى لها في سنة 2020 بواقع(45.42)، اذ يعد هذا مؤشر سلبي بسبب زيادة اعداد السكان وعدم فتح فروع بمستوى الزيادة التي يشهدها النمو السكاني، ومن الملاحظ شهدت الكثافة السكانية ادنى مستوى لها في سنة 2013 اذ بلغت (34.24)، والسبب في ذلك يعود الى زيادة عدد الفروع لتصل الى (1002) فرعا، ومما

لاشك فيه ان انخفاض الكثافة المصرفية يعد مؤشرا ايجابيا للشمول المالي الذي يعبر عن مدى امكانية الوصول السهل الى الخدمات المصرفية.

#### الشكل (4)

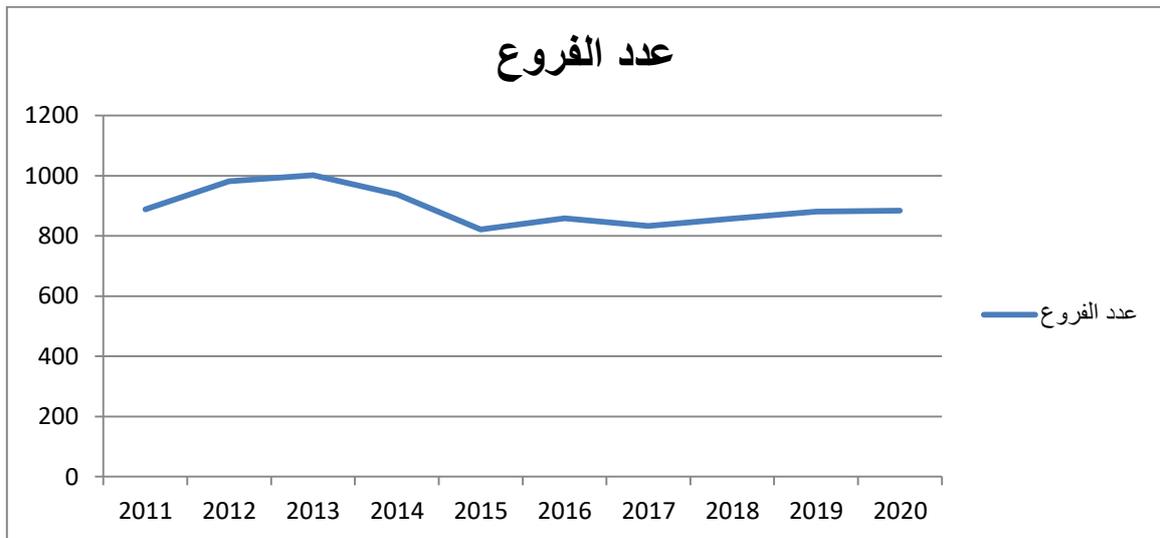
#### عدد السكان في العراق للمدة من (2011-2020)



المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (2) السابق

#### الشكل (5)

#### عدد فروع المصارف في العراق للمدة من (2011-2020)



## ب- الانتشار المصرفي لماكينات الصراف الآلي (ATM)

احد اهم مؤشرات الشمول المالي هو انتشار ماكينات الصراف الآلي، ومن خلال البحث من المدة الممتدة من 2011-2020 شهد العراق تطور ملحوظ في ارتفاع عدد اجهزة الصراف الآلي، والجدول (3) يوضح ذلك :

## الجدول (3)

يوضح نسبة الانتشار المصرفي لاجهزة الصراف الآلي داخل العراق من سنة (2011-2020)

السنة	عددATM	عدد البالغين (15 عام فاكتر) الف نسمة	نسبة الانتشار المصرفي لاجهزة الصراف الآلي (1/2) %*	نسبة التغيير %
2011	467	19,929	2.34	
1012	467	20,569	2.27	(3)
2013	467	21,227	3.05	34.36
2014	337	21,926	1.54	(49.51)
2015	580	20,963	2.77	79.87
2016	660	21,532	3.07	10.83
2017	656	22,110	2.97	(3.26)
2018	865	22,696	3.81	28.30
2019	1014	23,294	4.35	14.17
2020	1340	23,903	5.61	28.97

المصدر:

-البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، 2011-2020

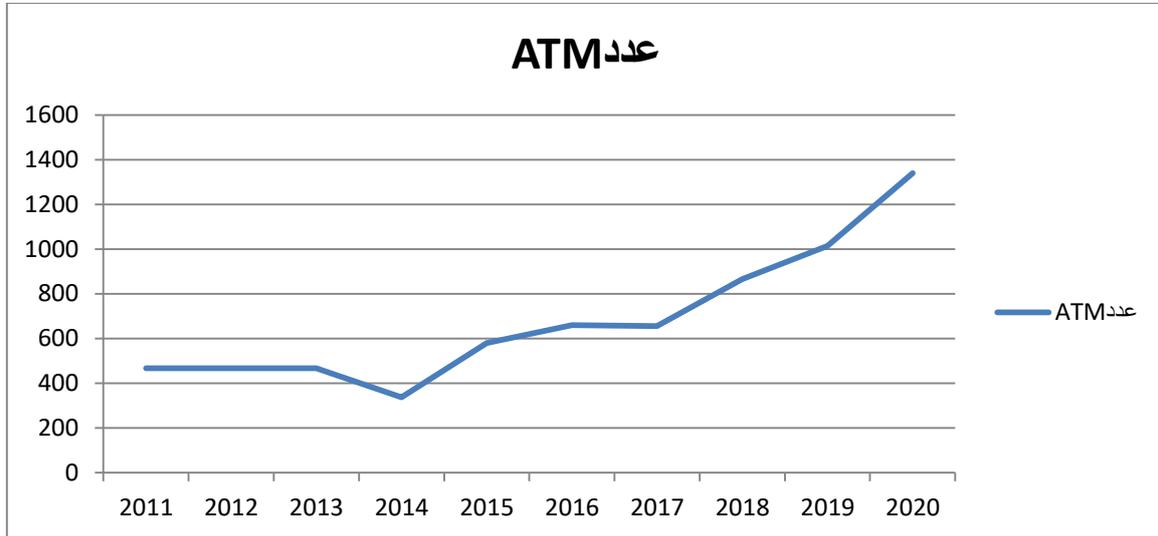
- وزارة التخطيط، الجهاز المصرفي للاحصاء والابحاث(2011-2020).

- البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات(2011-2020).

وبحسب الجدول (3) السابق نجد ان نسبة الانتشار المصرفي لاجهزة الصراف الالي لسنة 2011 بلغت (2.34%) كما بلغ عدد اجهزة الصراف الالي (467) جهازا في كل انحاء العراق، و ثم ازدادت النسبة بعد ذلك واخذت بالارتفاع، لكنها انخفضت في سنة 2014 والسبب في ذلك هو الاوضاع السياسية والاقتصادية والامنية التي مر بها البلد فضلا عن ذلك دخول عصابات داعش الارهابية الى بعض المحافظات وتدمير العديد من الماكينات، واستمرت بعد ذلك بالارتفاع الى ان وصلت في سنة 2020 الى (5.61%) بواقع (1340) جهاز والشكل (6) يبين ذلك.

### الشكل (6)

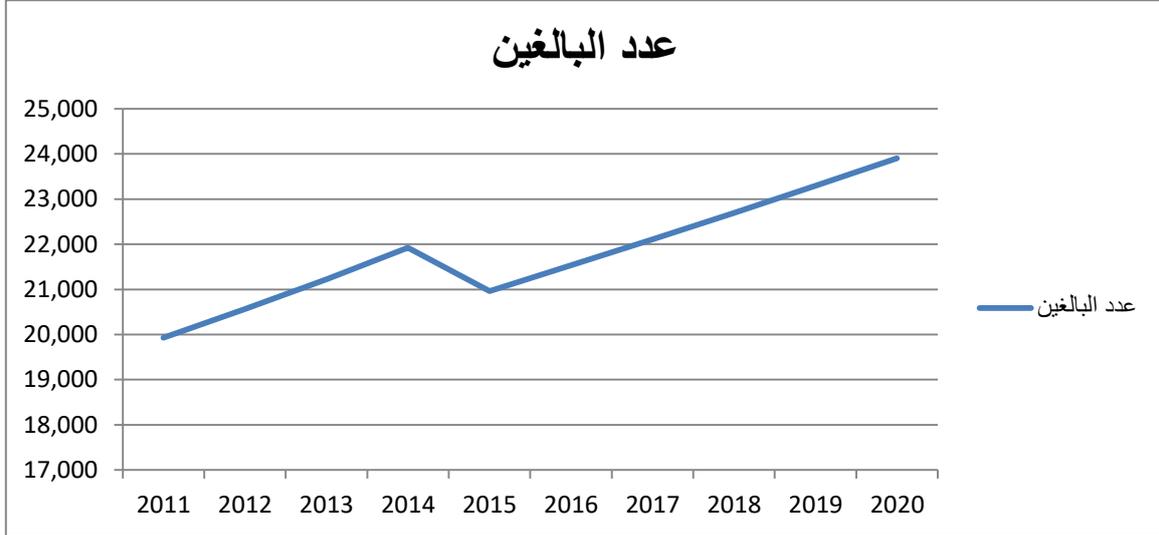
يوضح انتشار ماكينات الصراف الالي لعدد ATM للمدة من (2011-2020)



المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات على الجدول (3) السابق

## الشكل (7)

يوضح عدد البالغين في العراق من سنة (2011-2020)



المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على الجدول (3) السابق

ان نسبة الانتشار المصرفي لماكينات الصراف الالي في العراق والتطورات التي حصلت خلال مدة البحث دون مستوى الطموح وتعد منخفضة جدا مقارنة ببعض الدول العربية، حيث حققت ايران نسبة (88.65%)، فيما جاء العراق بالمرتبة الاخيرة بالدول التي تم مقارنتها، علما بان التطور المتحقق للدول العربية بشكل عام يعد الاقل عالميا باستثناء دول قليلة تحقق انتشار مميز حيث ان اجمالي النسبة العربية المتحققة لسنة 2019 بلغت (28.58%).

## ج- الانتشار الجغرافي لفروع المصارف وماكينات الصراف الالي للمدة من (2011-2020)

بالرغم مما شهده العراق من انتشار واسع في اجهزة الصراف الالي من 2011 ولغاية 2020، ولكنه بقي يعاني من انخفاض في تقديم الخدمات، وذلك يعود لضعف الجهاز المصرفي ولعدم توافر البنية التحتية لبناء جهاز مصرفي رصين يساعد على تطور الاقتصاد وهذا الامر سبب صعوبة كبيرة في الحصول على الخدمات المصرفية، وكذلك في عدم تحقيق اهداف الشمول المالي والجدول (4) الاتي خير ما نجد لنا ذلك:

## الجدول (4)

## الانتشار الجغرافي لاجهزة الصراف الالي في العراق (2011-2020)

نسبة التغير ATM/العدد المساحة %	نسبة ATM لكل (1000) متر مربع %	نسبة التغير لعدد الفروع/المساحة %	نسبة الفروع لكل (1000)متر مربع %	عدد ATM	عدد المصارف في العراق	السنة
/	1.07	/	2.04	467	888	2011
0.00	1.07	10.78	2.26	467	982	2012
39.25	1.49	1.77	2.30	467	1002	2013
(48.32)	0.77	(6.09)	2.16	337	938	2014
72.73	1.33	(12.50)	1.89	580	821	2015
14.29	1.52	4.23	1.97	660	858	2016
(0.66)	1.51	(3.05)	1.91	656	833	2017
31.79	1.99	3.14	1.97	865	857	2018
17.09	2.33	2.54	2.02	1014	881	2019
32.19	3.08	4.95	2.03	1340	884	2020

المصدر:

البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، 2011-2020

البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات (2011-2020)

وزارة التخطيط\_ الجهاز المركزي للاحصاء والابحاث (2011-2020).

ويتضح لنا من الجدول السابق (4) ان نسبة الانتشار المصرفي لماكينات الصراف الالي وفروع المصارف تكون منخفضة، ويعود السبب في ذلك الى انخفاض عدد اجهزة الصراف الالي وفروع المصارف كانت بمساحة العراق. اذ شهدت اجهزة الصراف الالي تطورا خلال مدة البحث حيث بلغت النسبة عام 2011 (1.07)، وبلغت ادنى نسبة في سنة 2014 (0.77) والسبب في ذلك يعود الى (الاضاع الاقتصادية) اي ان الوضع الاقتصادي كان قبل الاحتلال سيء بشكل عام فالسياسات الاقتصادية الكلية ارتجالية وتجريبية وغير مستقرة والبطالة متفشية والفقير حاصل نسبة كبيرة من المجتمع

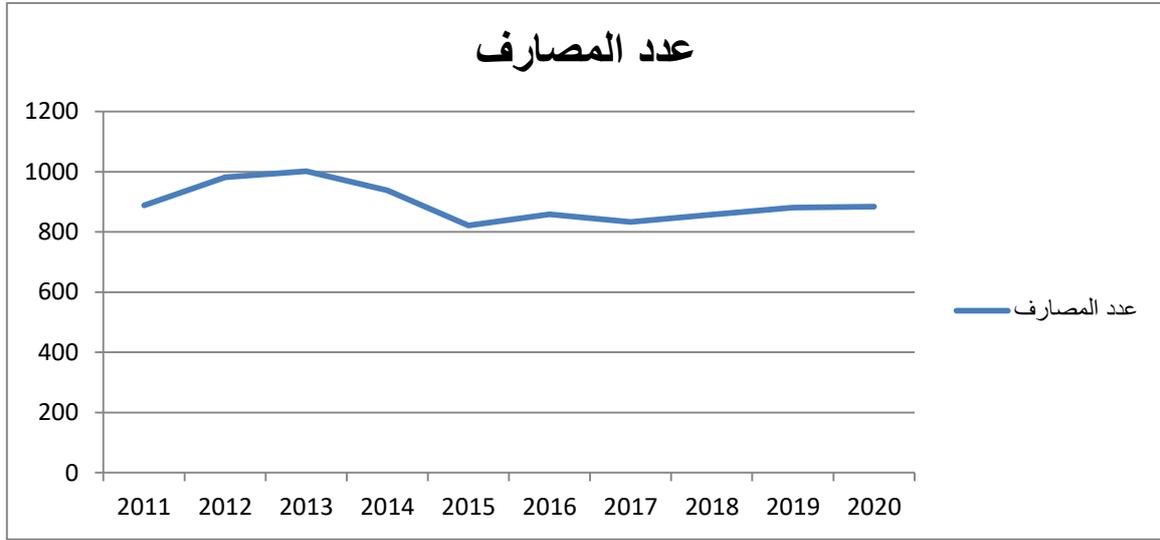
اما بعد مرور عام على الاحتلال فقد انتقلت السياسة الاقتصادية اصلا مع تحطم هيكل الدولة التي كانت تضعها او تصممها، مما قد يؤدي الى ضعف الواقع الامني الذي انعكس سلبا على الناس وتاكل الجزء الاعظم من تقاؤلهم الذي نشأ على خلفية استبدال النظام السابق الدكتاتوري باخر ديمقراطي يقدم وسائل الرفاه والترف والاستقلالية.

اما في عام 2020 بلغت النسبة (3.08) بواقع اجهزة كانت مقدارها ما يقارب (1340) وهي اعلى نسبة قد تحققت مقارنة بالاعوام السابقة، ومن المتعارف عليه ان اغلب الاجهزة منتشرة في الاماكن التجارية الرئيسية وفروع المصارف المعنية والسبب في ذلك يعود الى ضعف الوعي والثقافة المالية والمصرفية، او بسبب دواعي امنية، او انخفاض التعامل بالبطاقات الالكترونية من قبل بعض الافراد واعتمادهم على التعامل اليدوي، ومما لاشك فيه ان التعامل بالاجهزة ما زال ينحصر على المتعاملين من الموظفين المواطنين رواتبهم بشكل اجباري وبصورة كبيرة.

اما الانتشار الجغرافي لعدد فروع المصارف فلقد وجد انه لم يكن هنالك تطور اطلاقا خلال مدة البحث اذ كانت النسبة في عام 2011 (2.04)، وبعد ذلك ارتفعت بشكل طفيف في عام 2013 لتبلغ (2.30)، ومن ثم انخفضت تدريجيا حتى وصلت الى ادنى نسبة في عام 2017 لتبلغ (1.91)، ويعود السبب في ذلك الى غلق العديد من الفروع في عام 2014 بسبب سيطرة تنظيم داعش الارهابي لعدد من محافظات العراق، فضلا عن ارتفاع عدد السكان مقابل زيادة بسيطة جدا في عدد فروع المصارف.

## الشكل (8)

## عدد المصارف في العراق



المصدر: اعداد الباحثة اعتماد على بيانات الجدول (4) السابق

## الشكل (9)

## عدد ATM



المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (4) السابق

## 2- مؤشر بعد استخدام الخدمات المالية

هو المؤشر الثاني لقياس الشمول المالي وامكانية استعمال البالغين للخدمات المالية والمصرفية، وهذا المؤشر يعتمد على عدد من المتغيرات الفرعية، والتي من اهمها (حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي، وحجم القروض الى الناتج المحلي الاجمالي)، والتي يطلق عليها مجتمعة (العمق المصرفي)،

حيث تم استبعاد المتغيرات الاخرى بسبب عدم توافر البيانات الدقيقة والحقيقية الخاصة بتلك المتغيرات، كما يعني العمق المصرفي الحاصل لكل من (الودائع الاجمالية مقسوما على الناتج المحلي الاجمالي، الائتمان العام مقسوما على الناتج المحلي الاجمالي).

#### أ- حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي

هذا المؤشر يعرض مدى حجم الودائع الى اجمالي الناتج المحلي ومدى استخدام تطور الخدمات المالية والمصرفية المقدمة من قبل المصارف وبتكاليف مقبولة وبشكل مستمر، ويتضح لنا من خلال الجدول (5) تطورات للوضع الاقتصادي للبلد وهي كالآتي.

#### الجدول (5)

#### حجم الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي % (مليار دينار)

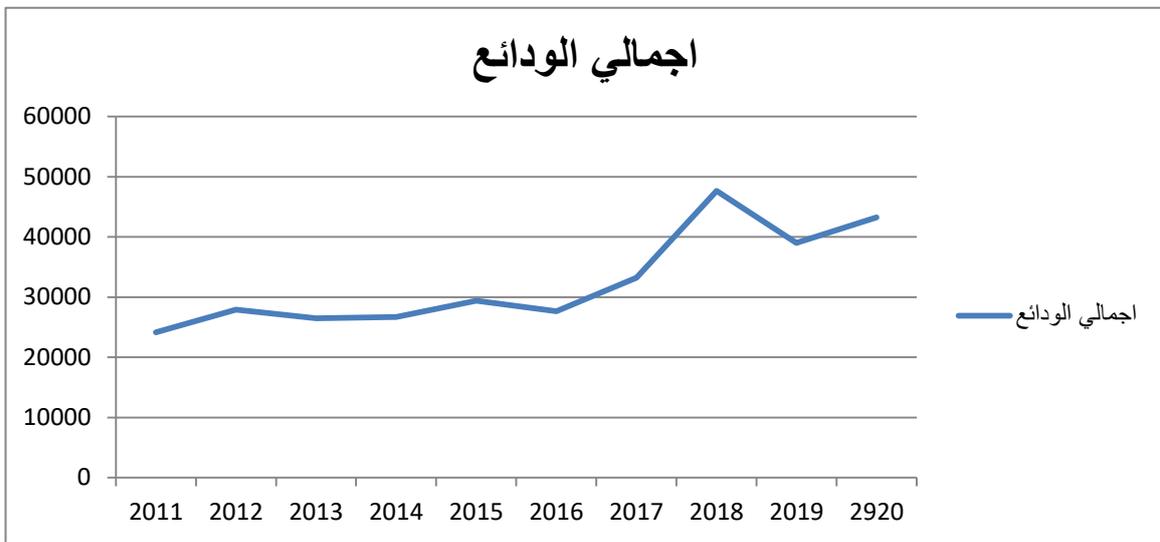
السنة	اجمالي الودائع	الناتج المحلي الاجمالي	مؤشر العمق المصرفي (2/1)	نسبة التغير في العمق المصرفي للودائع %
2011	24140	217,327	11.10	-
2012	27893	254,225	10.97	(1.17)
2013	26454	273,588	9.66	(11.94)
2014	26676	258,901	10.30	6.62
2015	29391	191,716	15.33	48.40
2016	27659	196,536	14.07	(8.2)
2017	33195	225,722	14.70	25.79
2018	47636	251,064	18.97	29.04
2019	39008	262,917	14.83	(21.82)
2020	43246	198,774	21.75	46.66

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، نشرة الاحصائية (2020-2011)

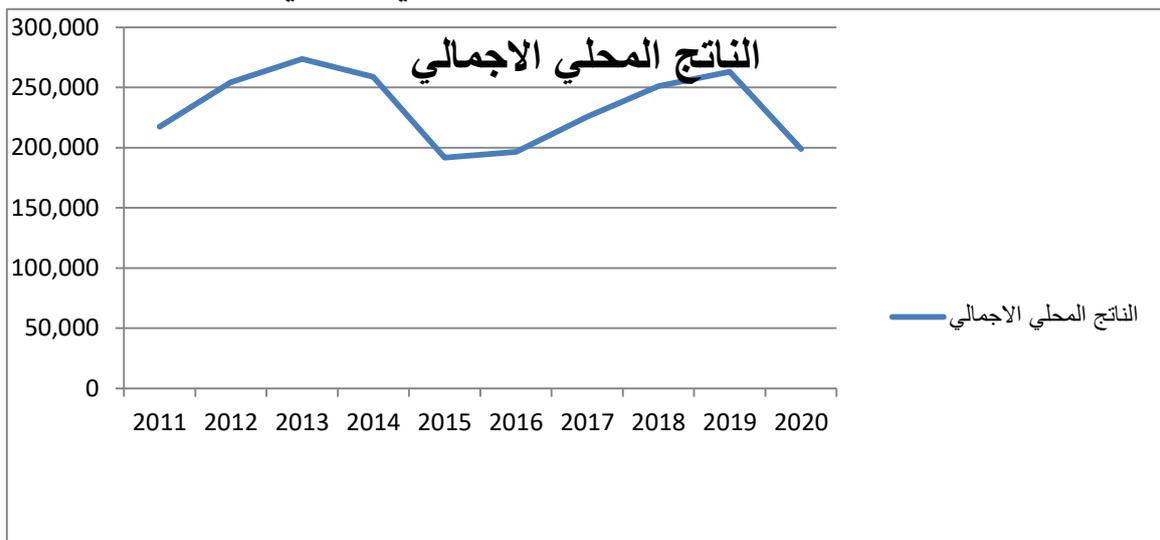
فمن خلال الجدول (5) يتضح لنا ان البلد يمر بوضع اقتصادي متطور، ولكن دون مستوى الطموح، حيث سجلت سنة 2011 (11.10%)، حيث انخفضت النسبة تدريجيا وبعد ذلك ارتفعت في

سنة 2015 (15.33%)، وبعد ذلك سجلت انخفاضا بسيطا لغاية سنة 2017 حيث وصلت النسبة الى (14.70%) وارتفعت في سنة 2018 الى (18.97) ، ويعود السبب في ذلك الى الزيادة في حجم الودائع التي تكون اقل من الزيادة في حجم الناتج المحلي الاجمالي، اضافة الى ضعف ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي وذلك بسبب الازمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي المتمثلة بدخول عصابات داعش الارهابية وانخفاض اسعار النفط، وفي سنة 2020 حققت اعلى مستوى بمعدل (21.75%) والشكل (10) يجد لنا ذلك الامر بوضوح :

شكل (10) يوضح اجمالي الودائع



الشكل (11) يوضح الناتج المحلي الاجمالي



المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (5) السابق.

## ب- حجم القروض الى الناتج المحلي الاجمالي

يشير هذا المؤشر الى التطور الحاصل في النظام المصرفي المتمثل بتقديم الخدمات المالية والمصرفية وبسعر منخفض التكلفة وبصورة مستدامة، اذ اتضح حصول تطور وان كان دون مستوى الطموح من خلال بيانات الجدول (6).

## الجدول (6)

## حجم القروض الى الناتج المحلي الاجمالي % (مليون دينار)

السنة	القروض العامة	الناتج المحلي الاجمالي	مؤشر العمق المصرفي للقروض (1/2) %	نسبة التغير في العمق المصرفي للقروض %
2011	59376	217,327	27.32	-
2012	72612	254,225	28.56	4.53
2013	83619	273,588	30.56	7.00
2014	85031	258,901	32.84	7.46
2015	77285	191,716	40.31	22.74
2016	70461	196,536	35.85	(11.06)
2017	65604	225,722	29.06	(18.94)
2018	63823	251,064	25.42	(12.52)
2019	67322	262,917	25.60	0.70
2020	75267	198,774	37.86	47.89

المصدر: اعتمد الباحث على بيانات البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية.

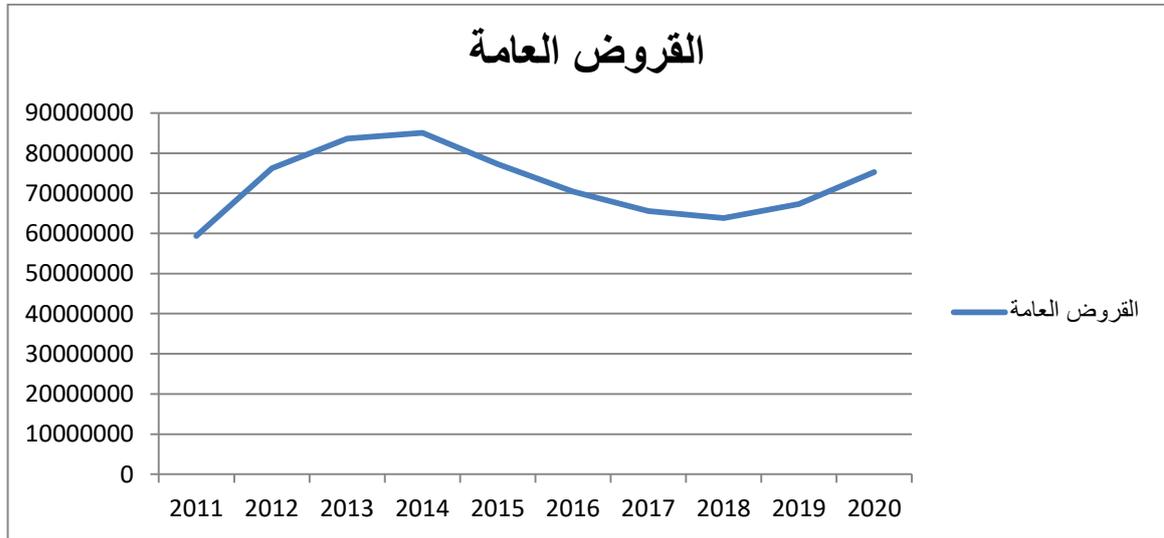
من خلال الجدول (6) نجد ان في سنة 2011 بلغت النسبة (27.32%) وتعد هذه ادنى نسبة سجلت خلال مدة البحث، وبعد ذلك ارتفعت النسبة بشكل تدريجي، لكن خلال السنوات الممتدة من (2016-2019) حدث انخفاض في القروض الممنوحة ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة اكبر من نسبة منح القروض، وعاودت النسبة بالارتفاع مرة اخرى اذ سجلت في سنة

2020 (37.86%) وتعد هذه اعلى نسبة خلال مدة البحث حيث نلاحظ انخفاض في اجمالي الناتج المحلي كما بلغت نسبة معدل النمو المركب 3.316%.

ان هذه الزيادة والنمو في معدل القروض الى الناتج المحلي الاجمالي تعد دون المستوى الذي يسعى له البنك المركزي، بمعنى اخر يوجد هناك ضعف في اسهام القروض من الناتج المحلي الاجمالي، عند مقارنة العراق مع بعض الدول العربية نجد العراق متاخرا، اذ سجل ادنى نسبة بين الدول العربية في حجم القروض الى اجمالي الناتج المحلي

### الشكل (12)

#### يوضح القروض العامة



المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

#### ثالثاً: المؤشر التجميعي

#### 1- طريقة بناء المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة من (2011-2020)

يعتمد حساب المؤشر التجميعي للشمول المالي على عدة متغيرات اهمها طبيعة البيانات المتوفرة، ووفقاً للبيانات المتاحة في العراق سوف يتم تطبيق الاسلوب المعتمد من قبل منظمة التحالف الدولي<sup>(1)</sup>

(1) منظمة التحالف الدولي: شبكي من واضعي سياسات الشمول المالي تعمل على تشجيع سياسات مالية شاملة في الدول النامية لمواجهة الفقر.

للشمول المالي من قبل البنك المركزي، ويعد هذا الاسلوب الامثل الذي يمكن تطبيقه في العراق ومن ثم احتساب بعد الاستخدام وبعد الوصول ومؤشراته الفرعية لغرض حساب المؤشر التجميعي، ويمكن حساب المؤشر التجميعي بالاعتماد على الخطوات الاتية :

أ- تحديد القيم المستهدفة للمؤشرات: اذ يتم اختيار القيم المستهدفة استنادا الى القيمة التي يجب تحقيقها في العراق لتعزيز الشمول المالي<sup>(1)</sup>.

ب- تحديد الاوزان للمتغيرات: اذ تعكس هذه الاوزان اهمية المتغيرات الداخلة في قياس المؤشرات الفرعية للشمول المالي والتي تتمثل (الاستخدام، الوصول)، وبعد ذلك تحديد اوزان متساوية للمؤشرات الفرعية.

ت- تجميع المؤشرات الفرعية لتكون مؤشرا واحدا ليتم تحديد مستوى الشمول المالي في العراق، ومن الواضح ان قيمة المؤشر تتراوح بين ( الصفر، والواحد)، عندما تقترب من الصفر يكون الشمول المالي متدنيا، وعندما تقترب من الواحد يكون مستوى الشمول المالي مرتفع.

## 2- آلية احتساب المؤشر التجميعي في العراق

وكما موضح بالجدول (7) ومن خلال قسمة قيمة المتغير (A) على لقيمة المستهدفة (T) نحصل على المؤشر القياسي لكل متغير  $(X=A/T)$  ومن ثم ضرب الناتج بالوزن المعطى للمؤشر الفرعي (W) لنحصل على المؤشر القياسي لكل محور (D) ونكرر العملية لكل المؤشرات الفرعية ومن ثم نجمع الناتج لنحصل على مجموع (D) ومن ثم نضرب الناتج بالوزن المعطى للبعد ومن ثم نجمع الناتج لكل الابعاد لنحصل على قيمة المؤشر للسنة المحددة.

حيث ان :

$$W = \text{الاوزان}$$

$$D = \text{المؤشر القياسي لكل محور}$$

$$T = \text{القيم المستهدفة}$$

$$X = \text{المؤشر القياسي لكل متغير}$$

<sup>(2)</sup> في مقابلة شخصية مع مدير الاستقرار المالي في البنك المركزي العراقي الدكتور حيدر عبد الله اوضح اوضح الية احتساب المؤشر التجميعي في العراق حيث توجد هنالك ثلاث طرق تم اتباع طريقة الخبراء كونها المناسبة للوضع المالي في العراق.

## الجدول (7)

يوضح الية حساب المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للسنة (2011)

المؤشر التجميعي 2011	اوزان متساوية لكل محور	المؤ = W * X / D	المؤ / T1 = A / X	T الاوزان	W الاوزان	A 12011	المتغير	
0.085	0.5	0.0532	0.1064	25	0.5	2.66	نسبة الانتشار المصرفي	الوصول
		0.0117	0.0468	50	0.2 5	2.34	عدد / البالغين ATM عدد	
		0.0106	0.0816	25	0.1 3	2.04	عدد الفروع / 1000 كم	
		0.0051	0.0428	25	0.1 2	1.07	ATM 100 كم / عدد	
		0.00806			1			
	0.5	0.0558	0.1116	75	0.5	8.37	GDP حجم / الودائع	الاستخدام
		0.0349	0.0697	75	0.5	5.23	GDP حجم / القروض	
		0.0907			1			

المصدر : اعداد الباحثة

من خلال استعراضنا لتحليل المؤشر التجميحي في العراق من سنة (2011-2020)، نجده قد حقق تطوراً ملحوظاً وخاصة من سنة (2017-2020)، حيث قام العراق بالانضمام لمبادرة صندوق النقد العربي لتعزيز الشمول المالي في سنة 2016، وعند مقارنته بالنسب المتحققة وهي (93.98، 88.21، 68.52) يبقى العراق يحقق نسباً متدنية قياساً لاقبل الدول تطورا، والسبب في ذلك يعود الى ضعف تقديم الخدمات في القطاع المصرفي والمالي وايضا عدم وجود تثقيف مالي بشكل رسمي للافراد والشركات، وحيث نجد ان الشمول المالي قد حقق في سنة 2011 (0.086)، اما في سنة 2014 حقق انخفاضا بسيطا بلغ (0.093) اذا عاود الارتفاع في سنة 2016 اذ بلغ (0.11)، ثم انخفض مرة اخرى في سنة 2017 وسنة 2018، كما تحقق اعلى معدل للشمول المالي في سنة 2020 اذ بلغ (0.15)، وان السبب في تذبذب معدل الشمول المالي هو عدم وجود الادوات الرئيسية او عدم توافرها بشكل يسهل الوصول للخدمات المالية وقلة الثقة بالجهاز المصرفي من قبل الافراد، لذا يجب على البنك المركزي تطبيق استراتيجية حديثة للنهوض بواقع تقديم الخدمات للمواطن لينعكس على تعزيز الشمول المالي، ومن هذه الخدمات فتح حساب مصرفي، وفتح فروع للمصارف، ومنح قروض بفوائد وغيرها والجدول الاتي يجد لنا ذلك الامر بوضوح .

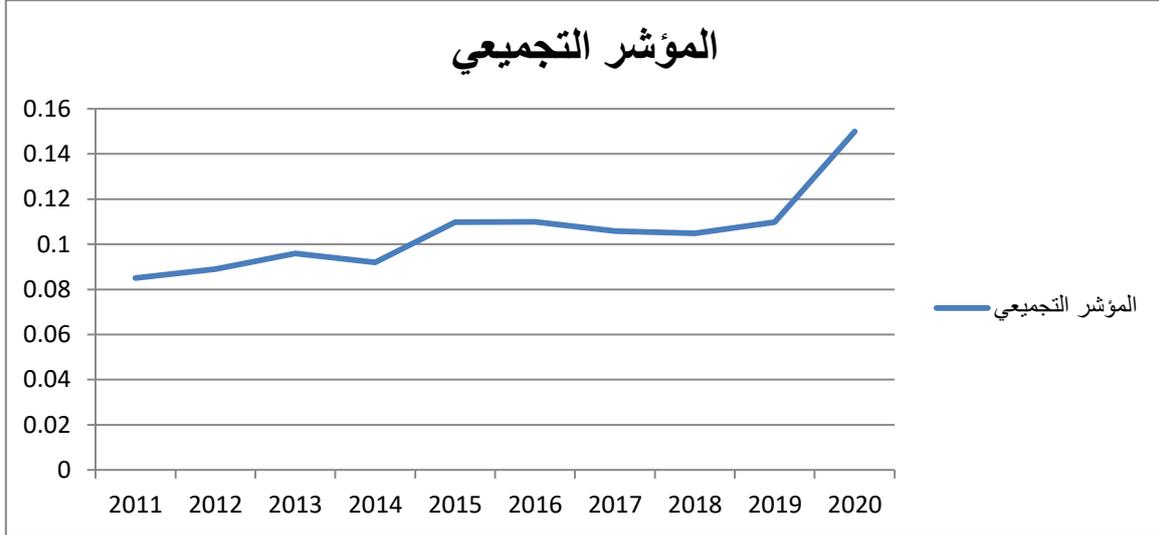
#### الجدول (8) يوضح حساب الية المؤشر التجميحي من سنة (2011-2020)

السنة	المؤشر التجميحي
2011	0.085
2012	0.089
2013	0.096
2014	0.092
2015	0.1098
2016	0.11
2017	0.1058
2018	0.1048
2019	0.1098
2020	0.15

المصدر : اعداد الباحثة

## شكل (13)

يوضح الية المؤشر التجميحي للمدة من (2011-2020)



المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول (8) السابق.

## المبحث الثاني - الفقر في العراق

## اولاً: نظرة عامة

لم يأخذ موضوع الفقر بالاهتمام الكبير جداً طيلة العقود الماضية فلقد كانت الاوضاع في الثمانينات والتسعينات سيئة جداً اذ ادى ذلك الى الانخفاض في مستوى المعيشة والى زيادة نسبة الفقر في العراق لا سيما بعد عام (2003) فلقد برزت ظاهرة الارهاب والعنف الطائفي والتهجير وتدمير البنى التحتية والوضع الامني المتدهور وانتشار الفساد الاداري والمالي والاعباء المالية الخاصة بالتجهيزات العسكرية وبالأخص بعد سقوط مدينة الموصل عام 2014 بيد التنظيمات الارهابية وبروز ظاهرة النازحين مما خلفت هذه الاحداث اثار سلبية على الواقع العراقي، وازدياد التفاوت في توزيع الدخل وهذا ادى الى اتساع ظاهرة الفقر في العراق، والى التغيير الكثير في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومنها تردي مستوى الاجور والرواتب بحيث اصبح هناك انخفاض في مستويات معيشة الافراد فضلاً عن لذلك ان مستويات الدخل في القطاع العام تبلغ مساهمتها (45%) من دخول الاسر بعد عام 2003 اذا ما قورنت بالسنوات السابقة قبل عام 2003 التي لم تصل نسبتها الى (25%)<sup>(1)</sup> ومن ثم فلقد انخفضت نسبة الافراد التي يعيشون تحت خط الفقر عما كان عليه قبل عام 2003، بدأت ظاهرة الفقر تتفاقم في العراق منذ ثمانينات القرن العشرين نتيجة الازمات والعقوبات الاقتصادية والحروب التي ادت الى تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية في العراق، والحقيقة ان جذور الفقر تختلف عن جذوره في اية دولة اخرى اذ ان سبب تاصلها لا يرجع الى ضعف الامكانيات والموارد المادية للدولة، بل يرجع الى الحروب المتصلة وسيطرة النظم الحاكمة على موارد الدولة وعدم توزيعها بعدالة وانعدام الاستراتيجيات الكفيلة بمعالجة الفقر سوء ادارة الموارد المالية.

ويعد الفقر مشكلة انسانية بدأت مع بدء تزام الانسان على موارد الطبيعة الا انها تتفاوت من مجتمع الى اخر حسب تفاوت المتغيرات الاقتصادية المعيشية. وايضا ظاهرة ومشكلة اجتماعية واقتصادية خطيرة، ولها جوانب سياسية واقتصادية وثقافية وبيئية، واهم الاثار الاقتصادية والسياسة والاجتماعية التي تركها الفقر هي:

(1) محمد حسن رشم وآخرون، ظاهرة الفقر في العراق والبيات معالجتها، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة المثنى، العراق، محافظة المثنى، حالة دراسية، المجلد 28، العدد 1، ص 382

- 1- انتشار الامراض والابوئة بسبب النقص الحاصل في الغذاء والافتقار للعناية الصحية.
- 2- زيادة معدلات العاطلين عن العمل وتقصي ظاهرة البطالة.
- 3- زيادة حالات سوء التغذية الحاد والعام والمزمن وخصوصا للاطفال.

وهو ايضا حالة من الحرمان تنعكس في انخفاض استهلاك الغذاء وتدهور المستوى التعليمي والصحي وانعدام الاصول الراسمالية والمدخرات، وان نسبة الفقر في العراق تتفاوت من منطقة الى اخرى كما انها تتفاوت بين المناطق الحضرية والريفية، فهي تكون اكثر نسبة في الريف منها في الحضر.

تعد البيانات المتعلقة بالمستوى المعيشي للافراد والاسر في العراق قليلة جدا خاصة تلك البيانات التي تتعلق بمستويات الاستهلاك او الدخل، ويمكن من خلال ذلك اعطاء صورة واضحة عن حالة الفقراء واوضاعهم المعيشية، وان السبب يعود في ذلك الى عدم اجراء المسوحات الاسرية الدورية التي تكشف لنا عن نمط الاستهلاك والانفاق ومستوى رفاهية الاسرة او طبيعة دخلها وظروف السكن للاسرة واخر المسوحات الاسرية في العراق.

ان قلة هذه البيانات ستعرقل قياس الفقر في العراق من جانب مفهوم الدخل او القدرة، لذا لجأت الباحثة الى دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن من خلالها التعرف على طبيعة الاحوال المعيشية في العراق وجوانب الفقر الموجودة وقد تم تقسيم المؤشرات الى اقتصادية واخرى اجتماعية ، وحيث اتجه العراق نحو السياسات التي تتعلق بمحور التنمية الاجتماعية وتوفير الخدمات المجانية لفئات الدخل المحدود، حيث اتجهت الدولة بتوفير بعض الخدمات للمواطنين مثل خدمات الصحة والتعليم ودعم السلع والمواد الغذائية الرئيسية والغرض من هذا هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لعموم افراد المجتمع العراقي<sup>(1)</sup>.

اذ يواجه الاقتصاد العراقي ضغوطا هيكلية منذ عقد الثمانينات من القرن الماضي، سرعان ما تحولت هذه الى ازمة اقتصادية للظروف الصعبة التي عاشها من حروب وحصار اقتصادي انتهت بوضع اقتصادي معيشي سيء نتج عنه الكثير من الازمات لا سيما الاجتماعية وتتفاقم ظاهرة مشكلة الفقر ، والدعوة الى برامج الاصلاح الاقتصادي والتحول الاقتصادي باتجاه السوق، علما ان الظروف

(1) أحمد حميد حمادي، تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والاستراتيجية الوطنية المقترحة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الأنبار، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 7 ، العدد13، 2015.

غير الطبيعية التي خلقتها الحروب والازمات شكلت عاملا اضافيا يساهم في زيادة حدة التفاوت في المستوى المعاشي للأفراد وتوزيع الدخل، ان تاثير الازمة الاخيرة في الافراد كانت داخل المجتمع تبعا للمستوى الاقتصادي والمعاشي لهم وتبعا لمستويات دخولهم ورافق الحروب والازمات المتنوعة التي مر بها البلد موجات من التضخم والارتفاع في المستوى العام للأسعار وهبوط في معدل ومستوى الانتاج ومن ثم انخفاض في حجم المعروض السلعي، وتحولت كل هذه الى مزايا لأصحاب الثروات والملكيات فساهمت في زيادة موارهم، وانعكست باثار سلبية لأصحاب الدخل المحدود حيث جعلها تلامس الفقراء او تحته.

وتعتمد نسبة كبيرة من السكان على الاعانات الغذائية، والدعم الحكومي في الاسعار للسلع الاساسية، لان السوق لايعمل بانتظام، والاقتصاد لايعمل على اساس مبادئ السوق بشكل مستقر وعقلاني، وسوق العمل يعاني من الضغوط الكبيرة بسبب الوضع الامني وغير ذلك .

ان توزيع الفقراء يتباين بين الحضر والريف ففي الوقت الذي يسكن فيه حوالي ثلثي السكان في الحضر فان نصف عدد الفقراء يوجدون في الريف مما يكشف ان اوضاع الريف الاقتصادية والاجتماعية تعد بيئة مموّلة للفقير، حيث يبلغ معدل النمو السكاني (3.5%) سنويا في الريف مقابل (2.7%) سنويا في الحضر، وتتركز الانشطة الاقتصادية للفقراء في الريف نحو الزراعة والصيد والغابات ويمتهنون مهنا لا تتطلب مهارة وتعليم عاليين كالحرف اليدوية كما يعمل ما يقارب (56%) من العاملين بعمر 10 سنوات بدون اجر وغالبيتهم من النساء<sup>(1)</sup>.

وعلى الرغم من ان الريف اكثر فقرا من الحضر واعلى نموا في السكان لكن الموازنة الاستثمارية لا تزال تؤثر الحضر على الريف، ومن المتوقع ان تزداد نسبة الفقر في الريف مع استمرار الجفاف وانخفاض الحصة المائية في العراق من مياه نهري دجلة والفرات وعدم وجود سياسة مائية متناسبة مع خطورة التحديات حيث ظهرت بوادر نزوح جماعي من بعض مناطق متعددة، ومن جهة اخرى فان طبيعة القطاع الزراعي وتخلفه ومجموعة المشكلات المرتبطة بالادارة الزراعية وانظمة الري والتسويق كلها قد تلغي الاثار الايجابية التي يمكن ان تحدثها سياسة خفض الفقر.

(1) عبد المنعم سيد علي، البناء الاقتصادي العراقي – الاسس والمقومات – القيود والتحديات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، 2009، ص95.

ولكل هذه الاسباب يكون اعتماد المنطق الاقتصادي في ظاهرة الفقر، والذي يبني في اعتماد مفهوم فقر الدخل واحتساب خطوط الفقر على هذا الاساس يكون غير مناسب، حيث ان خصائص الفقر في العراق اكثر تداخلا وتعقيدا ولا تتعلق كثيرا بالموارد الاقتصادية بل بعوامل اخرى مرتبطة بخصائص المرحلة الانتقالية والتدهور الحاصل في الخدمات والمؤسسات والاضطراب الذي يعانيه المجتمع العراقي .

كما ان تشخيص حالة الفقر نتيجة للظروف التي شهدتها العراق واعتماد سياسات اقتصادية غير صائبة ادت الى الحالة التي اصبح فيها العراق يعاني من كافة اشكال الفقر والحرمان الاجتماعي والاقتصادي، اذ ان عامة الفقراء مهمشون فهم باقون بلا ضمان اجتماعي كافي يفي باحتياجاتهم الضرورية، ويعد القضاء على الفقر ضرورة اقتصادية وسياسية فضلا عن انها ضرورة اخلاقية لذلك بادرت الحكومة العراقية باجراء العديد من برامج التخفيف من الفقر منها برامج الحماية الاجتماعية لحماية الفقراء الا انه لم يكن فاعلا وشاملا ليشمل من يحتاجون الى ذلك النظام فعلا، والبطاقة التموينية والقروض للمشروعات الصغيرة.

### ثانيا :تحليل واقع الفقر في العراق

يرى الاقتصاديون ان الانفجار السكاني هو احد السمات المميزة للدول النامية ويعد مظهرا من مظاهر التخلف وهم بهذا الصدد يتخذون موقفا يكاد ان يكون موحدا من مسالة السكان وعلاقتها بالفقر والتخلف، فهم يميلون لاعتبار زيادة السكان سببا اكثر مما هي نتيجة للتخلف وقد يكون التأثير هذا مرهونا الى حد ما بطبيعة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعيشها البلد، فعندما تتوافر البيئة المناسبة سيكون لحجم السكان دورا ايجابيا وفعالا في عملية النمو والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وهذا الدور الايجابي لحجم السكان يرتبط بمدى استعمال السياسات الاجتماعية والاقتصادية السليمة، اذ ان من الممكن ان يتحول الدور الايجابي الى سلبي ومن ثم تتفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ويمكن القول اننا باستطاعتنا ان نحيط بصورة او اخرى بمشكلة الفقر في العراق من خلال دراستنا للخصائص الديموغرافية للسكان وما يرتبط به من مؤشرات مالية واقتصادية واجتماعية.

#### 1-نسبة الفقر

اظهرت التقارير ان نسبة الفقر في العراق بلغت 22% في عام 2011 وان الفقر يتركز في الريف بصورة اكثرمن الحضر حيث ان نسبة الفقر تزيد على ثلاثة امثال ما هي عليه في الحضر، في حين

أكدت الاعداد لاستراتيجية الدعم للفئات الفقيرة وتحسن متطلبات العيش في مجال الصحة والتعليم والسكن وان ارتفاع نسبة الفقر يعود الى اسباب عدة منها تداعيات جائحة كورونا خلال سنة 2020 و2021 وتوقف الانشطة الاقتصادية بالاضافة الى الازمة الاقتصادية نتيجة خفض اسعار النفط وتوقف المشروعات والدليل هو الجدول (9):

### الجدول (9)

#### يوضح خط الفقر ونسبة الفقر في العراق للمدة (2010-2020)

السنة	خط الفقر (الف دينار)	نسبة الفقر %
2011	120000	22
2012	130000	18.7
2013	130000	18.9
2014	130000	22.5
2015	150000	29
2016	150000	30
2017	150000	22.5
2018	150000	22
2019	150000	22.5
2020	150000	23

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء، النشرة

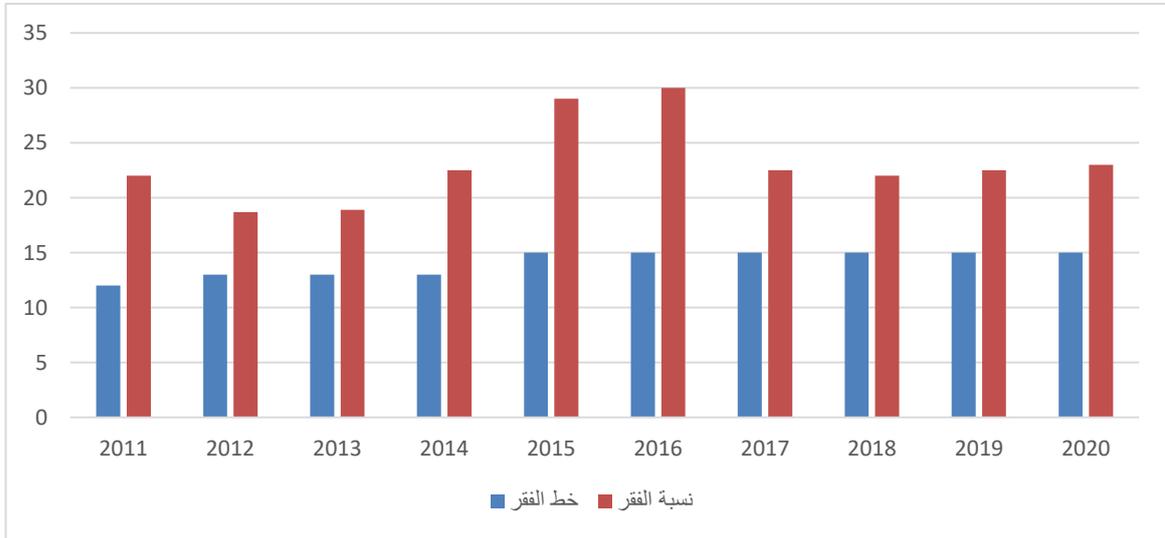
الاحصائية السنوية (2011-2020).

من الجدول (9) نلاحظ ان نسبة الفقر في العراق بلغت في عام 2011 (22%) فلقد انخفضت في عام 2012 (18.7%) واستمرت بالانخفاض حتى عام 2013 وذلك بسبب تطبيق استراتيجية التخفيف من الفقر حيث بلغت النسبة (18.9%) بحسب تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء بلغ عدد الفقراء (6317100) الف فردا وازدادت سرعة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي اذ ساهم النمو الاقتصادي في الحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة وسجلت انجازات في مجالات عدة كايجاد فرص عمل لغالبية السكان، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وزيادة مفردات البطاقة التموينية، اما في عام 2014 ارتفعت النسبة الى (22.5) وعدد الفقراء ارتفع الى (8101680) الف فردا والسبب في ذلك يعود الى تردي الوضع الامني وخروج الكثير من المناطق والمحافظات عن سيطرة الحكومة المركزية ووقوعها تحت سيطرة النظام الارهابي ونزوح الملايين من ابناء الشعب العراقي، ومن ثم استمرت النسبة

بالارتقاء حتى عام 2016 اذ بلغت (30%) ويعود هذا الارتقاء الكبير في نسبة الفقر لتدهور الوضع الاقتصادي الذي خلفه الوضع الامني، وعدم امكانية الوصول الى الحصص الغذائية من البطاقة التموينية وارتفاع معدلات البطالة وضعف شبكة الحماية الاجتماعية كل ذلك ادى الى وقوع الكثير من العوائل العراقية تحت خط الفقر وبعض النازحين ممن وقعوا في دائرة الفقر سبب ذلك يعود الى فقدانهم مصادر معيشتهم في المناطق التي نزحو منها، وقد بلغ عدد النازحين في عام 2016 الى (3.2) مليون نازح واغلبهم من الاطفال والنساء، وهم يعيشون في اوضاع متردية من مأكل ومسكن بسبب ارتفاع اعداد النازحين التي اصبحت ضغطا على المناطق التي نزحو اليها، مما ولد زخما وضغطا متزايدا على الخدمات بكافة انواعها من كهرباء ومياه ومدارس وغيرها، وبعد عام 2016 والتحسين الملموس في الاوضاع الامنية وعودة اغلب النازحين الى مناطقهم ادى الى تغير ايجابي في نسبة الفقر حيث بلغت (22%) في عام 2018 ومن ثم ازدادت في عام 2019 و2020 بسبب الاوضاع الاقتصادية التي يمر بها البلد كجائحة كورونا ومنع التجوال وتعطل الاعمال وغلق المدارس وتوقف المشاريع والتضخم وارتفاع الاسعار محليا ودوليا.

## شكل (14)

## يوضح خط ونسبة الفقر في العراق للمدة (2010-2020)



المصدر: اعداد الباحثة اعتماد على بيانات الجدول (9) السابق

## 2- التعليم

يعد التعليم من المؤشرات المهمة وان دراسة الانفاق على التعليم ومتابعة اهميته تعد ضرورة قصوى تكشف في عقلانية التصرف بالموارد الاقتصادية المتاحة، لان العوامل الاقتصادية تؤدي دورا مهما في التأثير في المستوى التعليمي من خلال تسرب التلاميذ عن الدراسة وعدم العودة اليها، والتسرب ليس ظاهرة خاصة بالتعليم والتربية فحسب وانما هي ظاهرة اجتماعية بالمعنى الواسع تمتد جذورها بالنظام التعليمي كله، كما تمتد بالنظام الاقتصادي والتركيب الاجتماعي، وان نقص التعليم تعد احد خصائص الفقر انطلاقا من ان ضعف نوعية وجودة التعليم تكون فرصة لزيادة الفقر من خلال ارتفاع نسبة الامية والتسرب، وان عدم التوافق بين سوق العمل ومخرجات التعليم ادى الى ضعف انتاجية العمل واختلال هيكل الاجور الحقيقية للسكان مما يضعف من العوائد الاجتماعية والاقتصادية للتعليم<sup>(1)</sup> والجدول (10) الاتي خير ما يصور لنا ذلك.

## الجدول(10)

## يوضح الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العام

السنة	الانفاق على التعليم (مليار دينار)	الانفاق العام (مليار دينار)	الانفاق على التعليم الى اجمالي الانفاق العام %
2011	138.4	78758	0.17
2012	150.6	90375	0.16
2013	164.0	119128	0.13
2014	167.5	83556	0.20
2015	171.9	703971	0.02
2016	106.7	67067	0.15
2017	127.9	75490	0.17
2018	131.3	80873	0.16
2019	144.5	111723	0.13
2020	154.7	76082	0.20

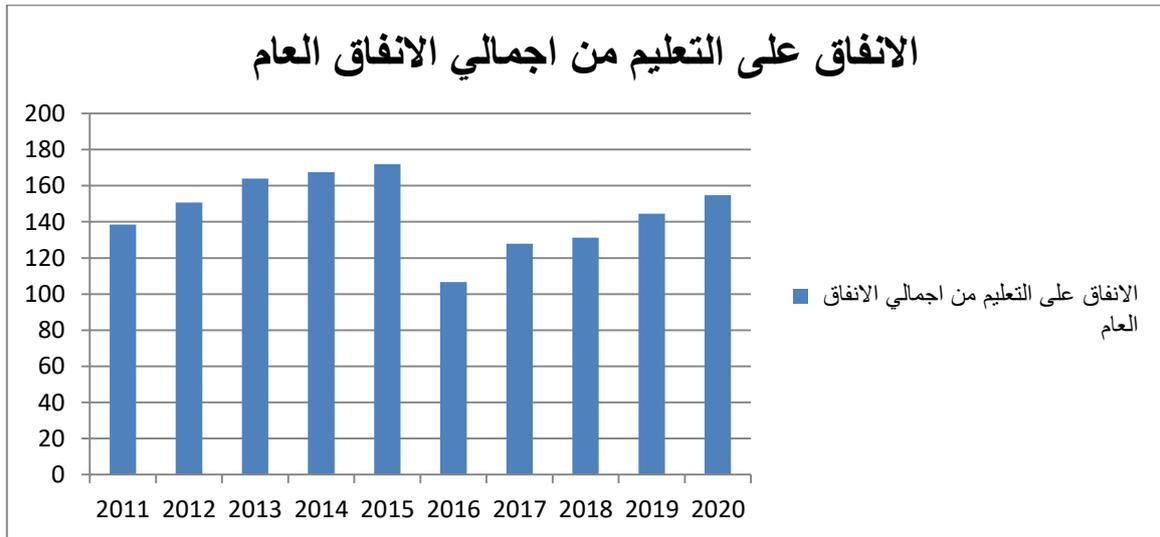
المصدر: البنك المركزي العراقي، المجموعات الاحصائية السنوية.

(1). م.د نادبة مهدي عبد القادر واخرون، الفقر والتعليم في العراق، جامعة ديالى، كلية الادرة والاقتصاد، 2015

نلاحظ من خلال بيانات الجدول (10) ان الانفاق على التعليم في عام 2011 بلغ (138.4) مليون دينار، واستمر مؤشر التعليم بالازدياد حتى عام 2015 حيث بلغت (171.9) مليون دينار، وذلك بسبب نظام التعليم السليم والزيادة في التخصيصات المالية لقطاع التعليم في موازنة الحكومة نتيجة زيادة الإيرادات النفطية الناتجة عن زيادة اسعار النفط بعد انخفاضها، اما في عام 2016 انخفض مؤشر الانفاق على التعليم حيث بلغ (106.7) مليون دينار وهو بهذا يشكل انخفاض نسبة التعليم وانحراف افراد المجتمع عن التعليم وعدم الخضوع اليه وقلة الوعي العام والامية التي يعززها نظام تعليمي غير فاعل واهمال الدور الحيوي للتربية والتعليم في العراق والافتقار للموارد الكافية لانشاء المدارس وعدم تضمينها في ميزانية التعليم والسياسات الخاطئة للتربية والتعليم والمناهج القديمة وغير الملائمة للتعليم الحقيقي، وبلغ الانفاق على التعليم في عام 2020 (154.7) مليون دينار وذلك بسبب الازدياد الاقتصادي والسياسية التي مر بها البلد في عام 2019 و2020 التي اثرت على التعليم وانحراف الافراد عن التعليم وعدم الاهتمام به واهماله من كل النواحي التي تؤدي الى رفع التعليم الى مستوى اعلى عما كان عليه وذلك ما نجده في الشكل (15).

### الشكل (15)

يوضح الانفاق على التعليم الى اجمالي الانفاق العام



المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (10)

## 3- الصحة

عندما يكون الفقر هو المرض تكاد ان تكون الصحة والفقر مترابطين على نحو لا يمكن تجزئته ففي معظم الاحوال تلازم المشاكل الصحية الفقراء اكثر من غيرهم ، ان تدهور الصحة ( المرض) يوقع الانسان في براثن للفقر باعتبار ان معالجته تلتهم جزء مقدر من الدخل وتنقص على حسب نوع ومضاعفات المرض ، لم يعد الفقر المادي هو السائد والمتحكم في صحة الاشخاص فحسب بل اصبح ظاهرة اكثر انتشارا وتأثيرا على الصحة، وان الفقر يعد اكثر من مجرد الافتقار الى الدخل والموارد او ضمان مصدر رزق مستدام حيث ان مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية وانحسار امكانية الحصول على التعليم والخدمات الاساسية، فلقد الفت العقوبات الاقتصادية على العراق خلال عقد التسعينات بظلالها على تخلف الواقع الصحي وزيادة وفيات الاطفال وانتشار الامراض، وقلة المراكز الصحية وهي وان وجدت فان كمية الدواء فيها قليل لا يفي بحاجة المجتمع العراقي الذي تسوده البطالة والفقر ومعاناة انخفاض الدخل الحقيقي<sup>(1)</sup> ويعد ذلك واضحا في الجدول(11) الاتي .

## الجدول (11)

## يوضح الانفاق على الصحة الى اجمالي الانفاق العام

السنة	الانفاق على الصحة (مليار دينار)	الانفاق على الصحة الى اجمالي الانفاق العام %
2011	148.3	0.18
2012	157.3	0.17
2013	164.6	0.14
2014	168.6	0.20
2015	173.0	0.02
2016	116.0	0.17
2017	117.2	0.16
2018	119.7	0.15
2019	123.1	0.11
2020	131.2	0.17

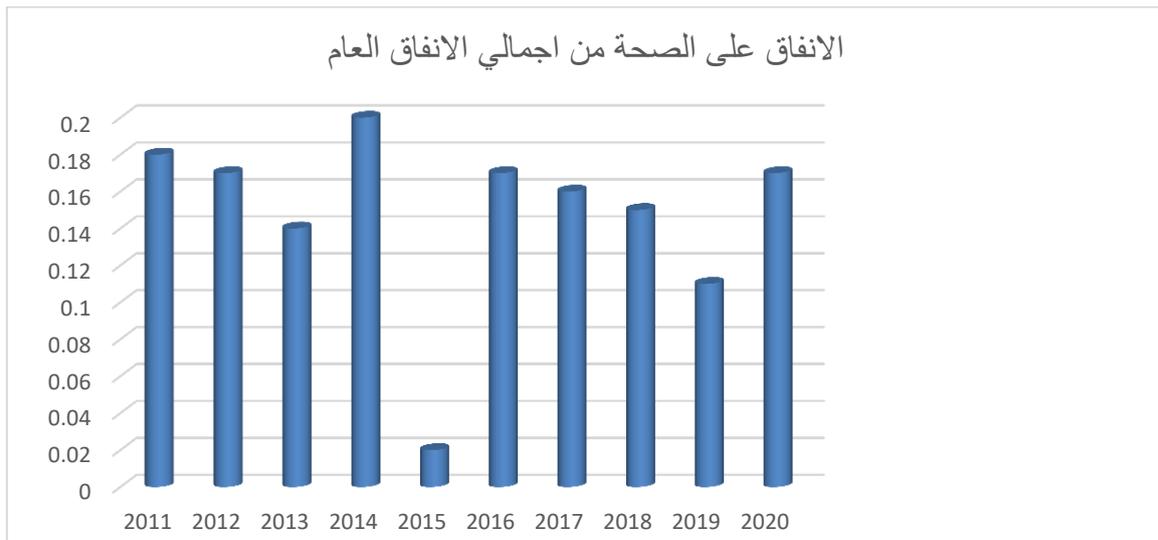
(1) أ.م.د عمرو هاشم محمد، فاعلية السياسة المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق ، مجلة علمية محكمة فصلية، الجامعة المستنصرية، العدد49، 2021.

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية المنشرات الاحصائية السنوية(2011-2020).

نلاحظ من خلال الجدول (11) اعلاه ان مؤشر الصحة في عام 2011 بلغ (148.3مليون دينار) بعد ذلك بدا هذا المؤشر بالزيادة حتى العام 2015 اذ بلغ الانفاق (173.0مليار دينار)، وذلك لاهتمام الحكومة بالنهوض بالقطاع الصحي وتقديم الخدمات الصحية الكافية الى كافة فئات المجتمع، وانخفض مؤشر الصحة في عام 2016 ليبلغ (116.0مليار دينار) وهنا يعكس عدم اهتمام الدولة بالقطاع الصحي وقلة المراكز الصحية والتي ان وجدت فان كمية الدواء فيها قليل لا تفي بحاجة المجتمع العراقي الذي تسوده البطالة والفقير ومعاناة انخفاض الدخل الحقيقي لموظفي القطاع العام والذي لا يكفي للوفاء بمتطلبات الغذاء للاسر العراقية، ومن ثم فلقد ازداد مؤشر الصحة في عام 2020 ليبلغ (131.2مليار دينار)، وبلغت نسبة مؤشر الصحة من اجمالي الانفاق العام في عام 2020 (0.17)، وبشكل عام نلاحظ ضعف نسبة الانفاق على الصحة من مجمل الانفاق العام حالها حال بقية المؤشرات الحياتية في العراق نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وعدم وضع الخطط الاقتصادية والتنموية الطموحة بأسلوب علمي واقعي يلبي حاجات الناس وان كان هناك تذبذب في الإيرادات العامة.

### الشكل (16)

يوضح الانفاق على الصحة الى اجمالي الانفاق العام



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(11)

#### 4- متوسط نصيب الفرد من الانفاق العام

يقصد بالانفاق هو ما تنفقه الدولة والسلطات العامة الاخرى في مختلف حقوق النشاط الانساني ويصرف من موازنة الدولة العامة والموازنات الملحقة وحسابات الخزينة العامة، ويقصد به ايضا المبالغ النقدية التي تصدر عن القطاع العام بهدف تحقيق النفع العام.

ويشار الى متوسط نصيب الفرد من اجمالي الانفاق العام على انه مؤشر اقتصادي يقيس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما واثرها الاجتماعي والمعيشي

### الجدول (12)

#### يوضح متوسط نصيب الفرد من الانفاق العام للمدة (2011-2020)

السنة	متوسط نصيب الفرد من الانفاق العام (مليار دينار)	نسبة التغير السنوي %	الانفاق العام (مليار دينار)	نسبة التغير السنوي %
2011	6359.6	-	78758	-
2012	7167.7	12.70	90375	14.75
2013	2156.6	(69.9)	119128	31.81
2014	2020.2	(6.32)	83556	(29.86)
2015	5.6	(99.72)	703971	742.5
2016	5.2	(7.14)	67067	(90.47)
2017	6.1	17.30	75490	12.55
2018	6.69	9.67	80873	0.07
2019	6.72	0.44	111723	38.14
2020	4.95	(26.33)	76082	(32.90)
معدل النمو المركب	(50.121)		(0.345)	

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير الاحصائية السنوية للسنوات محل الدراسة

ملاحظة: الارقام في داخل الاقواس تمثل اشارة سالبة

حساب معدل النمو السنوي المركب وفق الصيغة الاتية

$$R = \left\{ n - 1 \frac{\sqrt[n]{xt}}{\sqrt[n]{x0}} - 1 \right\} \times 100$$

R = معدل النمو المركب،  $X_t$  = قيمة المتغير في السنة الاخيرة،  $X_0$  = قيمة المتغير في السنة الاولى،  $n$  = عدد السنوات .  
اذ ان

نلاحظ في هذا الجدول (12) ان متوسط نصيب الفرد بلغ في سنة 2011 بلغ (6359.6 مليار دينار) وبعدها ارتفع في سنة 2012 الى (7167.7 مليار دينار) بسبب الانجازات العديدة التي حققتها الحكومة في مجالات عدة كزيادة مفردات البطاقة التموينية وتحسين مستويات المعيشة مما ادى الى نمو نصيب الفرد من الانفاق العام وساهم هذا النمو في مساعدة الطبقة الفقيرة وتحسين نسبي بمستوى معيشتهم ، اذ انخفض في سنة 2014 الى (2020.2 مليار دينار) وذلك بسبب الوضع الامني ونزوح الملايين من ابناء الشعب العراقي حيث قل الدخل لدى فئات المجتمع بسبب خروج الكثير من المناطق والمحافظات عن سيطرة الحكومة وعدم توفير الاحتياجات الضرورية لدى فئات المجتمع من الماكل والمشرب والملبس، واستمر الانخفاض الى سنة 2019 و2020 ليبلغ (4.95، 6.72 مليار دينار) بمعدل نمو مركب قدره (50.121) وذلك بسبب جائحة كورونا وحظر التجوال الذي فرض على سكان المجتمع وعدم خروج الناس لتلبية اعمالهم وتوقف المشروعات كافة .

### 5- نسبة البطالة في العراق

ادت الزيادة في السكان الى زيادة نسبة الفقر بين الافراد العاطلين ودفعت الكثير منهم الى الهجرة الخارجية، وبذلك اصبحت البطالة واحدة من اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، نتيجة لضعف مستوى النشاط الانتاجي والاستثماري وتعطل اغلب المنشآت الصناعية وهجرة المزارعين من الريف الى المدينة نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي وفتح الحدود امام المنتجات الزراعية المستوردة، اذ يعد القطاع العام في العراق المشغل لحوالي ثلث قوة العمل، وتجدر الاشارة الى ان هذا القطاع لم يعد قادرا على استيعاب المزيد فعمدت الحكومة الى تخصيص حوالي نصف مليون درجة وظيفية في موازنة عام 2021 خلافا لتوصيات الورقة البيضاء التي انتقدت سياسات الحكومات السابقة فيما يتعلق بسياسة التوظيف والاجور والرواتب، وبالمقابل فان القطاع الخاص ليس جاهزا لاستيعاب الوافدين الجدد الى سوق العمل بسبب اهمال هذا القطاع وتهميشه وضرب نشاطاته الصناعية والزراعية والخدمية بالمنتج الاجنبي وفتح الحدود الخ من الاسباب، كما ان عدم قدرة سوق العمل على توفير المزيد من الفرص لاصحاب المؤهلات العالية ومن ثم عملهم في اعمال متواضعة يعني هدر واستنزاف للموارد، ومن هنا

يتضح ان التشريعات القانونية والسياسات والتعليمات الادارية والاجراءات الروتينية في عض معامل الدولة لا تزال تقيد حرية الاستثمار، لذا يتطلب اعادة النظر في تلك التشريعات وتكييفها وفقا لبيئة العمل في المحافظة والاهتمام بالمشاريع الاستراتيجية المهمة الصناعية والزراعية التي تساهم في استقطاب عدد كبير من العاطلين وتحجيم البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة لمواجهة اعداد القوى العاملة التي تتزايد باستمرار والتي في حال توفرها يمكن ان تخفف من حدة الفقر<sup>(1)</sup>.

### الجدول (13)

#### يوضح نسبة البطالة في العراق ونسب تغيرها

السنة	نسبة البطالة%	نسبة تغيرها
2011	8.12	-
2012	7.96	(1.97)
2013	9.26	16.33
2014	10.59	14.36
2015	10.72	1.22
2016	10.81	0.83
2017	13.02	20.44
2018	12.96	(0.46)
2019	12.86	(0.77)
2020	14.08	9.48
معدل النمو المركب	2.79	

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الثاني.

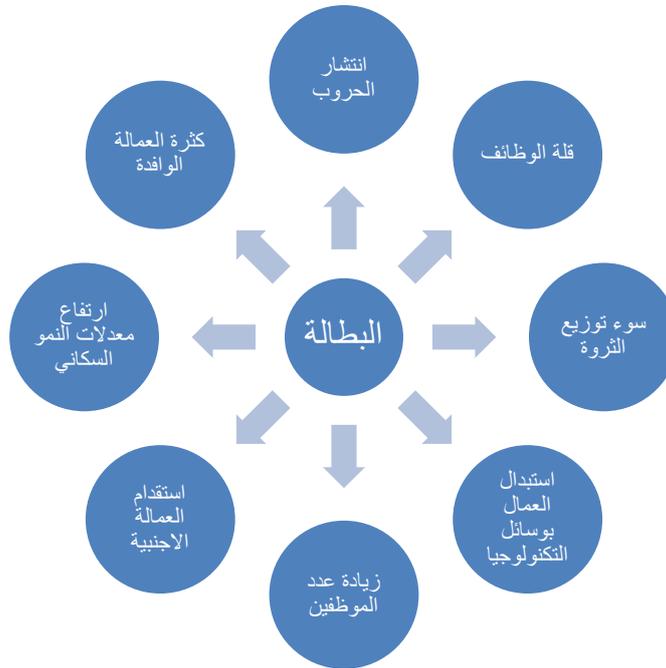
من خلال بيانات الجدول اعلاه نلاحظ ان نسبة البطالة في عام 2011 بلغت (8.12%) وانخفضت في عام 2012 (7.96%) بسبب قيام الحكومة ببعض الاجراءات التي كانت تهدف الى تخفيض نسبة البطالة ومن هذه الاجراءات هي قيامها بتشجيع المهجرين بالعودة الى منازلهم وتهيئة فرص عمل لهم بعد عودتهم وزيادة فرص العمل وقيام الدولة بتقديم القروض الى المواطنين من انشاء المشروعات الصغيرة ان ارتفاع نسبة البطالة في العراق للاعوام (2014-2016-2017) وذلك بسبب التنظيمات الارهابية

(1) حنان يونس حافظ، الافاق المستقبلية لمشروعات معالجة الفقر والبطالة في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، كلية الادرة والاقتصاد، العدد 133، 2022.

وازدیاد التفاوت في توزيع الدخل وانخفاض في مستويات معيشة الافراد والى تغيير كثير في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية حيث بلغت نسبة البطالة في هذه الاعوام (10.59%، 10.81%، 13.02%) على التوالي، اما في عام 2020 فقد ارتفعت نسبة البطالة (14.08%) نتيجة الانخفاض غير المسبوق في اسعار النفط الخام فضلا عن تفشي فايروس كورونا وحظر التجوال.

### الشكل (18)

#### يوضح اسباب البطالة في العراق



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على اسباب البطالة

#### ثالثا: اسباب الفقر في العراق

1- الاختلالات الهيكلية المتأصلة في الاقتصاد العراقي باعتباره اقتصادا ريعيا يعتمد في ايراداته على تصدير النفط حيث تمثل الصادرات النفطية (99%) من مجموع صادرات العراق وأن (85%) من مصادر موازناته نفطية ايضا ونسبة مساهمة النفط (60%) من مجموع الناتج المحلي الاجمالي ومعروف ان الايرادات النفطية تتعرض باستمرار الى تقلبات، وهذا يؤدي الى تدهور معدل دخل الفرد وانتشار ظاهرة الفقر والبطالة.

2- العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق في تسعينات القرن الماضي والتي استمرت لقراءة ثلاثة عشرة عاما والتي انهكت الاقتصاد العراقي وفاقت ازمة الفقر فيه اذ تدهورت الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتراجعت بشكل حاد الاوضاع المعيشية والحياتية الامر الذي وسع الفجوة بين الاغنياء والفقراء، ووقع الضرر على الفئات الدنيا وعلى الفئات ذات الدخل المحدود.

3- انتشار الجهل والامية حيث بلغت نسبة الامية 13% وبلغ عدد الاميين (5.33) مليون امي، الذي شمل قطاعات واسعة من الشباب والنساء الذين تركوا الدراسة اما لغرض اكمال الخدمة العسكرية بالنسبة للشباب وكذلك سيطرة النظرة الخاطئة من عدم جدوائية الدراسة ونيل الشهادات العلمية مما افرز العديد من الشباب الذين لايمتلكون الشهادات العلمية التي تمكنهم من الحصول على الوظائف وتأمين مصادر العيش لهم ولعوائلهم<sup>(1)</sup>.

4- تغشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي الذي بات يزعزع كيان الدولة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تتمثل بالاختلاسات الضخمة التي تاخذ من المال العام وتذهب الى الحسابات الشخصية للمسؤولين الحكوميين وبالتالي تركز الاموال الضخمة في ايد فئة قليلة من المجتمع وتعرض العراق الى ديون حوالي اكثر من 100 مليار دولار، وحرمان الكثير من الناس من الخدمات الضرورية من الماء والكهرباء والمشتقات النفطية على انواعها.

5- تدهور الاوضاع الامنية وبروز ظاهرة التهجير الطائفي بعد التغيير في عام 2003 والذي شمل عدد كبير من العوائل العراقية قدرت بحوالي 2.2 مليون عائلة، من شتى الطوائف وفي مناطق مختلفة من العراق تسبب ذلك بمعاناة كبيرة وقاسية لتلك العوائل، وبالتالي زيادة نسبة الفقر بعد ان خسرت تلك العوائل من اغراض ومنازل وممتلكات اخرى، واستوطنوا الخيام التي نصبت لهم في الاماكن بعيدين عن كل مصادر الخدمات ومستلزمات العيش مما اوجد كوارث انسانية تهدد تلك العوائل.

6- تركيز الحكومة العراقية على النواحي العسكرية والامنية واهمال المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع من غلاء الاسعار بصورة عامة وصعوبة الحصول على الوظائف، وكذلك انهيار الصناعة الوطنية الذي اصاب الكثير من المصانع والمعامل بالشلل نتيجة منافسة الكثير من البضائع الاجنبية التي غزت الاسواق العراقية.

(1) خضير عباس احمد الندوي، الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية الى مازق اجتماعي وسياسي، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد4، 2020.

- 7- تحول مناطق في العراق من مناطق زراعية منتجة الى اراض صحراوية قاحلة مما دفع الناس الى الهجرة الى المدن التي لا تستطيع استيعاب هذه الاعداد الهائلة من الايدي العاملة.
- 8- الانخفاض الكبير في اسعار النفط منذ منتصف عام 2014 الى 50% وتوقف تنفيذ مئات المشاريع في مختلف المحافظات بسبب قلة الايرادات المتأتية من التصدير، فاقم من مشكلة الفقر بسبب فقدان الكثير من العاملين لتلك المشاريع لفرص العمل.
- 9- تداعيات الاحتلال الامريكي للعراق، ان حجم الدمار والتخريب التي تعرضت له البنية التحتية للاقتصاد العراقي بلغ حوالي 40% على مدى السنوات الماضية، وما تبعها من عقوبات اقتصادية متعاقبة الحقت المزيد من الدمار والتخريب في اقتصاد العراق.
- 10- ظاهرة التضخم في العراق هي ظاهرة مركبة بالرغم من ان مسببات التضخم قد زالت ومن اهم هذه المسببات هي رفع العقوبات الدولية، واستئناف تصدير النفط، واستقلالية البنك المركزي واصبح له دور مهم في التصدي للمشكلات الاقتصادية بسياساته وادواته النقدية، وان ظاهرة التضخم بدأت في بداية السبعينات من القرن الماضي نتيجة ارتفاع العوائد النفطية وازدياد عرض النقد، ثم ارتبطت الاسباب النقدية مع الاسباب الهيكلية خلال الثمانينات نتيجة الحرب العراقية الايرانية التي احدثت زيادة واضحة للعملة في التداول، وقد تعاضمت الاسباب الهيكلية خلال عقد التسعينات نظرا لتزامن حالة التضخم والركود بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة للنظام السابق والتي تعمقت واتسع اثرها بعد احداث عام 2003، واتضح لنا ان سبب ارتفاع التضخم هو استمرار الاعتماد على القطاع النفطي وتمويل الانفاق الحكومي بعائدات النفط مما اسهم في زيادة حجم الكتلة النقدية في التداول في الوقت الذي لا زالت القطاعات السلعية تعيش في حالة تخلف بسبب سوء التخطيط والادارة.

### الجدول (14)

#### يوضح معدلات التضخم في العراق للمدة (2011-2020)

السنوات	معدل التضخم السنوي %	نسبة التغير السنوي %
2011	5.6	-
2012	6.1	8.9
2013	1.9	(68.8)
2014	2.2	15.8

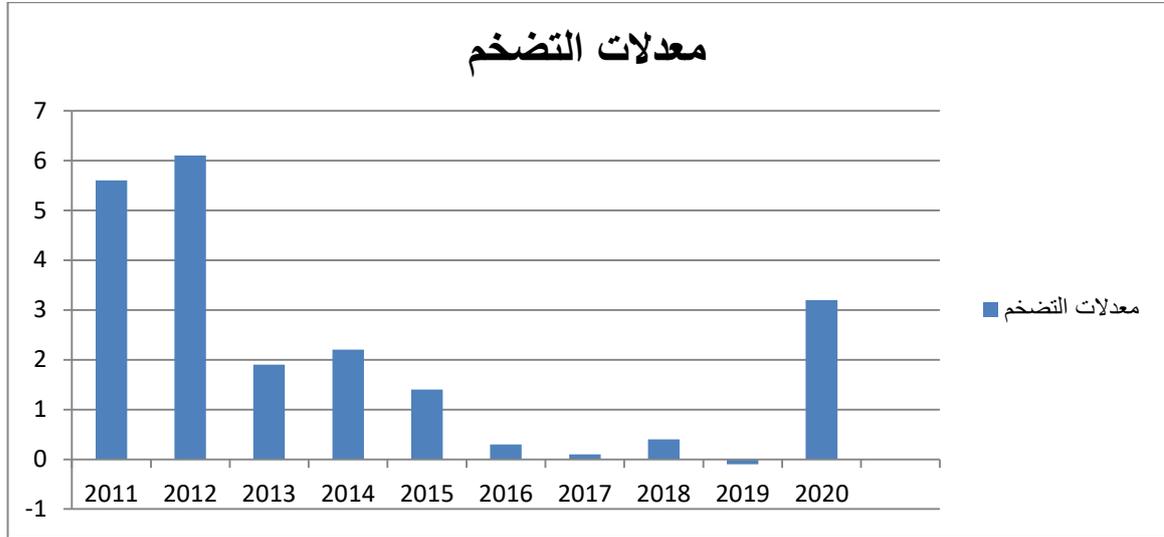
2015	1.4	(36.4)
2016	0.3	(78.6)
2017	0.1	(66.7)
2018	0.4	300
2019	(0.1)	(50)
2020	3.2	(3.3)
معدل النمو المركب	(5.442)	

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية

من خلال الجدول (14) نلاحظ ان معدل التضخم السنوي في عام 2011 بلغ (5.6) وارتفع الى (6.1) في عام 2012 بتغير سنوي مقداره (8.9) لكنه انخفض في عام 2013 اذ بلغ (1.9) بسبب عدم وجود ضغوط تضخمية مفرطة اذ كانت معدلات التضخم في اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية تحت السيطرة، وارتفع معدل التضخم الى (2.2) في عام 2014 بسبب مساهمة بعض العوامل في تحقيق معدلات تضخم مقبولة، اما في عام 2015 انخفض معدل التضخم الى (1.4) بالرغم من الازمة المالية والاقتصادية والظروف الامنية التي عصفت بالعراق من مواجهة التنظيم الارهابي وما رافقها من انخفاض في اسعار النفط العالمية وتراجع ايرادات الموازنة العامة، اما في عام 2016 و2017 انخفض معدل التضخم بسبب دور السياسة النقدية التي اتبعتها وما حققته في ظل الوضع الراهن المتمثل بحالة الركود، واستمرار نجاح ادوات السياسة النقدية لمعالجة التضخم وتحقيق الاستقرار، وفي عام 2019 سجل معدل التضخم انخفاضا ساليا بلغ (0.1) وذلك بسبب نجاح السياسات النقدية بالحد من الانفاق الاستهلاكي وايقاف التعيينات والتخصيصات المالية من الموازنة العامة، وارتفع معدل التضخم السنوي في عام 2020 الى (3.2) وذلك بسبب ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية مما ادى الى حالة من الركود في الاسواق المحلية ودفع المواطنين الى شراء احتياجاتهم الضرورية خوفا من تأثرها بسعر الصرف مما ادى الى ارتفاع اسعار هذه السلع باكثر من (20%)، كما ان السوق العراقية تتأثر بارتفاع سعر الدولار بسبب جشع بعض التجار الذين يستفيدون من الازمات بقصد رفع اسعار السلع مستغلين غياب تدخل الدولة والجهات الرقابية على السوق

## الشكل (20)

## يوضح معدلات التضخم للمدة (2011-2020)



## رابعاً: اثار الفقر في العراق

## 1-الاثار الاجتماعية والديموغرافية للفقر

يرتبط الفقر ارتباطاً وثيقاً بالعوامل الاجتماعية والديموغرافية، فالخصوبة المنخفضة تعمل على تخفيض معدلات الزيادة الطبيعية للسكان وفي نفس الوقت تعمل على تحسين توزيع الدخل، وتشير الدراسات ان تناقص معدل الخصوبة الكلي الى (4) طفل لكل امرأة يسهم في تخفيض فقر الدخل الى (7%) كما ان دخل الاسرة يتناقص كلما ازدادت معدلات الخصوبة بين افرادها، اذ بلغ معدل حجم الاسرة لفئة الفقراء في العراق عام 2012 (9.3) مقابل (6.3) للاسر غير الفقيرة وهذا التباين في حجم الاسرة للفقراء وغير الفقراء ينطبق على كل المحافظات، وكلما زاد معدل الاعالة كلما دل ذلك على ان هناك عددا اكبر من السكان يجب ان يعالوا بوسطة كل شخص في سن العمل وبالعكس، وان معدل الاعالة يعبر عن مدى العبء الذي يلقيه السكان في فئات عمرية معينة على باقي الفئات في المجتمع، وهناك اثر اخر وهو البنية الاجتماعية والتقاليد الموروثة والتحيز النوعي للذكور دون الاناث الذي سبب تفاوتاً كبيراً في التحاق النساء بالتعليم والتدريب مقارنة بالرجال الذي بدوره لم يتيح فرصاً كبيرة للمرأة للعمل والحصول على اجر مناسب يخرجها من دائرة فقر القدرات والمهارات، بلغت نسبة الاناث غير الملتحقات بالتعليم في الاسر الفقيرة (72.9%) مقابل (61.4%) للذكور.

## 2- الآثار الاقتصادية للفقير

تجذرت ظاهرة الفقر في التسعينات نتيجة للحروب والدمار الذي تعرضت له في الحرب العراقية الإيرانية والذي أثقل ميزانية الدولة بالانفاق العسكري من خلال تخصيص معظم ميزانيته للدفاع وشراء الأسلحة والمعدات الحربية ثم تلاها الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه بعد حرب الكويت حتى زادت نسبة السكان دون خط الفقر عن (40%) فيه، وكذلك نشوب الحرب والاحتلال الأمريكي في عام 2003 والنزاعات الطائفية الذي تخللها واستمر لسنوات كل ذلك أدى إلى انتشار مظاهر الفقر كالأمية وسوء التغذية وارتفاع معدلات البطالة وتطاؤل دخول الأفراد، إذ بلغ متوسط انفاق الفرد للفقراء (94) ألف دينار شهريا وسجل انخفاضا أكثر للفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية (89) ألف دينار شهريا، وترتفع نسبة الفقر عادة في المناطق أو التجمعات التي تكثر فيها البطالة، وبسبب انخفاض المستوى التعليمي لهذه الفئات لم يتح لهم فرصا للحصول على أجر مناسب حيث وصلت نسبتهم (15%) في عام 2012، وترتفع نسبة الفقراء من سكان المنطقة الحضرية لتصل إلى (18%)<sup>(1)</sup>.

## 3- انخفاض المستوى الصحي

ينجم عن انخفاض المستوى الصحي لدى نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة إلى ارتفاع نسبة الإعاقة نتيجة عوامل مختلفة ومنها، ضعف القدرة على تحمل نفقات الخدمات الصحية بسبب كبر حجم العائلة أو ضعف الدخل لديها، وهذا يؤدي إلى زيادة معدل الوفاة والإعاقة بين أفرادها نتيجة سوء الأحوال الصحية وكثرة الأمراض المستعصية.

## 4- انخفاض المستوى التعليمي والثقافي

يؤدي الفقر إلى انخفاض نسبة التعليم والثقافة لدى الأفراد بسبب ارتفاع نسبة التسرب من المدارس أو عدم القدرة على تحمل تكاليف الالتحاق بالمدارس، وتشير أغلب الدراسات أن مستوى التعليم ينخفض لدى الأسرة الفقيرة إذا لم يكن آرباب الأسر قد تلقوا تعليما ثانويا أو مهنيا مما ينعكس على أطفالهم بصورة أكبر، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة التسرب، الذي يؤدي إلى تدني المستوى التعليمي وتدني العائد العلمي للتعليم.

(1) راجي محيل هليل الخفاجي، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2009.

## 5- انتشار الجريمة والتخريب

قد يلجأ بعض الاشخاص المعرضين الى معاناة الفقر الى جرائم الشوارع كالقتل والسرقة والسطو وغيرها، وتنتج هذه التصرفات الاحباط الكبير والتوتر والقلق من العيش في الفقر والتفكير في المستقبل، وانتهاكات مقومات الانسان وغيرها.

## خامسا: خصائص الفقر في العراق

ان الفقر ظاهرة اقتصادية انسانية خطيرة، ولها جوانب اقتصادية وبيئية وسياسية وثقافية، وهو حالة من الحرمان تنعكس في انخفاض استهلاك الغذاء وتدهور المستوى التعليمي والصحي وانعدام الاصول الراسمالية والمدخرات، وتتفاوت نسبة الفقر في العراق كما انها تتفاوت من منطقة الى اخرى وبين والمناطق الحضرية والريفية، فهي تكون اكثر نسبة في الريف منها في الحضر، ويمكن معرفة خصائص الفقر في العراق من خلال ما يلي :

## 1-ارتباط الفقر بالريف

يكون الفقر الريفي متلازما مع انخفاض الخدمات التعليمية والصحية للسكان في الريف وخدمات البنى التحتية والمسكن الغير المناسب، ويمكن عد الاسرة محرومة من الخدمات وان كان دخلها مقبولا مثل (الحرمان من خدمات الماء والكهرباء والتعليم)، حيث بلغ عدد سكان العراق لعام 2020 (40 مليوناً و150 الف نسمة) موزعين بواقع 50.5% للرجال و49.5% للنساء.

## 2- ارتباط الفقر بالتعليم

يؤثر الفقر على الصحة البدنية والعقلية وان الاطفال الفقراء هم اكثر عرضة للخطر عدم الحضور الى المدرسة، مما يسهم في دائرة الفقر من خلال جعل الامر اكثر صعوبة بالنسبة لهؤلاء الاطفال لانتقال انفسهم من الفقر في المستقبل، وان اثار الفقر على تعليم الاطفال تتاثر بسلوك الاسرة، فالاسر ذات الدخل المنخفض غالبا ما يكون التعليم محدود بالنسبة الى اطفالهم، حيث شكل الانفاق على التعليم في عام 2016 106.7 مليون دينار بسبب انحراف المجتمع عن التعليم وعدم الخضوع اليه وقلة الوعي العام واهمال الدور الحيوي للتربية والتعليم.

**3- ارتباط الفقر بانخفاض الدخل**

اظهرت الدراسات ان الاسر الفقيرة يتركزون في ثلاث قطاعات (الزراعة والبناء وقطاع النقل) ويشكلون 50% من الاسر الفقيرة الذين لديهم عمل، و24% منهم يعملون في قطاعي الزراعة والبناء.

**4- ارتباط الفقر مع زيادة عدد افراد الاسرة**

تنخفض نسبة الفقر كلما زاد عدد العاملين من افراد الاسرة، وترتفع عندما يكون رب الاسرة المعيل الوحيد لها، اذ تشكل نسبة الفقر في العراق في عام 2012 (18.9%) وان الفقر يتركز في الريف اعلى من الحضر حيث بلغت نسبة الفقر فيهما 30.7% و13.5% على التوالي .

**سادسا: رؤية الدولة العراقية لمكافحة الفقر**

ان وضع الدولة استراتيجية لتخفيف الفقر او مكافحته يهدف الى معالجة تزايد هذه الظاهرة بعد عقود من الحروب والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق في التسعينات من القرن العشرين، فضلا عن تبيد الموارد الاقتصادية وتوقف عجلة التنمية، وان وضع الاستراتيجية لمكافحة الفقر هي وثيقة تلزم بها الدولة لتحقيق التنمية والتخفيف من الفقر، وان الحكومة طبقت اول استراتيجية وطنية لخفض الفقر الى (16%) من عام (2010-2020) على الرغم من التحديات التي واجهت تلك الاستراتيجية، ولكن نتيجة للظروف القاهرة التي تمثلت بالازمة المزدوجة (الامنية والاقتصادية) والتي عصفت بالعراق وما نتج عنها من تداعيات خطيرة عاودت نسبة الفقر الى الارتفاع مجددا بسبب موجات النزوح الكبيرة وتوقف الاف المشاريع الاستثمارية لتصل نسبته الى (29.5%) عام 2015، ومن خلال جهود الحكومة لمحاربة الفقر وتأسيس شبكة الحماية الاجتماعية، وتحسين المستوى الصحي ويجاد فرص عمل وغيرها انتجت تلك الجهود استراتيجية للتخفيف من الفقر من عام (2018-2020).

**1-البطاقة التموينية**

بدأ العمل بنظام البطاقة التموينية في عام 1990 في العراق بعد فرض العقوبات الدولية عقب احتلال الكويت، وكان لهذا النظام دور جوهري في انقاذ المجتمع العراقي من خطر المجاعة طيلة (13)

عام، وجاء تاسيسه لغرض مواجهة الظروف الاستثنائية التي نتجت عن الحظر الشامل الذي تعرض له العراق بعد دخوله للكويت في اب/ اغسطس/ 1990، وان اغلب المفردات يتم توفيرها عن طريق الاستيراد وبالعملة الاجنبية وهي بالتالي تعمل على استنزاف الاحتياطيات من العملة الاجنبية في البلد والذي يفترض توجيهه للمشاريع الاستثمارية المنتجة، وبعد تغير النظام السياسي والاقتصادي سنة 2003 ورفع العقوبات الدولية عن العراق استمر العمل بنظام البطاقة التموينية لكن قلصت مفرداتها بعد عام 2009 الى خمس مفردات اساسية كما هو مبين في الجدول ادناه.

### الجدول (15)

#### يوضح مفردات البطاقة التموينية

المادة الغذائية	الحصة الشهرية (كغم)	الحصة اليومية غرام	بروتين غرام	السرعات الحرارية
طحين	9	300	32.4	1092
رز	3	100	7.6	362
سكر	2	6607	-	266
زيوت	1.25	41.7	-	375
حليب اطفال	1.8	60	8.5	290

المصدر: برامج الاغذية العالمية، جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الامن الغذائي وظروف المعيشة.

ان عدد السرعات الحرارية التي يحصل عليها الفرد العراقي (2150) سعة حرارية وتكلفة رمزية تقدر ب(757) دينار يدفعها الفرد لمصلحة وزارة التجارة عبر الوكلاء وهي تمثل تكلفة رمزية وان الاسعار مدعومة بشكل كبير من قبل الدولة، ويؤمن نظام البطاقة التموينية في العراق الطاقة الغذائية المستهلكة للاسر بشكل عام وبالتالي فهي تسعى في تحقيق الامن الغذائي للافراد.

ولغرض الوقوف على طبيعة تخصيصات البطاقة التموينية وتطوير بنية النفقات المقدمة لهذه

الفئات في العراق يمكن الاستعانة بالجدول التالي:

## الجدول (16)

## يوضح مخصصات البطاقة التموينية

السنة	مخصصات البطاقة التموينية (مليون دينار)	الانفاق العام (مليار دينار)	نسبة مخصصات البطاقة التموينية الى اجمالي الانفاق العام %
2011	341	78758	0.43
2012	341	90375	0.37
2013	491	119128	0.41
2014	491	83556	0.58
2015	250	703971	0.03
2016	247	67067	0.36
2017	169	75490	0.22
2018	150	80873	0.18
2019	150	111723	0.13
2020	150	76082	0.19

المصدر :

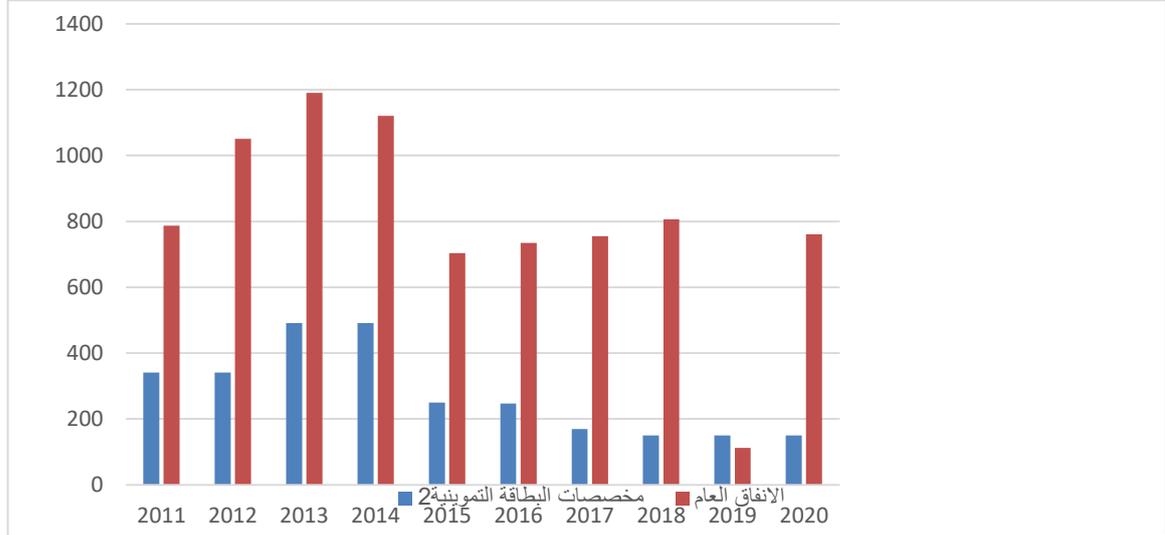
1- وزارة المالية، دائرة المحاسبة الحسابات الختامية (2011-2020).

2- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية.

يلاحظ من خلال الجدول (16) ان مخصصات البطاقة التموينية بلغت (341 مليون دينار) في عام 2011 وبدأت بالانخفاض حتى عام 2013 حيث بلغت (491 مليون دينار) اي وصول مفردات البطاقة التموينية وتحسنها الى الطبقات الفقيرة اي ان الرفع التام لنظام البطاقة التموينية عن جميع الاسر سيلحق ضررا كبيرا بالفقراء ومن عام 2015 الى عام 2019 انخفضت مخصصات البطاقة التموينية الى (150 مليون دينار) اي نسب تلك التخصيصات بدأت بالتذبذب التدريجي ، ويعزى ذلك الى سياسة الدولة في خفض الدعم لهذا النظام فضلا عن عدم شمول ذوي الرواتب العالية به ، وان الانفاق العام قد بلغ (78758 مليون دينار) في عام 2011 وبدا بالارتفاع حتى عام 2020 اذ بلغت (76082 مليار دينار)، وان نسبة مخصصات البطاقة التموينية الى الانفاق العام بدأت بالتذبذب حت عام 2019 اذ بلغت نسبته (13%) من اجمالي الانفاق العام.

## الشكل (21)

## يوضح مخصصات البطاقة التموينية والانفاق العام



المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (16)

## 2- شبكة الحماية الاجتماعية

هي كفالة الدولة وبموجب الدستور وانطلاقاً من مبادئ حقوق الانسان الاساسية، وهي ان ترعي فئات المجتمع الفقيرة غير القادرة على توفير احتياجاتها الضرورية، وتوفير سبل عيش كريمة، وضمان حماية افرادها من الفقر، وهي موجهة للفئات التي تقع تحت خط الفقر بتقديم الاعانات لهم والخدمات المختلفة لحين انتشالهم من الفقر وهي احدى اليات الحماية الاجتماعية الغرض منها تخفيف ومحاربة الفقر، من اجل تمكين الافراد او الاسر التي تضررت لاي سبب كان، كالتراجع الاقتصادي، والحروب والنزاعات، او تطبيق برامج الخصخصة والاصلاح الاقتصادي، والتي من نتائجها خفض الانفاق الحكومي واعداد المشتغلين في القطاع العام، وشبكة الحماية الاجتماعية ليست بديلاً عن نظام الرعاية الاجتماعية او الضمان الاجتماعي بل انما هي مكملة لها، وبدا العمل بهذا البرنامج ومنح الرواتب للمستفيدين من اعانات شبكة الحماية الاجتماعية كاحد برامج الحكومة في التخفيف من الفقر، وفق المبادئ والترتيبات التي وضعتها الشبكة، وتم تحديد الجهات التي يحق لها الاستفادة من مساعدة شبكة الحماية الاجتماعية والتي تشمل (المعوقين، اليتامى، القاصرين، العاجزين، المطلقات، الارامل، اسر السجناء، العاطلين عن العمل المتزوجين)، وبعد تغيير النظام السياسي اخذت الاسر المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية

بالتزايد، وكانت الخطة الموضوعية لمعالجة الفقر هي الوصول لمليون عائلة فقيرة تشملها شبكة الحماية الاجتماعية والجدول التالي يوضح اعداد المشمولين برواتب شبكة الحماية الاجتماعية:

### الجدول (17)

يوضح المستفيدين من راتب شبكة الحماية الاجتماعية والرواتب المدفوعة لهم في العراق للمدة (2011-2020) (مليون دينار)

السنوات	عدد الافراد المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية	نسبة التغير السنوي %	الرواتب المدفوعة (مليون دينار)
2011	395131	-	461.183
2012	381345	(3.5)	474.066
2013	878507	130.4	2672.8
2014	884297	0.7	1056.50
2015	819176	(9.4)	1044.80
2016	905773	10.6	1108.0
2017	630326	(30.4)	1826.6
2018	114138	(81.9)	1.932
2019	133650	17.1	2.191
2020	321082	140.3	2.410
معدل التغيير المركب	(2.053)		

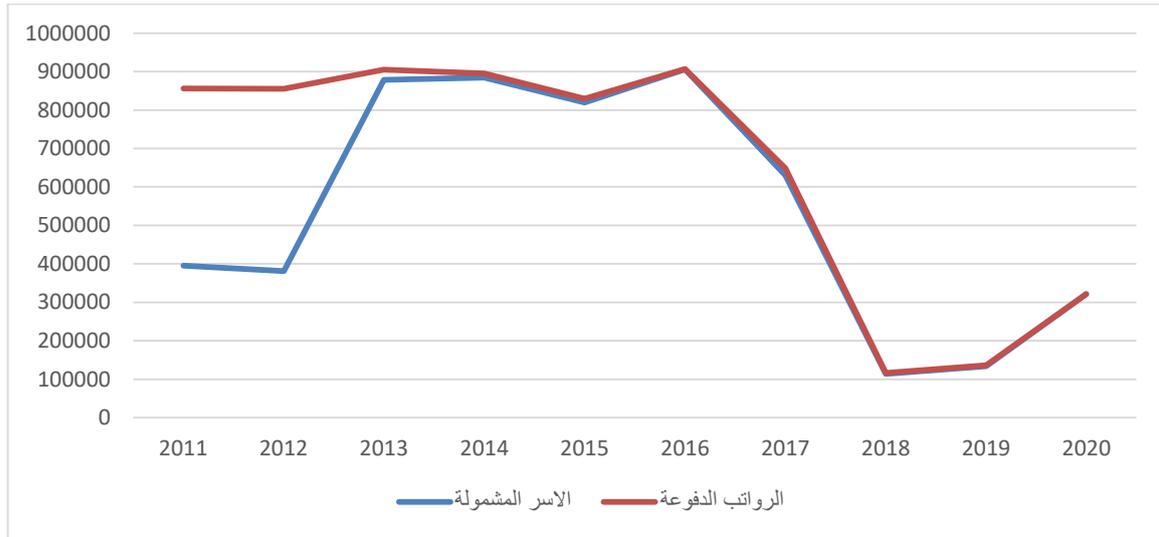
المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الحسابات الختامية (2011-2020).

من خلال الجدول (17) هذا نجد انه في عام 2011 بلغت اعداد المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية (395131) فرد مقارنة بالعام 2012 (381345) فرد بمعدل نمو سالب هو (3.5%) اما في عام 2013 فلقد ارتفع اعداد المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية الى (878507) فرد بمعدل نمو بلغ (130.4)% ويعود سبب تلك الزيادة الى اعتماد الحكومة على برنامج شبكة الحماية الاجتماعية كاحدى سياسات التخفيف من الفقر وفي عام 2017 انخفضت اعداد المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية الى (630326) فرد بمعدل نمو سالب (30.4)% وذلك بسبب عدم اهتمام الحكومة بالفقراء والتقليل من نسبة الفقر وبقية اعداد المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية في حالة تذبذب حتى سنة

2020 بلغت افراد المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية (321082) فرد بمعدل نمو مركب (140.3%)، وبلغت رواتب شبكة الحماية الاجتماعية في عام 2011(461.183) مليون دينار مقارنة مع الاعوام ( 3013، 2014، 2015)، التي شهدت ارتفاعا في الرواتب المدفوعة الى(1044.80،1056.50،2672.8) مليون دينار عراقي على التوالي، اما في الاعوام (2018، 2019، 2020) شهدت انخفاض في الرواتب المدفوعة الى (2.410،2.191،1.932) مليون دينار عراقي على التوالي، وان المعدل النمو السنوي المركب للاسر المشمولة بروات شبكة الحماية الاجتماعية بلغ (-2.053%).

### الشكل(22)

يوضح اعداد الاسر المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية والرواتب المدفوعة لهم



المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(22)

### 3- اجراءات الحكومة كالمشمول المالي وغيرها

ان الاعتماد على استراتيجية الشمول المالي لمعالجة الفقر يرتكز على نقطتين اساسيتين هما:

اولا: طبقة الفقراء حيث تسعى الحكومة الى تحسين اوضاعهم من خلال اعطاء المنتجات والخدمات المالية واعتمادا بشكل خاص على المالية المصغرة او المالية الاجتماعية بشكل عام.

ثانياً: الاعتماد على استراتيجية الشمول المالي في التحول نحو مالية رقمية مستدامة شمولية تخدم اهداف التنمية المستدامة وتتداخل الاليات فيما بينها لضمان نتائج افضل، وان العلاقة بين الشمول المالي والفقير هي وجود علاقة معنوية قوية وهامة بين الشمول المالي وانخفاض معدلات الفقر وعدم المساواة في الدخل من خلال معاملات ارتباط قوية، وان توفير الائتمان للفئات ذات الدخل المنخفض يتيح امكانية الوصول الى الخدمات المالية وهو ما يمكنهم من القيام بانشطة انتاجية والتخفيف من الاستهلاك ومواجهة الصدمات السلبية قصيرة الاجل، اذ تعد استراتيجية الشمول المالي وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز الفرص، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة وصولاً الى تحقيق نمو اقتصادي شامل، ان الشمول المالي يسهم في زيادة مقدرة القطاع المصرفي على جذب المدخرات وتقديم الخدمات المالية والتمويلية لمختلف فئات المجتمع وبالتالي تزداد مقدرة القطاع المصرفي على تلبية احتياجات الافراد التمويلية الاستهلاكية والاستثمارية، مما يؤدي الى تقليل الفقر او مكافحته، وتؤدي جهود الشمول المالي الى تغيير حياة الملايين من الافراد حيث انها تزيل اي عقبات تحول دون تحقيق محدودتي لامكاناتهم الانتاجية، لذلك يقوم البنك الدولي بتمويل (157) برنامجاً للشمول المالي بهدف خلق فرص عمل ومن ثم في الحد من الفقر، وان التركيز على مجال ( الحصول على فرص لزيادة الدخل) اي ان الافراد يعملون في القطاع الغير الرسمي والذي يتميز بانتاجية اقل واجر منخفض وبدون تامين اجتماعي فتعمل برنامج الشمول المالي من خلال التدريب والبنية التحتية للوصول الى الاسواق التي تساعد الفقراء في الحصول على فرص عمل مستدامة، لان تمكين المرأة اقتصادياً حيث يمكنها من الحصول على استقلالية تامة يعتبر اساساً للحد من الفقر فحوالي (95%) من برامج الشمول المالي التي تركز على المرأة يكون لها اثر ايجابي على زيادة دخل الاسرة والحد من الفقر، وان توفير فرص مناسبة للشباب العاطلة عن العمل الذين يفتقرون الى المهارات والمعارف لتحويل تعليمهم الى وظائف جيدة، وتوفر برامج الشمول المالي فرص للعمل الحر وتنمية المشروعات الصغيرة للشباب وتدريبهم، وبعد مرور اربع سنوات اصبح الشباب لديهم القدرة على ممارسة تجارة ماهرة مثل النجارة او الخياطة وغيرها وذلك بنسبة (65%)، ولقد سجل (38%) فيهم زيادة في الدخل كما زادت الاصول التجارية بنسبة (57%)<sup>(1)</sup>.

(1) د. فاطمة سيد عبد القادر، الشمول المالي وتأثيره في الحد من الفقر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المعهد العالي للعلوم الادارية بسوهاج، 2022، ص488.

# الفصل الثالث

قياس وتحليل اثر الشمول المالي في معالجة الفقر في العراق

## المبحث الاول

- الاطار النظري للانموذج المستخدم

## المبحث الثاني

- توصيف النموذج المستخدم

## المبحث الثالث

- قياس وتحليل الانموذج

## الفصل الثالث: قياس اثر الشمول المالي في معالجة مشكلة الفقر للمدة من (2011- 2020)

### تمهيد:

من اجل تقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية كميًا يتم اللجوء الى الاقتصاد القياسي، ويتم من خلاله بناء النماذج الرياضية التي تهدف الى تقييم المتغيرات المفسرة الاكثر معنوية التي تؤثر في المتغيرات المعتمدة من جانب، من جانب اخر يحتل الاقتصاد القياسي اهمية شديدة جدا لان النظرية الاقتصادية تخلت عن الاعتماد عن الاسلوب الوصفي لتدخل الاسلوب الكمي حيز الاهتمام ويحظى بالاهمية الشديدة للتفسير عن الظواهر الاقتصادية واثباتها بالأرقام او رفضها وهذا ما يمكن الوقوف عليه من خلال الاقتصاد القياسي، حيث ان هذا النوع من التحليل يجعل النظرية الاقتصادية اكثر قبولاً او اكثر رفضاً من خلال دعمه لفرضيات النظرية او التأكيد على رفضها.

### المبحث الاول: الاطار النظري للنموذج المستخدم

#### اولا- استقرارية السلاسل الزمنية

تفترض كل الدراسات التطبيقية القياسية التي تستعمل بيانات السلاسل الزمنية، انها بيانات مستقرة وساكنة، لان صفة السكون والاستقرار مهمة جدا كونها تمكن الباحث من التنبؤ مستقبلاً بتقييم الظاهرة بعيداً عن الانحدار الزائف، وصفة الاستقرار تكون من خلال بعض الخصائص والصفات الاحصائية، التي تتوافر في السلسلة الزمنية فعندما يغيب السكون او الاستقرار فان الانحدار الذي نحصل عليه بين قيم السلسلة الزمنية يكون وهمياً وزائفاً، ولغرض تجنب هذه الحالة فمن الضروري الاعتماد على الاختبارات التي تبين وتثبت استقرارية وسكون السلاسل الزمنية ومعرفة درجة تكاملها حتى تكون الاختبارات الاحصائية والقياسية من خلال درجة الفروق المستقرة، للحصول على نتائج قريبة من الواقع ومعنوية حقيقية غير زائفة ووهمية، ليستطيع الباحث التنبؤ بمستقبل الظاهرة وتكون الاختبارات القياسية اداة مهمة في رسم السياسة الاقتصادية<sup>(1)</sup>، ويقصد ايضا بالسلسلة الزمنية عدد المشاهدات الاحصائية

(1) C . Milis” Testing For the unit root in time series Regrssion” , Journal of Business and Economic statistics, vol. 89,2009, P591.

التي تصف تغير الظاهرة في الزمن، لذا فهي اداة احصائية توظف لدراسة الظاهرة مع الزمن ومعرفة سلوكها واتجاهاتها والتنبؤ بمعاملاتها للمرحلة الزمنية المقبلة والتحقق اذا ما كانت هذه الظواهر تخضع لتقلبات دورية او موسمية ليكن ذلك اساسا للتخطيط والدراسة المقبلة.

او انها قيم لظاهرة من الظواهر في سلسلة تواريخ متلاحقة الهدف منها دراسة التغيرات التي تكون قد طرات على الظاهرة التي تمثلها خلال مدة من الزمن وتحليل اسبابها ونتائجها واستعمالها للتنبؤ اعتمادا على فكرة استمرار حوادث الماضي للمستقبل.

وان الغرض الاساسي من تحليل السلاسل الزمنية يكمن فيما ياتي<sup>(1)</sup>:

1- التعرف على طبيعة الظاهرة من خلال المشاهدات المتتالية.

2- الوصول الى نموذج او طريقة مناسبة لتقدير او قياس المتغيرات وبالتالي دراسة علاقتها بالظروف المختلفة.

3- التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات.

وتعد السلسلة الزمنية ساكنة (مستقرة) اذا توافرت فيها الخصائص الاتية :

1- ان يكون الوسط الحسابي للسلسلة الزمنية ثابتا عبر الزمن :

$$E(\gamma t) = \mu$$

اذ ان :

$$\mu = \text{الوسط الحسابي}$$

2- ان يكون التباين ثابتا عبر الزمن :

$$E(\gamma t - \mu)^2 = \sigma^2$$

اذ ان :

شخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للطباعة والنشر، جامعة الجزائر، الطبعة الاولى، 2011،  
(1)ص206

$$\sigma^2 = \text{التباين}$$

3- ان يكون الارتباط المشترك بين اي قيمتين في السلسلة معتمدا على الفجوة بين وليس فقط على (t-s)

القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغيرات (اي الفرق بين فترتين زمنيتين) :

$$E \frac{\{(\gamma t - \mu)(\gamma s - \mu)\}}{\sigma^2} = P_{t-s}$$

وبناء على ذلك يمكن القول ان السلسلة الزمنية تكون مستقرة اذا كان الوسط الحسابي والتباين ثابتين عبر الزمن (ولكل منهما قيمة محدودة) (1).

اما اذا كانت السلسلة الزمنية تعاني من عدم الاستقرار:

فهذا يعني انها تحتوي على ما يسمى بجذر الوحدة الذي يجعل المشاهدات غير مستقرة ويمكن توضيح من خلال المعادلة الآتية :

$$Y_t = P\gamma t - 1 + U_t$$

اذ ان :

(yt) = التغير في الزمن .

(Ut) = حد الخطأ العشوائي ويتصف بوسط حسابي مساويا للصفر والتباين يكون ثابتا مساويا للواحد.

فعندما (p=1) فان السلسلة الزمنية تكون متجهة نحو الاتجاه العشوائي وفيها انجراف، ويكون تباينها يكون مرتفعا.

اما يكون (p>1) فذلك يعني ان السلسلة الزمنية تكون انفجارية غير مستقرة.

فبينما يكون (p=0) فان السلسلة لا تحدث فيها تغيرات دائمة وتكون مستقرة .

ويمكن توضيح فرضية العدم (H0) والفرضية البديلة (H1) على النحو الآتي.

تعاني السلسلة من مشكلة عدم السكون ويوجد جذر الوحدة H0: |P| = 1

(1) عبيد محمد عبد، الاقتصاد القياسي، دار الكتب موزعون وناشرون، العراق، ط1، 2017

السلسلة لا تعاني من مشكلة عدم السكون ولا يوجد جذر وحدة  $H1: |P| < 1$

ويعد اختبار جذر الوحدة (Unit Root) اختباراً مهماً لفحص استقرارية السلاسل الزمنية قبل تقديرها، لكون السلاسل الزمنية غير المستقرة تؤدي الى نتائج زائفة، وهذا يعني ان متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عبر الزمن، ومن المؤشرات الاولية التي تدل عليه ارتفاع معامل التحديد وزيادة المعنوية بدرجة كبيرة، مع وجود الارتباط الذاتي بسبب وجود اتجاه عام  $(t)$ ،  $(f)$  الاحصائية للمعلومات المقدرة في بيانات السلاسل الزمنية يعكس ظروف معينة مما يجعل تلك البيانات تسير في اتجاه واحد وان كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهم، ويحدث هذا غالباً في فترات الكساد او الركود التي تمر بها مختلف اقتصادات العالم<sup>(1)</sup>.

ويمكن التمييز بين نوعين من النماذج غير المستقرة<sup>(2)</sup> :

1- أنموذج (Trend Stationary) TS: هذا الانموذج غير مستقر ويبرز عدم استقرارية تحديدية وتأخذ شكل دالة كثيرة الحدود سواء كانت خطية ام غير خطية، واكثر هذه النماذج انتشاراً يأخذ شكل دالة كثيرة الحدود.

2- أنموذج (Defferency Stationary) DS: تعد هذه النماذج غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية عشوائية وتكون مستقرة بأخذ الفروق لها، وغالباً تستعمل الفروق من الدرجة الاولى وتكون بشكليين بدون المشتقة ومع المشتقة.

وبعد اختبار جذر الوحدة سنعمل على اختبار فرضية العد والفرضية البديلة فاذا كانت قيمة  $(t)$  المحسوبة (الاحصائية) اكبر من قيمتها الحرجة (الجدولية) فانها تكون معنوية احصائياً لهذا سنرفض فرضية العدم ونقبل البديلة اي خلة السلسلة من جذر الوحدة والسلسلة ساكنة، اما اذا كانت المحسوبة اقل من قيمتها الحرجة فنرفض البديلة ونقبل العدم والسلسلة تكون غير ساكنة وسيتم اخذ الفرق الاول، فاذا حققت السلسلة استقراراً فان المتغير يعد متكامل من الدرجة الاولى، اما اذا كانت غير مستقرة سيتم تكرار الاختبار باخذ فروق من الدرجة الاعلى وهكذا الى ان تصبح السلسلة مستقرة.

(1) محمد غالي، تحليل وقياس العلاقة السببية بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للفترة (1974 - 2010)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 69، العدد 29، 2013.  
(2) خالد محمد السواعي، اساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام Eviews، دار الكتاب الثقافي للطباعة والنشر، الاردن، د.ط، 2011، ص191.

وترجع اهمية دراسة السمات الاحصائية للسلاسل الزمنية لاسباب عديدة اهمها :

- 1- ان استقرار السلاسل الزمنية اقتصاديا يختلف عن استقرارها احصائيا.
  - 2- ان الطبيعة غير الساكنة للمتغيرات الاقتصادية تؤثر في نتائج الاختبارات القياسية اذ يزداد احتمال الارتباط الزائف وتباين القيمة المقدرة لمعامل الانحدار لكونه يكون اقل ما يمكن.
- ولغرض تجنب ظاهرة الانحدار الزائف الذي يظهر في السلاسل الزمنية غير الساكنة، حيث يتضمن الانحدار شيئاً خاطئاً، يظهر في بعض الاحيان من خلال الارتباط الذاتي فتكون قيمة داربن واتسون منخفضة، مما يعني عدم الاستقرار وتكون النتائج المعطاة لا معنى لها لذا لابد من وجود طريقة لجعل السلسلة الزمنية للمتغير ساكنة، لا سيما المتغيرات التي يكون فيها السكون ضعيفا اذ يمكن الافادة منها واستعمالها للقياس ودراسة الظاهرة الاقتصادية، وعلى الرغم من وجود العديد من الاختبارات الى ان الباحث سيعتمد اكثرها شهرة ومصداقية ومن اهمها:

#### اختبار ديكي فولار - (Fuller - Dickey)

يعد اختبار (ديكي فولار) من اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية، ومن الموضوعات المهمة في كثير من التطبيقات والموضوعات الاقتصادية، وهو اختبار ذو اهمية عملية وحيوية في الكشف عن جذر الوحدة، حيث ان الاستدلال في المتغيرات غير المستقرة يعطي نتائجاً مضللة، اذ تكون العلاقة بين المتغيرات حقيقية بل زائفة ويسمى ب(الانحدار الوهمي)، ويهدف اختبار (ديكي فولار) الى فحص خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتأكيد خلوها من جذر الوحدة، ويعد الاختبار واحداً من اهم اختبارات جذر الوحدة وهو اختبار للسكون او عدم السكون، ويساعد الباحثة في التخلص من السكون الضعيف في السلسلة، وتحويلها الى سلسلة ساكنة باخذ الفروق لها او الفرق الثاني، ويفض ان تكون السلاسل مستقرة في الفرق الاول، ويفترض عند القيام بالاختبار ان يكون مقدار الخطأ غير مرتبط، وفي الحالات التي يكون فيها مرتبطاً يقوم (ديكي فولار) بعمل اختبار جديد يعرف باسم (ديكي فولار المزيد)<sup>(1)</sup>.

(1) احمد سلامي، الاقتصاد الجزائري للمدة (1970-2011)، الجزائر، مجلة الباحث، العدد(13)، 2013، ص124

وتكون السلاسل الزمنية في حالة الاستقرار اذ لم يكن هناك اي اتجاه الى الاعلى او الاسفل في وسطها الحسابي عبر الزمن، او عدم ظهور التباين والاختلاف في الوسط الحسابي خلال الزمن، بحيث يمكن تحديد درجة التكامل لكل متغير منفردة، وذلك من خلال اختبار ديكي فولار، لان السلاسل الزمنية للمتغيرات في الغالب ما تعد سلاسل زمنية غير مستقرة كونها تسير في اتجاه زمني عام بعامه وعليه من الضروري تحويلها الى سلاسل زمنية لا تعاني من جذر الوحدة ومستقرة لكي نحصل على تقديرات غير زائفة ومعنوية، نختبر الفرضيات التالية :

**فرضية العدم الصفري:** بوجود جذر الوحدة اي عدم استقرار السلسلة الزمنية.

**الفرضية البديلة:** بعدم وجود جذر الوحدة اي استقرار السلسلة الزمنية يمكن الاعتماد على اختبار (ديكي فولار) لتحديد عدد جذور الوحدة لكل متغير على حدة، وبهذا يمكن التمييز بين الحالات الاتية:

أ- حيث يمكن اختبار فرضية العدم التي تعني وجود جذر الوحدة في قيم المتغير، ويتم قبول فرضية العدم المحسوبة من اختبار (ديكي فولار) اقل من القيمة الحرجة المناظرة التي تظهر في (t) عندما تكون الاختبار، وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير ساكنة ولا تصلح لاستعمالها في التقدير.

ب- ان الفرضية البديلة تعني خلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة، ومن ثم نقبل الفرض البديل معني ذلك ان المتغير مستقر وساكن في المستوى ويمكن استعمالها في التقدير مباشرة، او نذهب الى الفرق الاول لاختبار الاستقرار وهكذا حتى يظهر الاستقرار مع كل متغيرات الانموذج.

### اختبار فيليبس - بيرون - Philips - Perron (pp)

استطاع هذا الاختبار التخلص من اثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة، ذلك عن طريق اجراء تعديل معلمي لتباين الانموذج لياخذ بنظر الاعتبار وجود الارتباط الذاتي وايضا ليعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، وقد اقترح هذا الاختبار طريقة غير معيارية لتصحيح وجود الارتباط الذاتي عكس عن اختبار ديكي - فولر البسيط (pp) الذي يستخدم الطريقة المعيارية كما يختلف اختبار (ADF) اختبار

في انه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق اذ يمتلك قدرة اختبارية احصائية افضل وادق من اختبار ديكي - فولر الموسع لا سيما عندما يكون حجم العينة صغير، ويكون غير حساس لعدم توافر شروط توزيع حد الخطا العشوائي التقليدي<sup>(1)</sup>.

ويتطلب اختبار فليبس- بيرون تقدير المعادلة التالية:

$$\Delta yt = \mu_0 + \mu_1 yt - 1 + \sum t$$

نفس توزيع اختبار ديكي فولر ومن ثم تستعمل القيم الحرجة ذاتها للاختبارين كما ان كلا (PP) ولاختبار يعتمدان نفس الصيغ (بدون ثابتواتجاه عام، مع وجود ثابت فقط، مع وجود ثابت واتجاه عام) ونفس الفرضيات البديلة والعدمية.

#### ثانياً- التكامل المشترك

يعد هذا الاختبار مهما جدا لكونه يكشف العلاقة بين المتغيرات فيما لو كانت توازنية في الاجل الطويل ويسمى (Cointegration) التكامل المشترك بين متغيرات الانموذج، وبخاصة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويعرف التكامل المشترك بانه تصاحب او اندماج بين سلسلتين زمنيتين او اكثر، بحيث تكون المتغيرات والتقلبات في احدهم تؤدي الى تعديل المسار الزمني للمتغير الاخر، بطريقة تجعل النسبة بين القيمتين ثابتة في الاجل الطويل، اي ان بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة اذا اخذت منفردة، وتصبح مستقرة عندما تكون انموذجا مكونا من مجموعة متغيرات، ومثل هذه الحالة يقال عنها العلاقة الطويلة الاجل بين مجموعة متغيرات وتعطي معنا اقتصاديا قريبا من الواقع ومفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات التوضيحية، وتستعمل عدة طرق لاختبار التكامل المشترك وهي:

أ- طريقة (Engle & Granger 1987) في حالة وجود متغيرين فقط يكون احدهم تابعا والاخر مستقلا .

<sup>(1)</sup> خالد القدير، العلاقة بين كمية النقود والناجح المحلي الاجمالي في دولة قطر دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية، جامعة الملك سعود، 2006، ص10-11.

ب-طريقة (Johansen & Juselius 1990) في حالة النماذج المتعددة المستقرة بدرجة واحدة سواء كانت مستقرة ومتكاملة بالمستوى ام بالرتبة الأولى .

ت-طريقة (Johansen & Smith 1991) في حالة النماذج المتعددة المتغيرات المستقرة بدرجة واحدة، بشرط ان تكون متكاملة من الرتبة الأولى.

ث-طريقة (ARDL)(Pesarn & Smith 1998) في حالة وجود نماذج متعدد متكاملة في درجة واحدة او مختلفة شرط ان لا تكون متكاملة من الرتبة الثانية، وهذه الطريقة تختلف عن سابقتها وذلك بالكشف عن التكامل والاندماج الطويل الاجل بين المتغيرات المستقرة بدرجات مختلفة<sup>(1)</sup>.

لا بد من تقدير انموذج بوساطة طريقة المربعات (ARDL) ولتطبيق اختبار التكامل المشترك وفق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في الاجل القصير التي تمثل الخطوة السابقة لمعرفة العلاقة التوازنية الطويلة الاجل بين المتغيرات، الذي يتمثل بالغاء متغيرات الفروق الاولى لاي متغير ولما كان الاتجاه معنوياً فان سوف يتضمن (Co- Integration) في فرضية اختبار التي تكون كالاتي<sup>(2)</sup> :

فرضية العدم: التي تنص بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات التي تمثل بالاتي:

$$H_0: C_1 = C_2 = C_3 = \dots \dots \dots$$

الفرضية البديلة: التي تنص على وجود العلاقة التكاملية بين المتغيرات في الاجل الطويل والتي تتمثل بالاتي:

$$H_1: C_1 \neq C_2 \neq C_3 \neq \dots \dots \dots$$

(C1,C2.....Cn) تمثل معاملات المتغيرات المتباطئة لمدة واحدة، التي تدخل في اختبار المعنوية حيث ان (F) المحسوبة التي يمكن مقارنتها مع (F) الجدولية بوساطة اختبار (Bound test) ويكون القرار ثلاث احتمالات كالاتي :

(1) مجدي الشوربجي، العلاقة بين راس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تاوان، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مصر، 2007، ص185.  
(2) وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، لبنان، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الاولى، 2010، ص96

أ- إذا كانت القيمة الاحصائية المحسوبة (F) اكبر من الحد الاعلى لقيمة الجدولية ( $F^*$ ) ، سيتم رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود التوازن الطويل الاجل بين المتغيرات وهذا يعني قبول الفرضية البديلة بوجود التكامل المشترك بين المتغيرات.

ب- إذا كانت القيمة (F) فيشر الإحصائية المحسوبة قيمة فيشر الجدولية ، سيتم قبول الفرضية الصفرية أي عدم وجود التكامل الطويل الاجل بين المتغيرات ورفض الفرضية البديلة .

ج- عندما تكون قيمة فيشر الاحصائية بين الحدين الادنى والاعلى لقيمة لفيشر الجدولية فان النتائج تكون محددة اي انها تقع في منطقة الشك واللايقين، اي عدم القدرة على اتخاذ القرار لتحديد اذا ما كان هناك توازن بين المتغيرات من عدمه.

### ثالثا- توصيف انموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL)

#### (Autoregressive Distributed Lag Model)

يفترض التحليل الاقتصادي، من الناحية النظرية الى ان هناك علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية، فغالبا ما يتجاهل (الاقتصاديون والباحثون ) الخصائص الديناميكية الكامنة في اغلب السلاسل الزمنية في عملية تحليلها وصياغة نماذج الانحدار التقليدية وذلك بافتراض ان تباينات المتغيرات كانت ثابتة ولا تعتمد على الزمن.

ولكن كشفت التطورات الاخيرة في التحليل الاقتصادي القياسي انه غالبا ما تكون السلاسل الزمنية ليست ساكنة، ومن ثم يمكن ان نرى بعض السلاسل الزمنية تبتعد عن متوسطها مع مرور الزمن في حين بعضها الاخر قد تلتقي في متوسطها على مر الزمن. ان السلاسل الزمنية التي تبتعد عن متوسطها تكون غير ساكنة لذا فان التقدير التقليدي سوف يعطي نتائج غير حقيقية او انحدار زائف<sup>(1)</sup>.

(1) الانحدار الزائف يكون عندما تكون قيم  $R^2$  اكبر من احصاءة دارين واتسن  $DW > R^2$

## متطلبات نموذج (ARDL)

- 1- يمكن استعمال (ARDL) بغض النظر اذا كانت السلسلة زمنية ساكنة عند مستواها او نموذجاً عند الفرق الاول او مزيج من كليهما (1)
- 2- يشترط ان لا تكون السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الثاني (2)
- 3- اذا كانت قيمة (F) المحسوبة تثبت ان هناك علاقة واحدة طويلة الاجل وحجم العينة صغير فان النموذج تصحيح الخطأ الخاص بانموذج (ARDL) يصبح اكثر كفاءة نسبياً.
- 4- اذا كانت قيمة (F) المحسوبة تثبت ان هناك اكثر من علاقة واحد طويلة الاجل، لا يمكن تطبيق النموذج (ARDL).

## ويمكن اتباع الخطوات الاتية لتقدير انموذج (ARDL):

- 1- اختبار سكون السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها باستعمال اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF).
  - 2- تحديد فترات الابطاء المثلى باستعمال انموذج الانحدار الذاتي غير المقيد ومن ثم خلال مدة (VAR) الابطاء التي تحمل اقل قيمة للمعايير الاكايك (AIC) ومعيار وشوارز (SC) هاتن كوان (HQ) في حين يوصي بيساران اذا كانت البيانات سنوية وحجم العينة صغير يمكن استعمال حد اعلى لفترات الابطاء .
  - 3- تقدير باستعمال الحدود (ARDL) لغرض اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل
  - 4- تقدير المعلمات قصيرة الاجل (نموذج تصحيح الخطأ) والطويلة الاجل .
  - 5- اختبار سلامة سكون الانموذج بوسطة مجموعة من الاختبارات:
- أ- اختبار خلو الانموذج من الارتباط التسلسلي (Breusch- Godfrey Serial Correlation LM Test)

(1) Pesaran & shin , An Autoregressive Distributed Lag Modeling Approach to Cointegration Analysis, The Norwegian Academy of Science and letters, 1995, P23.

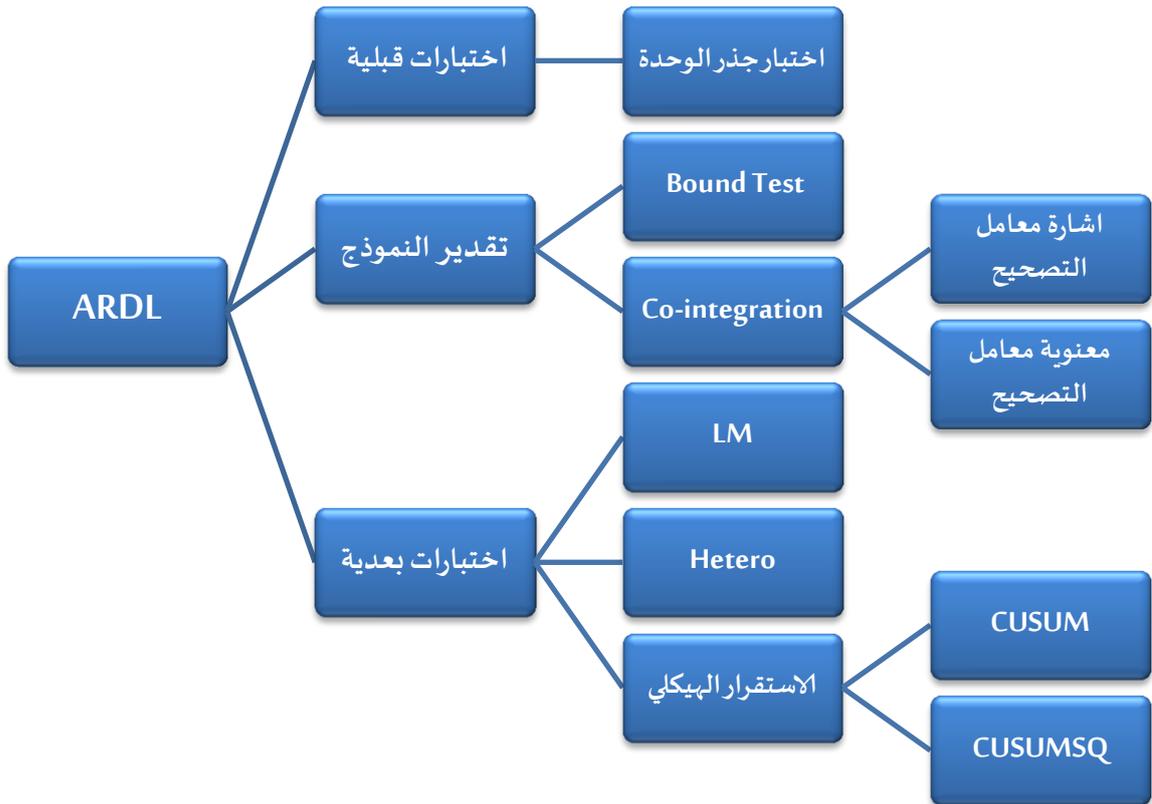
(2) صلاح مهدي البيرماني ومحمد نوري داود، اثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على وضع ميزان الحساب الجاري في العراق (1990-2014) باستخدام ، ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 23، العدد 98، 2017، ص 209.

ب- اما الخطوة التي تلي (UECM) (لنموذج ARDL) تتمثل في اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات تقدير صيغة الاجلين القصير والطويل اي خلو البيانات الموظفة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن ولتحقيق ذلك سنلجأ الى توظيفهما :

\*اختبار المجموع Cumulative Sum of Recursive Residual , CUSUMSQ التراكمي للبقاى .

\*اختبار Cumulative Sum of Square Recursive Residual , CUSUMSQ المجموع التراكمي لمربعات البقاى وذلك ما سيوضحه لنا الشكل (23) .

شكل (23) خطوات عمل انموذج (ARDL)



المصدر: من عمل الباحثة

## المبحث الثاني: توصيف الانموذج القياسي

الاقتصاد القياسي شأنه شأن العلوم الاخرى يقوم على اساس التسلسل المنطقي في التحليل والاختبارات، حيث يمر اي بحث قياسي باربعة مراحل كما يلي<sup>(1)</sup>:

**المرحلة الاولى:** تهتم هذه المرحلة بتعيين واختيار الانموذج ووضع الفروض التي يقوم عليها.

**المرحلة الثانية:** هذه المرحلة خاصة بعملية مهمة جدا وهي التقدير للمعاملات الخاصة بالانموذج وتسمى ايضا (عملية اختبار فروض النموذج).

**المرحلة الثالثة:** في حين تبنى هذه المرحلة على نتائج المرحلة الثانية، حيث يقوم الفاحص بعد التقدير للانموذج بعملية التقييم للمعاملات المقدره.

**المرحلة الرابعة:** ومن خلال الاختبارات السابقة والنتائج التي حصل عليها الباحث في المراحل الثلاثة، يقوم باختيار مقدره الانموذج على التنبؤ لمستقبل الظاهرة، اوسلوك متغيرات الانموذج في المستقبل.

### اولا- متغيرات الانموذج

يعتمد الاقتصاد القياسي في تحليله على خطوات متتالية لا يمكن اجتياز بعضها، اذ ان كل خطوة تبنى على نتائج الخطوة السابقة لها، وركز على هيكل النظرية الاقتصادية، لكون الاقتصاد القياسي اداة لتحليل النظرية الاقتصادية، فضلا عن ان النظرية تضع الفروض التي تفسر السلوك الانساني سواء كان استثمارا في اوراق المال، ام السلوك الاستهلاكي، لان غالب ما تنشأ الحاجة الى تفسير النظرية الاقتصادية من خلال العلاقات الرياضية والقياسية، واختبار الواقع لها من خلال قياس العلاقات الاقتصادية واتخاذ القرارات لوضع السياسات الاقتصادية الكلية او الجزئية المناسبة لمعالجة مشكلات الاقتصاد<sup>(2)</sup>

ان بناء وتوصيف الانموذج القياسي يمكن الاقتصادي من اجراء التقديرات وبحسب التوقعات لمختلف المتغيرات، ويساعد في اتخاذ القرارات، ووضع السياسات الاقتصادية بفاعلية، ان توصيف وصياغة الانموذج هي عملية الربط بين الظاهرة المدروسة والمتغيرات التي تؤثر فيها، اعتمادا على

(1) عبد القادر محمد عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، دار العسير للطباعة والنشر، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى، 2004، ص16.

(2) بسام يونس ابراهيم واخرون، الاقتصاد القياسي، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم- السودان، الطبعة الاولى، 2002، ص18.

الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية، فاذا كان الانموذج يقوم على ادوات السياسة المالية او النقدية كما هو الحال في متغيرات الدراسة التي اعتمد عليها الباحث، ولهذا سيكون التوصيف كما ياتي<sup>(1)</sup>:

يتم تحديد المتغيرات التي تنقسم الى متغيرات داخلية التي تحدد قيمها من خلال الانموذج الموصوف، والمتغيرات الخارجية المستقلة التوضيحية وهي المتغيرات التي يتم تحديد قيمها من خارج الانموذج الموصوف، فضلا عن ان نوع الاشارة للمتغير الاقتصادي، تعتمد على طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل قيد الدراسة، او بالعكس تعتمد على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وفق منطق النظرية الاقتصادية<sup>(2)</sup>، وتعد مرحلة توصيف الانموذج (صياغته) من اهم المراحل في بناء الانموذج واصعبها لانها تتطلب تحديد المتغيرات التي يجب ان يشتمل عليها الانموذج، او المتغيرات التي يجب ان يستبعدا من الانموذج، ويتم الاعتماد اساسا على النظرية الاقتصادية، وتحتاج الى خبرة الباحث في تشخيص العلاقات الاقتصادية، وتحويل هذه العلاقات الى معادلات رياضية، ولتحديد نوع العلاقة المتوقع الحصول عليها، وهل هي موافقة للمنطق الاقتصادي ام لا، حيث ان وصف اي ظاهرة اقتصادية لا يتم الا بعد وصف هذه المتغيرات.

وترى الباحثة بعد التباحث والاطلاع على المصادر العلمية والاخذ برأي الاستاذ المشرف، ان المتغيرات الاقتصادية، هي المتغيرات المالية المؤثرة في النشاط الاقتصادي، وقد شخص الباحث المتغيرات طبقا لما آلت اليه الدراسة.

### ثانيا- العلاقة بين متغيرات الانموذج

سيتم التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط المتغيرات المستقلة في النموذج القياسي مع المتغير التابع، ومحاولة الوصول الى افضل نموذج قياسي يمكن الاعتماد عليه، اما فيما يخص المتغيرات التي سيتعرض اليها بحثنا في هذا المجال وتلك المتغيرات شملت ما ياتي :

(1) مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، دار الديوان للطبوعات الجامعية للطباعة والنشر، عمان، الاردن، الطبعة الثانية، 2011، ص10.

(2) ابراهيم العيسوي، القياسي والتنبؤ في الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، د.ط، 1978، ص358.

**1- المتغير المعتمد (التابع) Dependent Variable**

اعتمد على الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العام (SEP) والانفاق على الصحة من اجمالي الانفاق العام (HEP) .

**2- المتغيرات المستقلة Independent Variables**

وتفسر تلك المتغيرات الانخفاض او الارتفاع في المتغير المعتمد خلال مدة الدراسة (2011-2020) وقد اشتملت على مجموعة من متغيرات الشمول المالي على اعتبارها متغيرات مستقلة وتوضيح تأثيرها على المتغيرات التابعة وكالاتي :

أ-**الكثافة المصرفية (BD)** ترتبط الكثافة المصرفية بعلاقة عكسية مع الانفاق على التعليم والانفاق على الصحة وحسب منطق النظرية الاقتصادية .

ب-**الانتشار المصرفي (BS)** يرتبط الانتشار المصرفي بعلاقة طردية مع الانفاق على الصحة والانفاق على التعليم طبقا للنظرية الاقتصادية.

ت-**عدد الفروع (NB)** ان النظرية الاقتصادية تفترض وجود علاقة طردية بين عدد المصارف والانفاق على التعليم وعدد المصارف والانفاق على الصحة.

ث-**عدد (ATM)** والانفاق على الصحة والانفاق على (ATM) تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة طردية بين عدد التعليم .

ج-**مؤشر العمق المصرفي (BD)** يرتبط العمق المصرفي وحسب منطق النظرية الاقتصادية بعلاقة عكسية مع الانفاق على التعليم والانفاق على الصحة .

ح-**اجمالي الودائع (TD)** يرتبط اجمالي الودائع بعلاقة عكسية بين مع الانفاق على التعليم والانفاق على الصحة طبقا للنظرية الاقتصادية.

خ-**القروض العامة (gi)** ترتبط القروض العامة بعلاقة عكسية مع الانفاق على التعليم والانفاق على الصحة حسب منطق النظرية الاقتصادية.

والجدول (18) يوضح لنا متغيرات الانموذج القياسي :

الجدول(18) المتغيرات المكونة للانموذج القياسي

المتغير	رمزه	نوعه
الكثافة المصرفية	bd	مستقل
الانتشار المصرفي	bs	مستقل
عدد الفروع	nb	مستقل
عددATM	atm	مستقل
مؤشر العمق المصرفي	bdi	مستقل
اجمالي الودائع	td	مستقل
القروض العامة	gl	مستقل
الانفاق على التعليم الى اجمالي الانفاق العام	sep	تابع
الانفاق على الصحة الى اجمالي الانفاق العام	hep	تابع

المصدر: اعداد الباحثة

### ثالثاً- مصادر البيانات

ان الصياغة الرياضية هي انعكاس للنظرية الاقتصادية، وتحويلها على شكل رموز ومعادلات رياضية، فليس هناك يوجد فرق جوهري بين الاقتصاد الرياضي والنظرية الاقتصادية، بل هما وجهان لعملة واحدة، فكليهما يعرض العلاقات نفسها التي تعبر عنها النظرية الاقتصادية بطريقة وصفية، ان هذه العلاقات ذات شكل تام اذ تخلو من المتغير العشوائي<sup>(1)</sup>، وياخذ انموذج الدراسة المستخدم الشكل الاتي :

(1) كنيث اف والس، مقدمة في الاقتصاد القياسي، ترجمة عادل عبد الغني محبوب، دار كتب للطباعة والنشر، الموصل، الطبعة الثالثة، 2001، ص71.

$$Pot = f(Fit) \dots \dots \dots (1)$$

حيث ان البيانات التي حصل عليها الباحث من المجاميع الاحصائية السنوية الصادرة من وزارة المالية، والنشرات الدورية التي تصدر من وزارة التخطيط باعداد مختلفة بحسب سنوات الدراسة، ومن النشرات السنوية التي تصدر من البنك المركزي ومن دائرة الحسابات القومية التابعة للجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

وبإضافة المتغير العشوائي يكون الانموذج القياسي كما في المعادلة التالية :

$$Pot = Bo + B1FI + \epsilon t \dots \dots \dots (2)$$

## المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج النموذج القياسي المستخدم

لقد تم استعمال برنامج القياسي الاقتصادي (EViews 12) لقياس تاثير الشمول المالي لمعالجة الفقر، فقد وظفت البيانات السنوية لهذه المتغيرات للمدة (2011-2020) ومن ثم تحويلها الى بيانات سنوية، حيث تم اختبار استقرارية كل من الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي وعدد الفروع ومؤشر العمق المصرفي واجمالي الودائع والقروض العامة وعدد (ATM) الى الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العام والانفاق على الصحة من اجمالي الانفاق العام للمتغيرات عينة الدراسة.

### اولا- اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات عينة الدراسة

في البداية يجب اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات من عدمه وتحديد رتبة التكامل لمتغيرات الانموذج القياسي والتأكد اذا ما كانت السلاسل الزمنية ساكنة ام لا، ويتم هذا الاختبار عن طريق تطبيق فيليبس بيرون (Phillips - Perron) والذي يعد من بين الاختبارات الدقيقة في معرفة ما اذا كانت السلاسل الزمنية ساكنة ام لا وايضا معرفة خصائص المتغيرات الاحصائية، فقد ظهرت نتائج الاختبار للسلاسل الزمنية للمتغيرات عينة الدراسة.

من خلال الجدول (18) وعند تطبيق اختبار جذر الوحدة ديكي فولر الموسع حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (19):

### جدول (19)

#### نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
<u>At Level</u>						
GI	BS	BDI	BD	ATM	t-Statistic	With Constant
-2.8060	-1.6849	-0.2364	-1.4366	1.2204		
<b>0.0690</b>	<b>0.4299</b>	<b>0.9221</b>	<b>0.5533</b>	<b>0.9977</b>	<b>Prob.</b>	
*	n0	n0	n0	n0		
-4.6424	-2.7530	-3.5822	-2.7440	-0.8120	t-Statistic	With Constant & Trend
<b>0.0041</b>	<b>0.2231</b>	<b>0.0480</b>	<b>0.2264</b>	<b>0.9548</b>	<b>Prob.</b>	
***	n0	**	n0	n0		
0.2931	-1.3910	1.8600	1.0935	1.8078	t-Statistic	Without Constant & Trend

<b>0.7643</b>	<b>0.1498</b>	<b>0.9822</b>	<b>0.9254</b>	<b>0.9810</b>	<b>Prob.</b>	
n0	n0	n0	n0	n0		
<b>At First Difference</b>						
d(GI)	d(BS)	d(BDI)	d(BD)	d(ATM)		
-2.2674	-2.3178	-1.8830	-2.3763	-1.6268	t-Statistic	With Constant
<b>0.1883</b>	<b>0.1723</b>	<b>0.3348</b>	<b>0.1555</b>	<b>0.4586</b>	<b>Prob.</b>	
n0	n0	n0	n0	n0		
-1.7399	-2.2001	-1.7119	-2.2745	-4.6681	t-Statistic	With Constant & Trend
<b>0.7089</b>	<b>0.4748</b>	<b>0.7180</b>	<b>0.4361</b>	<b>0.0255</b>	<b>Prob.</b>	
n0	n0	n0	n0	***		
-2.2905	-2.0291	-0.3096	-2.0472	-3.9752	t-Statistic	Without Constant & Trend
<b>0.0234</b>	<b>0.0421</b>	<b>0.5646</b>	<b>0.0405</b>	<b>0.02885</b>	<b>Prob.</b>	
**	**	n0	**	**		
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant						
b: Lag Length based on SIC						
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.						

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مخرجات البرنامج (EViews)

يلاحظ من الجدول (19) اختبار السلاسل الزمنية حسب اختبار فيليبس بيرون للمتغيرات (BDI,GI) كانت ساكنة عند مستوياتها الاصلية سواء بقاطع او بقاطع واتجاه او بدون قاطع واتجاه وبمستويات معنوية بلغت (1%،5%،10%)، اما السلاسل الزمنية للمتغيرات (BS,BD,ATM) كانت ساكنة عند اخذ الفرق الاول لها سواء بقاطع او بقاطع واتجاه او بدون قاطع واتجاه وبمستويات معنوية بلغت (1%،5%،10%) ونستطيع ملاحظة ذلك في الجدول (20) الاتي.

الجدول (20) نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
<b>At Level</b>						
	TD	SEP	NB	HEP		
	0.6309	-2.3199	-2.4101	-2.7672	t-Statistic	With Constant
	<b>0.9880</b>	<b>0.1724</b>	<b>0.1464</b>	<b>0.0747</b>	<b>Prob.</b>	
	n0	n0	n0	*		
	0.7663	-2.3894	-2.6131	-2.6920	t-Statistic	With Constant & Trend
	<b>0.9995</b>	<b>0.3775</b>	<b>0.2772</b>	<b>0.2464</b>	<b>Prob.</b>	
	n0	n0	n0	n0		
	0.9507	-0.0941	-0.6092	-0.4430	t-Statistic	Without Constant & Trend
	<b>0.9044</b>	<b>0.6433</b>	<b>0.4462</b>	<b>0.5145</b>	<b>Prob.</b>	
	n0	n0	n0	n0		

<u>At First Difference</u>						
	d(TD)	d(SEP)	d(NB)	d(HEP)		
	-3.4275	-2.2318	-2.2796	-2.2514	t-Statistic	With Constant
	<b>0.0407</b>	<b>0.1997</b>	<b>0.1839</b>	<b>0.1934</b>	<b>Prob.</b>	
	**	n0	n0	n0		
	-1.9081	-2.2838	-2.2094	-2.2519	t-Statistic	With Constant & Trend
	<b>0.6226</b>	<b>0.4298</b>	<b>0.4699</b>	<b>0.4461</b>	<b>Prob.</b>	
	n0	n0	n0	n0		
	3.4435	-2.2787	-2.3020	-2.3053	t-Statistic	Without Constant & Trend
	<b>0.0331</b>	<b>0.0241</b>	<b>0.0226</b>	<b>0.0226</b>	<b>Prob.</b>	
	***	**	**	**		
					<b>Notes:</b>	
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant						
b: Lag Length based on SIC						
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.						

المصدر : اعداد الباحثة اعتمدا على مخرجات (EViews)

نلاحظ من الجدول (20) اعلاه ان جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات (TD, NB, HEP, SEP) كانت ساكنة عند اخذ الفرق الاول لها سواء بقاطع ام بقاطع واتجاه او بدون قاطع واتجاه وبمستويات معنوية (10%، 5%، 1%).

ثانيا: تقدير الدالة باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL) لـ (SEP)

### 1- نتائج نموذج ARDL لمتغير SEP

وتتمثل الخطوة الاولى بعد اختبار استقرارية المتغيرات هي تقدير نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL وبفترة ابطاء (1) للمتغير التابع SEP وللمتغيرات (BD, BS, NB, ATM, BDI, TD, GI) اجراء عملية تقدير النموذج وحصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (22).

### الجدول (21) نتائج نموذج ARDL للمتغير SEP

Dependent Variable: SEP
Method: ARDL
Date: 04/01/23 Time: 22:00
Sample (adjusted): 2011Q2 2020Q1
Included observations: 36 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (0 lag, automatic): ATM BD BDI BS GI NB TD				
Fixed regressors: C				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	5.622500	0.072148	0.405653	SEP(-1)
0.0000	-7.633667	5.03E-05	-0.000384	ATM
0.0001	-4.718818	0.015942	-0.075228	BD
0.0000	7.966639	0.004023	0.032047	BDI
0.0000	-7.014476	0.286110	-2.006911	BS
0.0000	-9.269687	6.79E-07	-6.29E-06	GI
0.0000	9.641099	0.000436	0.004200	NB
0.0000	-8.522044	1.19E-06	-1.01E-05	TD
0.0003	4.194488	1.184893	4.970021	C
0.145417	Mean dependent var		0.945566	R-squared
0.038119	S.D. dependent var		0.929437	Adjusted R-squared
-6.135153	Akaike info criterion		0.010126	S.E. of regression
-5.739273	Schwarz criterion		0.002768	Sum squared resid
-5.996980	Hannan-Quinn criter.		119.4327	Log likelihood
0.811355	Durbin-Watson stat		58.62621	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (EViews)

نستنتج من خلال الجدول (21) اعلاه ان القوة التفسيرية للانموذج المقدر  $(R^2=0.94)$  اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج المقدر تفسره 94% من التغيرات في المتغير التابع.

وكانت قيمة Adjusted R-squared (0.929)، وكذلك النموذج معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة كبيرة (58.626) وهي معنوية عند مستوى (1%) اي ان النموذج المقدر معنوي وبذلك نرفض فرضية العدم  $(H_0: b=0)$  ونقبل الفرضية البديلة  $(H_1: b \neq 0)$ ، اما احصاءة دارين واتسن فقد بلغت (0.18).

## 2- اختبار الحدود

ان اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل من عدمه او علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات يتم عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) ويمكن ملاحظة ذلك بالجدول (22).

### جدول (22) نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
2.89	1.92	10%	13.66167	F-statistic
3.21	2.17	5%	7	k
3.51	2.43	2.5%		

3.9	2.73	1%		
	Finite Sample: n=40		36	Actual Sample Size
3.296	2.152	10%		
3.829	2.523	5%		
5.031	3.402	1%		
	Finite Sample: n=35			
3.37	2.196	10%		
3.907	2.597	5%		
5.23	3.599	1%		

بعد اجراء الاختبار وكما موضح في الجدول (22) اعلاه هذا يمكن ملاحظة ان قيمة F المحسوبة وبالبالغة (13.66) كانت اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (1،%5،%10) مما يعني رفض فرضية العدم ( $H_0:b=0$ ) القائلة بعدم وجود التكامل الطويل الاجل بين المتغيرات ونقبل بالفرض البديل ( $H_1:\neq 0$ ) .

### 3- اختبار (Wald Test)

يعد اختبار Wald طريقة لمعرفة ما اذا كانت المتغيرات التفسيرية في النموذج ذات دلالة معنوية، وتعني كلمة معنوية انها تضيف شيئاً الى النموذج فيمكن حذف المتغيرات التي لاتضيف شيئاً الى النموذج، فاذا ما تم استبعادها لايكون هناك تاثير على النموذج باي طريقة ذات دلالة. فاذا كانت قيمة ال (P-value) اكبر من (5%) فاننا نقبل بالفرض البديل بان المتغير المذكور ذات دلالة معنوية، اما اذا كانت قيمة (P-value) اقل من (5%) فاننا نقبل بفرضية العدم بان المتغير المذكور ليس ذات دلالة معنوية في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، ومن وخلال نتائج اختبار Wald الموضحة في الجدول (23).

### الجدول (23) نتائج اختبار (Wald Test)

Wald Test:			
Equation: Untitled			
Probability	df	Value	Test Statistic
0.0000	(7, 27)	16.32464	F-statistic
0.0000	7	114.2725	Chi-square
Null Hypothesis: C(2)=C(3)=C(4)=C(5)=C(6)=C(7)=C(8)=			
0			
Null Hypothesis Summary:			

Std. Err.	Value	Normalized Restriction (= 0)
5.03E-05	-0.000384	C(2)
0.015942	-0.075228	C(3)
0.004023	0.032047	C(4)
0.286110	-2.006911	C(5)
0.000436	0.004200	C(6)
1.19E-06	-1.01E-05	C(7)
6.79E-07	-6.29E-06	C(8)

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (EViews 12)

يتبين لنا من خلال الجدول (23) اعلاه ان المتغير ذات دلالة غير معنوية حيث كانت قيمة (P-value) اقل من (5%) وبذلك فاننا نقبل بفرضية عدم القائلة بان المتغير ليس ذات دلالة معنوية في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

**4- اختبار LM الخاص بالارتباط الذاتي واختبار Heteroskedasticity الخاص بعد تجانس التباين :**

تعد احصائية (DW) مظلة في نماذج الانحدار الذاتي لذا يتم الاعتماد على معمل لاكرانج (LM) في التحقق من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي وهذا ما يوضحه لنا الجدول الاتي:

الجدول (24) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 3 lags			
0.0342	Prob. F(3,24)	9.976057	F-statistic
0.0222	Prob. Chi-Square(3)	19.97869	Obs*R-squared

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات (EViews 12)

نلاحظ من خلال الجدول (10) ان قيمة اختبار (F) المحسوبة وبالباغة (0.03) هي معنوية عند مستوى (5%) لذا يتم رفض فرضية عدم (H0:b=0) وقبول الفرض البديل (H1:b≠0) اي وجود مشكلة الارتباط لذاتي بين الاخطاء العشوائية للنموذج ان نلاحظ (ظهور مشكلة الارتباط الذاتي بسبب التداخل بين هذه المتغيرات وبالتالي لا يمكن حذف احد هذه المتغيرات والابقاء على متغير واحد) .

مثال| الانتشار المصرفي = عدد الفروع / عدد المصارف \* 100

## 5- اختبار عدم ثبات تجانس التباين

ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول (25) الاتي:

## الجدول (25) نتائج عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
0.0376	Prob. F(8,27)	2.46968	F-statistic
		5	
0.0552	Prob. Chi-Square(8)	15.2118	Obs*R-squared
		8	
0.7934	Prob. Chi-Square(8)	4.65833	Scaled explained SS
		4	

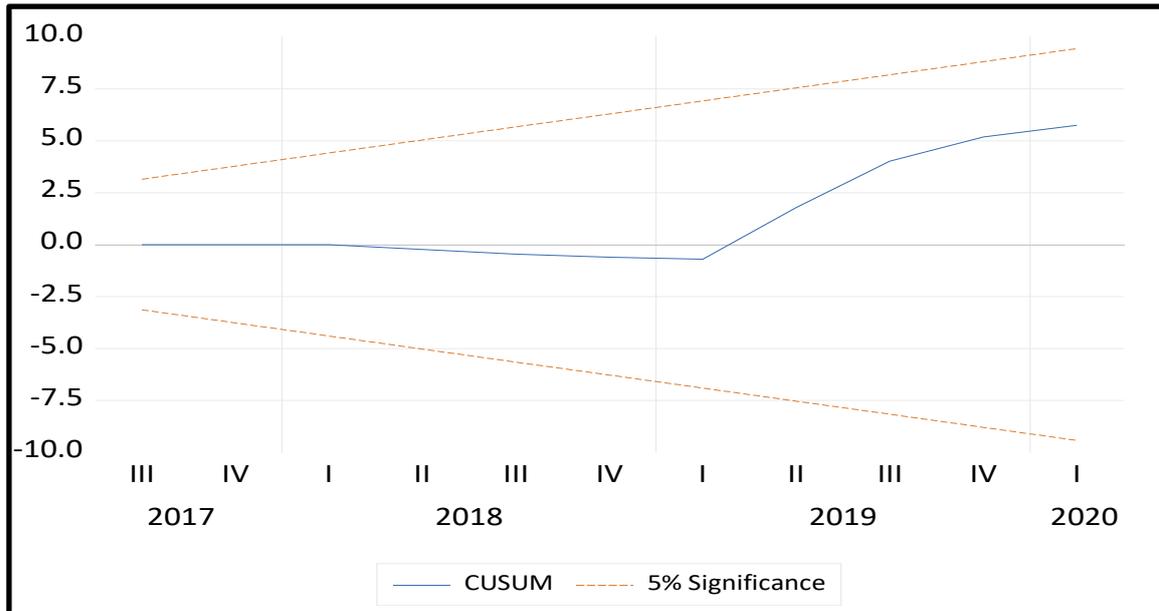
المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (EViews 12)

نلاحظ من نتائج الجدول اعلاه ان احصاءة F المحسوبة البالغة (2.46) وهي غير معنوية عند المستوى (5%) لذا يتم قبول فرضية العدم ( $H_0:b=0$ ) ورفض لفرض البديل ( $H_1:b\neq 0$ ) التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين .

## 6- اختبار استقرارية الانموذج (CUSUM)

ولاختبار استقرارية النموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار المجموع التراكمي للبواقبي (CUSUM) :

## شكل (24) اختبار استقرارية (CUSUM) لل (SEP)



المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج (EViews 12)

نلاحظ من خلال الشكل السابق لاختبار استقرارية الانموذج المقدر ان الشكل (23) الذي يمثل المجموع التراكمي للبواقي يقع ضمن حدود القيم الحرجة وعند مستوى المعنوية (5%) وهذا يؤكد على استقرارية المعلمات المقدره

Estimation Equation:

$$SEP = C(1)*SEP(-1) + C(2)*ATM + C(3)*BD + C(4)*BDI + C(5)*BS + C(6)*NB + C(7)*TD + C(8)*GI + C(9)$$

Substituted Coefficients:

$$SEP = 0.405653136099*SEP(-1) - 0.000383794123518*ATM - 0.0752284769722*BD + 0.0320471620204*BDI - 2.00691089356*BS + 0.00419951305782*NB - 1.01485322328e-05*TD - 6.29187770123e-06*GI + 4.97002100838$$

7- تقدير معلمات الاجل الطويل ( نموذج تصحيح الخطأ) لل (SEP) ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول (26) الاتي.

### جدول (26) تقدير معلمات الاجل الطويل لل (SEP)

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(SEP)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 0, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 04/01/23 Time: 22:36				
Sample: 2011Q1 2020Q4				
Included observations: 36				
Conditional Error Correction Regression				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0003	4.194488	1.184893	4.970021	C
0.0000	-8.237863	0.072148	-0.594347	SEP(-1)*
0.0000	-7.633667	5.03E-05	-0.000384	ATM**
0.0001	-4.718818	0.015942	-0.075228	BD**
0.0000	7.966639	0.004023	0.032047	BDI**
0.0000	-7.014476	0.286110	-2.006911	BS**
0.0000	9.641099	0.000436	0.004200	NB**
0.0000	-8.522044	1.19E-06	-1.01E-05	TD**
0.0000	-9.269687	6.79E-07	-6.29E-06	GI**
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-8.745730	7.38E-05	-0.000646	ATM
0.0000	-4.885686	0.025907	-0.126573	BD

0.0000	8.127599	0.006634	0.053920	BDI
0.0000	-7.403336	0.456101	-3.376666	BS
0.0000	10.39425	0.000680	0.007066	NB
0.0000	-7.262751	2.35E-06	-1.71E-05	TD
0.0000	-10.03139	1.06E-06	-1.06E-05	GI
0.0002	4.310788	1.939821	8.362156	C
EC = SEP - (-0.0006*ATM -0.1266*BD + 0.0539*BDI -3.3767*BS + 0.0071				
*NB -0.0000*TD -0.0000*GI + 8.3622)				

### المصدر: اعداد الباحثة اعتماد على مخرجات البرنامج (EViews 12)

ومن خلال المعادلة التوازنية اعلاه يتم تحليل معاملات الاجل الطويل بالشكل الاتي :

في الاجل الطويل والموضحة في الجدول (26) اعلاه نلاحظ ان (ATM) كانت (0.0006) عند مستوى (5%) ويرتبط بعلاقة طردية مع (SEP) اي كلما ازداد ال (ATM) بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة الانفاق على التعليم بمقدار (0.0006) مليون دينار وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

اما (الكثافة المصرفية BD) والبالغة (0.1266) عند مستوى معنوية (5%) وترتبط الكثافة المصرفية بعلاقة عكسية مع (SEP) اي كلما ازدادت الكثافة المصرفية بوحدة واحدة تؤدي الى تقليل الانفاق على التعليم بمقدار (0.1266) مليون دينار وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية .

اما المتغير (BDI) فان قيمته كانت (-0.0539) عند مستوى معنوية (5%) ويرتبط بعلاقة عكسية مع الانفاق على التعليم وانه مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية اي كلما انخفض مؤشر العمق المصرفي يؤدي الى زيادة الانفاق على التعليم .

بينما المتغير (BS) كانت قيمته (3.3767) عند مستوى معنوية (5%) ويرتبط بعلاقة طردية مع الانفاق على التعليم وانه مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية اي كلما ازداد الانتشار المصرفي ازداد الانفاق على التعليم .

وفيما يتعلق بالمتغير (NB) فان قيمته كانت (-0.007) ويرتبط بعلاقة طردية مع الانفاق على التعليم اي كلما ازدادت عدد المصارف ازداد الانفاق على التعليم وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية .

ايضا المتغير (TD) كانت (0.000) ويرتبط بعلاقة عكسية مع الانفاق على التعليم اي كلما ازداد اجمالي الودائع قل الانفاق على التعليم وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية .

وبالنسبة للمتغير (GI) فان قيمته كانت (0.000) ويرتبط بعلاقة عكسية مع الانفاق على التعليم وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية.

ويرجع بسبب ذلك الى الحروب التي مر بها العراق وتدمير البنى التحتية والعقوبات الاقتصادية خلال مدة البحث فضلا عن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وضعف الوضع الامني، وارتفاع معدلات التضخم بسبب زيادة كمية النقود وتغيير سعر الصرف بعد عام 2003 فضلا عن ازمة الرهن العقاري التي مر بها العراق خلال عام 2008، وزيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات واعتماد العراق على تصدير النفط باعتبار المصدر الريعي الوحيد، والعجز الحاصل في الموازنة العامة والركود الاقتصادي الذي ادى الى ارتفاع البطالة وانخفاض لنمو وارتفاع المستوى العام للأسعار وسياسات النقشف ودخول القوى الارهابية الى العراق واسباب اخرى كثيرة اضافة الى هجرة الخبرات العلمية الى الخارج.

ثالثا- تقدير الدوال باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL) لـ (HEP)

1- نتائج اختبار الـ ARDL لـ HEP وذلك ما وضعه الجدول (27) الاتي:

جدول (27) نتائج اختبار (ARDL)

Dependent Variable: HEP				
Method: ARDL				
Date: 04/01/23 Time: 22:00				
Sample (adjusted): 2011Q2 2020Q1				
Included observations: 36 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (0 lag, automatic): ATM BD BDI BS GI NB TD				
Fixed regressors: C				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0006	3.890859	0.059934	0.233196	HEP(-1)
0.0000	-11.58020	4.22E-05	-0.000488	ATM
0.0000	-7.540264	0.012228	-0.092201	BD
0.0000	12.12987	0.003266	0.039620	BDI
0.0000	-10.71886	0.224376	-2.405052	BS
0.0000	-13.62561	5.77E-07	-7.86E-06	GI
0.0000	13.80051	0.000360	0.004970	NB
0.0000	-12.76281	9.75E-07	-1.24E-05	TD
0.0000	6.767338	0.906668	6.135731	C
0.143750	Mean dependent var		0.966985	R-squared
0.037180	S.D. dependent var		0.957203	Adjusted R-squared
-6.685084	Akaike info criterion		0.007691	S.E. of regression

-6.289205	Schwarz criterion	0.001597	Sum squared resid
-6.546912	Hannan-Quinn criter.	129.3315	Log likelihood
0.665227	Durbin-Watson stat	98.85190	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.			

### المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (EViews 12)

نستنتج ان القدرة التفسيرية  $R^2 = 0.96$  أي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج المقدر تفسر 0.96 من المتغيرات الداخلة ف المتغير التابع.

وكانت قيمة Adjusted R- squared = 0.957 وكذلك النموذج معنويا اذا كانت قيمة F المحتسبة اكبر من الجدولية حيث كانت قيمتها 98.85 وهي معنوية عند 1% اي ان النموذج المقدر معنويا وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة، اما احصاء دارين واتسون كانت (0.66).

### 2- اختبار الحدود

ان اختبار وجود علاقة التكامل المشترك أي وجود العلاقة التوازنية الطويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود والموضح في الجدول (28) الاتي.

### الجدول (28) نتائج اختبار (Bounds Test)

Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
2.89	1.92	10%	27.47336	F-statistic
3.21	2.17	5%	7	k
3.51	2.43	2.5%		
3.9	2.73	1%		
	Finite Sample: n=40		36	Actual Sample Size
3.296	2.152	10%		
3.829	2.523	5%		
5.031	3.402	1%		
	Finite Sample: n=35			
3.37	2.196	10%		
3.907	2.597	5%		

5.23	3.599	1%	
------	-------	----	--

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (EViews 12)

تشير النتائج ان قيمة F المحتسبة كانت 27.47 وهي اكبر من القيمة الجدولية لذا نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك طويل الاجل ( $H_0: b=0$ )

### 3-اختبار (Wald Test)

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (29) الاتي :

#### الجدول (29) نتائج اختبار (Wald Test)

Wald Test:			
Equation: Untitled			
Probability	df	Value	Test Statistic
0.0000	(7, 27)	31.82070	F-statistic
0.0000	7	222.7449	Chi-square
Null Hypothesis: C(2)=C(3)=C(4)=C(5)=C(6)=C(7)=C(8)=0			
Null Hypothesis Summary:			
Std. Err.	Value	Normalized Restriction (= 0)	
4.22E-05	-0.000488	C(2)	
0.012228	-0.092201	C(3)	
0.003266	0.039620	C(4)	
0.224376	-2.405052	C(5)	
5.77E-07	-7.86E-06	C(6)	
0.000360	0.004970	C(7)	
9.75E-07	-1.24E-05	C(8)	
Restrictions are linear in coefficients.			

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (EViews 12)

عند النظر الى الجدول (29) سنلاحظ ان المعلمات المقدره قصيرة الاجل للانموذج كانت معنوية وهذا ما يدل على وجود العلاقة السببية القصيرة الاجل بين المتغيرات .

## 4- نتائج اختبار LM لل (HEP)

نلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول (30) كالاتي:

## جدول (30) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
0.0753	Prob. F(1,26)	17.75398	F-statistic
0.0641	Prob. Chi-Square(1)	14.60766	Obs*R-squared
Test Equation:			

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (EViews 12)

تشير النتائج ان قيمة (F) 0.07 وهي اكبر من 0.05 وقيمة مربع كاي كانت 0.06 اي عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات لذا نقبل فرضية العدم ونرفض البديلة .

## 5- عدم ثبات تجانس التباين

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة بالجدول (31) الاتي :

## الجدول (31) نتائج اختبار عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
0.0302	Prob. F(8,27)	2.597592	F-statistic
0.0476	Prob. Chi-Square(8)	15.65707	Obs*R-squared
0.0300	Prob. Chi-Square(8)	5.796679	Scaled explained SS

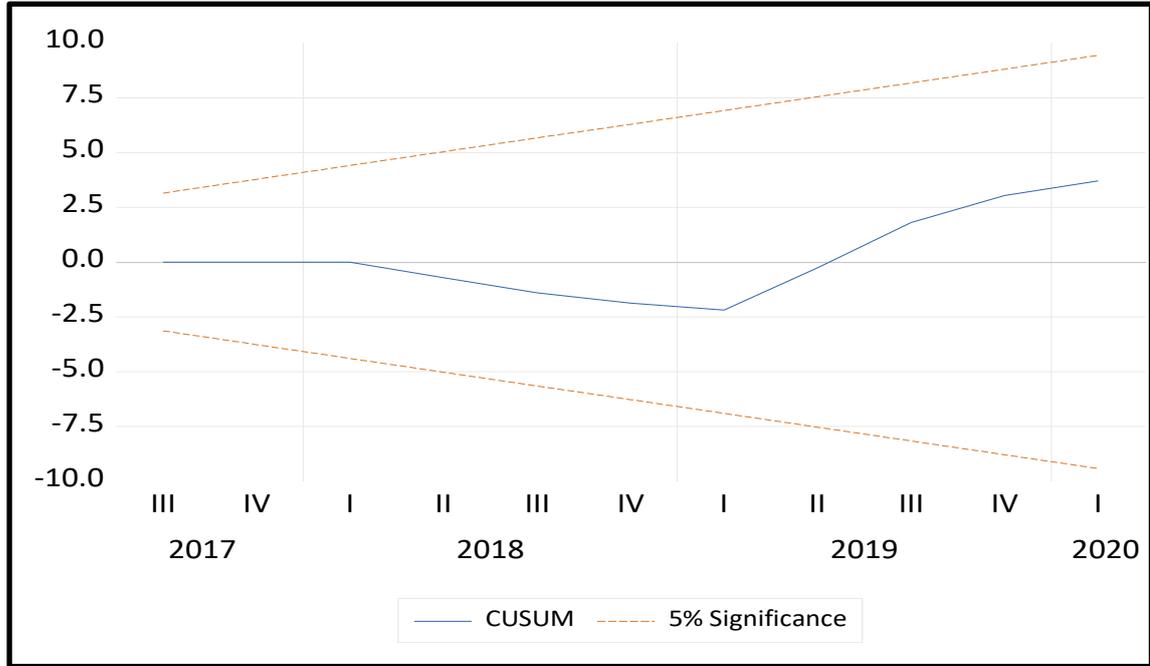
المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (EViews 12)

تشير النتائج اعلاه الى ان قيمة (F) كانت 0.03 اي اقل من 0.05 اي يحتوي الانموذج على عدم ثبات تجانس التباين مما يعني رفض فرضية العدم ( $H_0: b=0$ ) وقبول البديلة ( $H_1: b \neq 0$ ) وحيث ان (P) اقل من 5% وبلغت 0.03 .

## 6- اختبار CUsm

ومن اجل اختبار استقرارية النموذج المقدر يجب اجراء اختبار (CUSM)

شكل (25) اختبار استقرارية (CUSM) لل (HEP)



المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات (EViews 12)

نلاحظ من خلال الشكل السابق لاختبار استقرارية الانموذج المقدر ان الشكل (24) الذي يمثل المجموع التراكمي للبواقي يقع ضمن حدود القيم لحرجة وعند مستوى معنوية (5%) وهذا يؤكد على استقرارية المعلمات المقدرة .

Estimation Equation:

$$HEP = C(1)*HEP(-1) + C(2)*ATM + C(3)*BD + C(4)*BDI + C(5)*BS + C(6)*GI + C(7)*NB + C(8)*TD + C(9)$$

Substituted Coefficients:

$$HEP = 0.233196356376*HEP(-1) - 0.000488117360596*ATM - 0.0922011851439*BD + 0.0396198715377*BDI - 2.40505181545*BS - 7.8597967277e-06*GI + 0.00497019122451*NB - 1.24388719598e-05*TD + 6.13573063308$$

7- تقدير معلمات الاجل الطويل (نموذج تصحيح الخطأ) لل(HEP) وتستطيع بيان ذلك في الجدول (32) التي :

الجدول (32) نتائج الاجل الطويل لل(HEP)

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(HEP)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 04/01/23 Time: 22:43				
Sample: 2011Q1 2020Q4				
Included observations: 36				
Conditional Error Correction Regression				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	6.767338	0.906668	6.135731	C
0.0000	-12.79405	0.059934	-0.766804	HEP(-1)*
0.0000	-11.58020	4.22E-05	-0.000488	ATM**
0.0000	-7.540264	0.012228	-0.092201	BD**
0.0000	12.12987	0.003266	0.039620	BDI**
0.0000	-10.71886	0.224376	-2.405052	BS**
0.0000	-13.62561	5.77E-07	-7.86E-06	GI**
0.0000	13.80051	0.000360	0.004970	NB**
0.0000	-12.76281	9.75E-07	-1.24E-05	TD**
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$ .				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-15.17084	4.20E-05	-0.000637	ATM
0.0000	-7.892709	0.015234	-0.120241	BD
0.0000	13.71754	0.003767	0.051669	BDI
0.0000	-11.90886	0.263372	-3.136464	BS
0.0000	-17.52371	5.85E-07	-1.03E-05	GI
0.0000	17.42139	0.000372	0.006482	NB

0.0000	-12.59201	1.29E-06	-1.62E-05	TD
0.0000	7.005476	1.142206	8.001697	C
EC = HEP - (-0.0006*ATM - 0.1202*BD + 0.0517*BDI - 3.1365*BS - 0.0000				
*GI + 0.0065*NB - 0.0000*TD + 8.0017)				

**المصدر: اعداد الباحثة اعتماد على مخرجات البرنامج (EViwes 12)**

من خلال المعادلة التوازنية اعلاه يتم تحليل المعلمات بالشكل الاتي :

في الاجل الطويل والموضحة في الجدول (32) نلاحظ ان (ATM) كان (0.0006) وهذه القيمة معنوية عند مستوى (5%) وترتبط بعلاقة طرية مع الانفاق على الصحة اي كلما ازداد ال (ATM) بوحدة واحدة ازداد الانفاق على الصحة بمقدار (0.0006) مليون دينار وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

أما (الكثافة المصرفية BD) فانها كانت معنوية عند المستوى (5%) وترتبط بعلاقة عكسية مع الانفاق على الصحة وانها مخالفة لمضمون النظرية الاقتصادية اي ان كلما ارتفعت الكثافة المصرفية بوحدة واحدة انخفض الانفاق على الصحة بمقدار (0.1202) مليون دينار.

وكذلك ان مؤشر العمق المصرفي كان معنويا عند المستوى (5%) ويرتبط بعلاقة عكسية مع الانفاق على الصحة وانه مطابق لمنطق لنظرية الاقتصادية اي انه كلما انخفض مؤشر العمق المصرفي بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة الانفاق على الصحة بمقدار (0.0517) مليون دينار.

اما الانتشار المصرفي كان معنويا عند مستوى (5%) ويرتبط بعلاقة طردية مع الانفاق على الصحة وانه مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية اي انه كلما ارتفع الانتشار المصرفي بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة الانفاق على الصحة بمقدار (3.13) مليون دينار.

لكن فيما يتعلق بالقروض العامة فلقد كانت معنوية عند مستوى (5%) وترتبط بعلاقة عكسية مع الانفاق على الصحة اي ان كلما ازدادت القروض العامة بوحدة واحدة يؤدي الى تقليل الانفاق على الصحة بمقدار (0.0000) مليون دينار وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية.

وكذلك بالنسبة لعدد المصارف فانها كانت معنوية عند مستوى (5%) وترتبط بعلاقة طردية مع الانفاق على الصحة اي انه كلما ازدادت عدد المصارف بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة الانفاق على الصحة بمقدار (-0.0065) مليون دينار وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية.

بينما اجمالي الودائع فانها كانت معنوية عند المستوى (5%) ويرتبط بعلاقة عكسية مع الانفاق على الصحة اي انه كلما انخفض اجمالي الودائع بوحدة واحدة ازداد الانفاق على الصحة بمقدار (0.0000) وهذا مخالف لمضمون النظرية الاقتصادية.

الأستنتاجات:

- 1- الشمول المالي يعني إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبى احتياجاتهم ويعتبر من عوامل التمكين الرئيسة للقضاء على الفقر المدقع وتعزيز المستوى المعيشي
- 2- يعتبر الشمول المالي احد دعائم النمو الاقتصادي، وتعزيز الاصلاح الاقتصادي بحيث يتم احتواء الفئات محدودة الدخل داخل المجتمع ومساعدتهم على اتخاذ قراراتهم بفاعلية وكفاءة مما يمكن من رفع الانتاجية وتحقيق الاستقرار المالي.
- 3- توجد أبعاد للشمول المالي متمثلة في الوصول وهو القدرة على توفير الخدمات المالية، والجودة التي تعني قدرة المنتج المالي على تلبية احتياجات العملاء، ويوجد للشمول المالي سياسات فعالة تتكون من الوكيل البنكي، والدفع عبر الهاتف المحمول، والتنوع لمقدمي الخدمة، واصلاح البنوك الحكومية، وسياسة حماية المستهلك، وغيرها وتوجد اليات لتطبيق هذه السياسات منها دراسة جانبي الطلب والعرض، ووضع أهداف مستقبلية، القيام بأعداد استراتيجية وطنية لتشمل جميع شرائح وفئات المجتمع.
- 4- من بين أهداف الشمول المالي العمل على تقليل الفقر وتقليل عدد الفقراء، لذلك وضعت استراتيجية الشمول المالي أهداف تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز الاستقرار المالي مما ينعكس على تحسين مستوى المعيشة، توفير فرص عمل، والاحتواء الاجتماعي للفئات المهمشة والفقيرة، الافراد في المناطق النائية مما يترتب عليه الاختفاء التدريجي لظاهرة الفقر وعدم الوقوع في (مصيدة الفقر) ودوامته.
- 5- هناك ضعف في مؤشرات الشمول المالي في العراق اهم المؤشرات خاصة ماكينات الصراف الآلي نظرا لتخلف النظام والجهاز المصرفي القائم أساسا على ان المصارف صيرفات قائمة على تحقيق الارباح.
- 6- عدم وجود توجه حقيقي من قبل صناع القرار المالي بالسير في برنامج الشمول المالي في العراق للحد من العديد من الظواهر الاجتماعية الاقتصادية وعلى رأسها الفقر والسبب التخبط في التخطيط وعدم وجود استراتيجية تنموية واضحة المعالم والافتقار الى معوقات بناء جهاز مصرفي حديث يتناغم مع متغيرات التطور في العالم.

7- ضعف مدركات الشمول المالي لدى الطبقة المتوسطة والفقيرة في المجتمع العراقي بغياب او ضعف التثقيف والتوعية باتجاه أهمية والدور الذي تلعبه اساسيات الشمول المالي في العراق.

8- يعد الفقر من المؤشرات الاقتصادية التي يفتقد فيها الشخص الى الدخل الكافي للحصول على المستلزمات الرئيسية للحياة كالتعليم، والصحة، والسكن، والغذاء وغيرها من الاحتياجات الضرورية لتظامين مستوى لائق للحياه، وتعتمد الاثار الناتجة عن الفقر كلما ارتفع حجم ظاهرة الفقر، كالانحراف والجريمة والتسول وغيرها.

9- هناك ارتباط سببي ومؤثر بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات اقتصادية محددة من اهمها الفقر في العراق كما هو الحال في بقية الدول المشابهة لظروفه وواقعه الاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي

10- يرجع سبب ضعف الخدمات المصرفية الى عدم امتلاك الافراد البالغين فوق 15 سنة حساب في مؤسسة مالية رسمية اذ سجل العراق نسبة متدنية جدا قياسا بالدول العربية والمجاورة.

11- ان مؤشرات الشمول المالي تؤثر على الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العام كأحد متغيرات الفقر للمدة من (2011-2020)، من خلال تطبيق نموذج (ARDL) كما ان قيمة ( $R^2$ ) معامل التحديد للنموذج (0.945%) اي ان النموذج يفسر (95%) من تأثيره بالمتغير المعتمد المتمثل بالانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العام وباقي النسب تعتبر عوامل اخرى غير داخلة بالنموذج.

## التوصيات:

1- ضرورة العمل على توسيع قاعدة الشمول المالي من الناحية المؤسسية والتشريعية آلياته وضمان تنفيذها حتى يتم تفعيل دورها في تقليل عدد الفقراء .

2- التركيز في الشمول المالي على وسائل الوصول الى المناطق النائية والريفية وحصول الافراد على الخدمة المالية بتكلفة معقولة وضمان تمكين المرأة والمساواة بينها وبين الرجل في الفرص حتى نصل لهدف تحقيق الشمول المالي المركزي وهو التقليل التدريجي من الفقر .

- 3- ضرورة تضافر جهود بشكل اكبر حتى يتم تدعيم الشمول المالي والتكنولوجيا المالية في محاولة للتقليل من الفقر كهدف من الاهداف الانمائية للتنمية المستدامة.
- 4- التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتأكد على تنوع مصادر النمو الاقتصادي واستدامته، ووضع الاولويات التي تساهم في توليد فرص العمل والدخل للأفراد، وتمكنهم من الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للتغلب على مشكلة الفقر والتخفيف من اثاره على المجتمع والدولة.
- 5- يمكن تعزيز الاشتغال المالي بعدة ركائز ودعائم منها دعم البنية التحتية المالية، وايضا التتقيف المالي للمستهلك حتى يضمن حصوله على الخدمات المالية وحمايته من اي مخاطر مالية، وتوفير وسائل للتعامل مع الشكاوي والوفاء بالتزامات مالية مع العميل بوضع نظام رقابي مناسب.
- 6- وضع خط استراتيجية شاملة للعمل على توعية الطبقات الفقيرة والمتوسطة بضرورة الانخراط والاستجابة لدعوات العمل ضمن الجهاز المصرفي والمالي للبلد بنشر الثقافة المالية والمصرفية والسلوك الرشيد بما يصب في تنمية مستويات المعيشة لهذه الطبقات.
- 7- العمل على توسيع رقعة القاعدة المادية والمؤسسية للشمول المالي في العراق من حيث ادخال التقنيات الحديثة والسعي الى الانضمام الى منظمات الشمول المالي وبما يصب في رفع مقوماته لما له من اثر كبير على تخفيض معدلات الفقر في العراق.
- 8- زيادة عدد الحسابات الجارية وأجهزة الصراف الآلي وانتشار الفروع يزداد الايداع في القطاع الرسمي وبذلك تكون جميع الاموال تحت أنظار الدولة مما يقلل من الفساد المالي والاداري وكذلك محاربة تمويل الارهاب والصفقات المشبوهة .

## المراجع والمصادر

## أولاً- المصادر العربية

## أ-الكتب

- 1- احمد الحسيني، الفقر والدولة، جامعة بابل، كلية الادارة والاقتصاد، الطبعة2، 2014.
- 2- أحمد شفيق الشاذلي، الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك في تحقيقه، صندوق النقد العربي، العدد39، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2014.
- 3- ثامر كامل، الدولة في الوطن العربي على ابواب الالفية الثالثة، بيت الحكمة، الطبعة الاولى، بغداد، 2001.
- 4- جورج فارس القصيفي، التنمية المفقودة دراسات في الازمة الحضارية والتنمية العربية، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، 1985.
- 5- د. طارق فاروق الحصري، الاثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي، البطالة- الفقر - التفاوت في توزيع الدخل، ط1، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
- 6- رمزي زكي، قضايا مزعجة. مقالات مبسطة في مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الاولى، مصر، 1993.
- 7- سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988.
- 8- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للطباعة والنشر، جامعة الجزائر، الطبعة الاولى، 2011.
- 9- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2008، ابو ظبي: الامارات العربية المتحدة.
- 10- عبد الرحمان سيف سردار، الاقتصاد والفقر وتوزيع الدخل، دار الرية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2015.
- 11- عبد المنعم سيد علي، البناء الاقتصادي العراقي - الاسس والمقومات - القيود والتحديات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، 2009.

- 12- عبيد محمد عبد، الاقتصاد القياسي، دار الكتب موزعون وناشرون، العراق، ط1، 2017.
- 13- علي لطفي، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية، مطبعة الكمالية، مصر، 1971.
- 14- فايز ابراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى.
- 15- كريمة كريم، الفقر وتوزيع الدخل في مصر، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الاوسط، القاهرة، 1994.
- 16- ايريك جنسن، الفقر والتعليم، ترجمة صفاء الاعسر، طبعة1، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2015)، ص16.
- 17- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، طبعة1(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص19.
- 18- نغم حسين نعمة، الشمول المالي متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، دار الايام للنشر والتوزيع، طبعة1، مجلد1، 2020.
- ب- الرسائل والاطاريح**
- 1- حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسة المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق للمدة(1970-2006)، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009.
- 2- راجي محيل هليل الخفاجي، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2009.
- 3- سعود عزيز دايش الدريعي، دور الاستقرار والشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2018.
- 4- شيماء فالح حسن، تشخيص وتحليل التفاوت في توزيع الدخل- مع اشارة خاصة للعراق- للمدة 1979-1998، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999.
- 5- هدى زوير مخلف الدعي، قياس مؤشرا ظاهرة الفقر في الوطن العربي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2004.

## ت- البحوث والدوريات

- 1- أحمد حميد حمادي، تحليل سياسات معالجة الفقر في العراق والاستراتيجية الوطنية المقترحة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 7 ، العدد13، 2015.
- 2- أحمد طاهر كاظم العكيلي، سعاد عدنان، دور المصارف الشاملة في تحقيق الشمول المالي، جامعة بغداد، كلية دجلة الجامعة، 2021.
- 3- أرشد عبد الامير جاسم، الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية، دراسة استطلاعية لعينة من القطاع المصرفي الخاص العراقي ،مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، جامعة الفرات الاوسط - المعهد العالي/كوفة، العدد(49)،1997.
- 4- أسامة فراج، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طنبه للدراسات العلمية الاكاديمية، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد4، العدد2، 2021، ص648 .
- 5- أسماء احمد عزيز احمد، اثر العمق المالي في تعزيز الشمول المالي في بعض البلدان العربية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد18، العدد1.
- 6- آسيا سعدان، واقع الشمول المالي في المغرب العربي، دراسة مقارنة الجزائر، المغرب، تونس، دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية للدة(2011-2017)، جامعة علي لونيبي، المجلد(10)، العدد3، 2018.
- 7- اياد قاسم غباش، الشمول المالي ودوره في التخفيف من الفقر في بنغلاديش (مصرف كرامين)، دراسة حالة للمدة (2004\_2019)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، 2022.
- 8- آية عادل محمود، اثر تطبيق الشمول المالي على الاداء المالي بالبنوك، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد3، 2021.
- 9- بدر صالح عبيدي محمد، النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، السنة الثامنة، العدد 27، القاهرة، 1996.

- 10- بشرى رمضان ياسين، مؤشرات الفقر واتجاهات معدلاته في العراق من (2007-2017)، مجلة مداد الاداب، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الانسانية، 2015.
- 11- بولمرج وحيدة، كتاف شافيه، الشمول المالي ودور التمويل الاصغر الاسلامي في تعزيزه، تجربة السودان انموذجا، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، المجلد7، العدد3، 2021.
- 12- جعفر عبد القادر، مشكلة الفقر الاسباب والاثار وطرق العلاج، مجلة روافد للبحوث والدراسات / مخبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الاسلامية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة غرداية، العدد 8، 2020.
- 13- جنان محمد خضير، الشمول المالي والاستثمارات الاجنبية المباشرة، جامعة القادسية، المدة(2010-2019)، المجلد 36، العدد7، 2021
- 14- جواني صونيا، د.مريمت عديلة، دور التكنولوجيا المالية، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، المجلد4، العدد2، 2021.
- 15- حدة بوتبية، ابعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، بحث استطلاعي لاراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة باتنة-الجزائر، 2018
- 16- حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، 2013،"الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر 2013-2020".
- 17- حمدية شاكر مسلم لإدامي، الفقر متعدد الابعاد والتنمية البشرية المستدامة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد20، العدد76، 2014
- 18- حنان يونس حافظ، الافاق المستقبلية لمشروعات معالجة الفقر والبطالة في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، كلية الادرة والاقتصاد، العدد133، 2022.
- 19- حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسة المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق للمدة(1970-2006)، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009.

- 20- خالد الفدير، العلاقة بين كمية النقود والنتائج المحلي الاجمالي في دولة قطر دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية، جامعة الملك سعود، 2006
- 21- خضير عباس احمد النداوي، الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية الى مازق اجتماعي وسياسي، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد4، 2020.
- 22- دريد حنان، غريب الطاووس، دور التمويل الاسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة العربي، الجزائر، المجلد7، العدد1، 2021
- 23- ديننا مختار صابر هاشم، اثر الشمول المالي على جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية للمدة (2016-2021)، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، المجلد 23، العدد1، 2022
- 24- رابطة المصارف العراقية الخاصة، فعالية الشمول المالي في العراق، مجلة المصارف العراقية، العدد31، تموز، 2019.
- 25- رباب كريم كيطان، دور وسائل الاعلام في الكشف عن قضايا الفقر في المجتمع العراقي، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة ديالى كلية الفنون الجميلة، العدد35، 2019
- 26- رشا عودة لفنة، قاعة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد11، العدد1، 2019
- 27- ركزي ومضة وبيفورت (2017)، التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا: توجهات قطاع الخدمات المالي، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية
- 28- سالم عواد حسين، آليات وسياسات مقترحة لتوسيع انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، دراسة تطبيقية للمدة(2011-2018)، جامعة بغداد، المجلد11، العدد1، السنة 2019

- 29- سناء محمد عبد الغني، دور الشمول المالي في معالجة مشكلة الفقر في العراق، دراسة تحليلية للمد(2011-2020)، مجلة متخصصة شهرية، المعهد العالي للدراسات المتطورة بالقطامية، المجلد13، العدد، 2022
- 30- سنان عبد الله هرجان وآخرون، دعم عمليات التنمية المستدامة وقياس تأثير الشمول المالي، مجلة جامعة جيهان، اربيل، كردستان، العراق، الكلية التقنية المسيب، جامعة الفرات الاوسط
- 31- السيد عوض السيد احمد شبانة، أثر محددات الافصاح عن مؤشرات الشمول المالي على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية المصرية، دراسة ميدانية (2013\_ 2018)، المجلة العلمية للبحوث للدراسات والبحوث المالية والادارية، جامعة مدينة السادات، المجلد(13)، العدد2، السنة 2022.
- 32- سيف علي حسين، دور التمويل الرقمي في تحسين وتعزيز الشمول المالي/ بحث تطبيقي الجهاز المصرفي، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد16، العدد57، 2021،
- 33- صلاح مهدي البيرماني ومحمد نوري داود، اثر الانفاق الاستهلاكي الحكومي على وضع ميزان الحساب الجاري في العراق (1990-2014) باستخدام ، ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد23، العدد98، 2017
- 34- صورية شنيبي، السعيد ابن الخضر، اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية(تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية) مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد4، العدد1، الجزائر، 2019
- 35- عادل عبد العزيز السن، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، مستشار المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية ، دراسة اتحاد المصارف العربي- الامنة العامة- ادارة البحوث والدراسات، 2015
- 36- عبد الرحمان طاهر شنيتير، تأثير الشفافية المالية على الشمول المالي، دراسة تحليلية للمدة (2009-2018)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة بغداد، المجلد(16)، العدد(50)، السنة2020

- 37- عصام محمد محمود حسب، دور تبني محددات ابتكار التكنولوجيا المالية في تدعيم متطلبات الشمول المالي بالبنوك التجارية المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والادارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، 2021
- 38- علي عبد القادر علي، توجهات الاصلاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في الدول العربية، مجلة بحوث عربية، العدد 38، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ربيع 2007
- 39- عمار ياسين او سيف، الشمول المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، جامعة باجي مختار، العدد97، 2020
- 40- عمرو هاشم محمد، فعلية الساسة المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق ، مجلة علمية محكمة فصلية، الجامعة المستنصرية، العدد49، 2021.
- 41- فاطمة سيد عبد القادر، الشمول المالي وتأثيره في الحد من الفقر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المعهد العالي للعلوم الادارية بسوهاج، 2022
- 42- فؤاد محمد عبد الله الخرجي، مدى استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية واثرها في الشمول المالي، مجلة كلية بغداد، 2020
- 43- كمال كاظم جواد الشمري، ريام فاضل شاكر الفتلاوي، تأثير الشمول المالي على مؤشر كفاية رأس المال، العراق حالة دراسية للمدة (2010-2016)، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، العدد30
- 44- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2004-2005، الامم المتحدة، نيويورك، 2005.
- 45- لمياء عماني واخرون، 2020،"استراتيجية الشمول المالي : رؤية جديدة لمكافحة الفقر"، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، مجلد 9، العدد20، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر
- 46- مجدي الشوربجي، العلاقة بين راس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مصر، 2007
- 47- محمد الصقور، السياسات الاجتماعية والفقر في الوطن العربي، في الامم المتحدة تقرير اجتماع الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر، برنامج الامم المتحدة الاغاثي، دمشق، 1996

- 48- محمد جاسم محمد، دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي، دراسة في مجموعة من الدول العربية للمدة (2014-2018)، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد14، 2020
- 49- محمد حسن رشم وآخرون، ظاهرة الفقر في العراق واليات معالجتها، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة المثنى، العراق، محافظة المثنى، حالة دراسية، المجلد28، العدد1
- 50- محمد حسين باقر، الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الاسكوا، سلسلة مكافحة الفقر (3)، الامم المتحدة، نيويورك، 1996
- 51- محمد غالي، تحليل وقياس العلاقة السببية بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1974 - 2010)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 69، العدد29، 2013
- 52- محمد كاظم المهاجر، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج، الامم المتحدة، الاسكوا، نيويورك، 1996
- 53- مسعد خالد، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول، التجربة الكينية نموذجا، جامعة تلمسان، الجزائر، المجلد(8)، العدد1، 2022
- 54- مصطفى العبد الله الكفري، النماذج العالمية للتنمية، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، الحوار المتمدن- العدد1194، 2005.
- 55- نادية مهدي عبد القادر وآخرون، الفقر والتعليم في العراق، جامعة ديالى، كلية الادارة والاقتصاد، 2015.
- 56- نسرین رجال، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي، دراسة تحليلية للجزائر للمدة(2011-2017)، جامعة العربي بن مهدي ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، 2021
- 57- هناء عبد الغفار حمود، رسول حسن علي، اثر تمويل برامج الحماية الاجتماعية في نسبة الفقر والبطالة في العراق للمدة(2004-2017)، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2019

58- هناء عبد الغفور حمود، د. اثير عبد الخالق محمد، تفعيل دور المجتمع المدني بشراكة دولية للتخفيف من الفقر في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، العدد127، 2018

59- وفاء عبد السلام، أثر تفعيل مبادرات الشمول المالي على التحاسب الضريبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والادارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد 7، العدد2، 2020

### ثانيا - المصادر الاجنبية

- 1- Camara, N, Tuesta, D, (2017), "Amultidimensional Index" Working Paper, Madrid, Available, Volum13, Lssue2.
- 2- Caterina Ruggeri Laderchi, Measuring Monetary and capability poverty, UNDP summer school, sep, 2002, P.6 Fungacova, Z,& Weill, L (2014).
- 3- C . Millis" Testing For the unit root in time series Regrssion" , Journal of Business and Ecocomic statistics, vol. 89,2009
- 4- Financial Inclusion in China. BOFIT Discussion Papers,(10), 1.
- 5- G8- Okinawa Summit, Global Poverty Report, July 2000.
- 6- karat Kananga, Financial inclusion of Business Players in Mediating, Perbanas Intiting JI, Vol7, Lssue14, Jun2017
- 7- Khalid Abu- Ismail and others, Multidimensional Poverty in Iraq, Economic and Social Commission for Western Asia ( Escwa), 2018
- 8- Pesaran & shin , An Autoregressive Distributed Lag Modeling Approach to Cointegration Analysis, The Norwegian Academy of Science and letters, 1995

- 9- Rag Nallari and Breda Griffith, understanding growth and poverty : theory, Policy, and empirics, the world bank, Washington, D.C,2011
- 10- Sank haraj Roy, Financial Inclusion; Acritical Assasment of its Concepts and Measurement, Asina Reseach Consortium, (2004-2011), Vol(5), Issu1, Jun2015
- 11- Soun Greg, Financial Inclusion In India- Areview of Initiatives and Achievements, School of Management Jecrc University, Volum16, Lssue6, Jun2014
- 12- Steinert, J. L,Filipiak, U, Movsisyan, A, Cluver, L.D & Shenderovich, U, (2017, Apr).
- 13-Truing Duck Nguyen, Huynh, The Efect of Financial Inclusion on Bank Stability, 2020
- 14- UNDP, Human Development Report 2002, Net York, Oxford University Press, 2002

## **Abstract**

Financial inclusion is one of the most important programs adopted by many countries, especially (Iraq), for the purpose of bringing many dealers into the formal sector, increasing cash liquidity in banks with the aim of granting low-interest loans in order to contribute to reducing poverty, and following up expenditures easily when withdrawing and depositing. And the reduction of tax evasion, and therefore it can be one of the doors to addressing the budget, as the study aimed at the effectiveness of the impact of financial inclusion in addressing poverty in Iraq, as Iraq is witnessing interest in some economic and social issues, including the phenomenon of poverty, and many advice, consultations and support were provided for various development programs that aim to Addressing poverty, despite the multiplicity of directions and programs of policies to address poverty, but they did not address the real causes of poverty, but rather the treatment of its effects, by increasing the expansion of social expenditures, such as social protection networks, education and health expenditures, and the establishment of specialized governmental institutions concerned with poverty affairs by providing financial support and granting loans. and others.

As for the results of the standard analysis model of financial inclusion in Iraq, it showed that there is no joint integration between the independent and dependent variables of the estimated model, so we accept the alternative hypothesis, as well as showing the existence of a long-term relationship between the dependent and independent variables, and through the results of the (Wald Test) it was found that the variable has a non-significant significance To explain the variables in the model.

Republic of Iraq

Ministry of higher education and Scientific Research

University of Babylon – College of Administration and

Economics

Department of Banking and Financial Sciences



## **The impact of financial inclusion in dealing with the problem of poverty in Iraq**

Thesis Submitted to the Council of the College of  
Administration and Economics – University of Babylon as  
a part of the requirements to get the degree of Master  
in Banking and Financial Sciences

By:

**Noor Sabah Hassan**

Supervisor By :

**Assistant Prof . Kareem Obayes Al-azzawi**

**2023**